السنة الثمانون ـ عدد 4125 — 12 جمادى الأولى 1412 (20 نوفمبر 1991)

ISSN 0851 - 1195

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية

النشرة العامة

ثمن النسخة : 5 دراهم ـ ثمن النسخة من السنوات الماضية : 7.50 دراهم ـ يرسل الجدول السنوي مجانا الى المشتركين

بيان النشرات	تعريفة الاشتراك ـ في المغرب ستة اشهر	في المغرب سنة	في الخارج	يطلب الاشتراك من المطبعة الرسمية الرباط ـ شالة
النشرة العامة	80 درهما	120 درهما	تضاف الى المبالغ المنصوص عليها بمنته . مصاريف الارسال حسبما هي محددة في النظام البريدي الجاري به العمل.	التليفون 76.50.24 ـ 76.50.25 / 76.51.79 ـ 76.54.13
نشرة الترجمة الرسمية	60 درهما	100 درهم		
نشرة الاعلانات القانونية والقضائية والادارية	80 درهما	120 درهما		الحساب الجاري البريدي رقم 16 ـ 101 بالرباط
نشرة مداولات مجلس النواب		100 درهم		

تدرج في النشرة العامة القوانين والنصوص التنظيمية ونصوص الاوفاق الدولية الموضوعة باللغة العربية وكذلك المقررات والوثائق التي تفرض القوانين او النصوص التنظيمية الجاري بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية.

فهرست

نصوص عامة

صفحة

بنك المغرب.

تقرير مرفوع الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والي بنك المغرب السيد محمد السقاط عن السنة المالية 1990 1269

اتفاق قرض مبرم بين حكومة المملكة المغربية ومؤسسة « IHC HOLLAND - N.V ».

مرسوم رقم 2.91.687 صادر في 3 جمادى الأولى 1412 (11 نوفمبر 1991) بالموافقة على الاتفاق المبرم في 17 من ربيع الأول 1412 (27 سبتمبر 1991) بين حكومة المملكة المغربية ومؤسسة « IHC HOLLAND - N.V » في شأن قرض توريد مبلغه 9.668.750 فلورانا هلانديا/يرصد للتمويل الجزئي لتسليم كاسحة آلية 1330

صفحة

اتفاقية مالية مبرمة بين حكومة المملكة المغربية و « Medio - Credito Central ».

مرسوم رقم 2.91.702 صادر في 3 جمادى الأولى 1412 (11 نوفمبر 1991) بالموافقة على الاتفاقية المالية رقم EXP/AID 91/013 المبرمة في 3 صفر 1412 (14 أغسطس 1991) بين حكومة المملكة المغربية ومؤسسة « Medio - Credito Central » في شأن مبلغ قدره 2.454.680.000 ليرة ايطالية يرصد لتمويل التجهيزات المائية الميكانيكية والكهربائية الخاصة بسد سمير وسد خزن المياه (وادي سبو) 1330

معايير مغربية.

قرار لوزير التجارة والصناعة رقم 1321.91 صادر في 6 ربيع الآخر 1412 (15 أكتوبر 1991) بإقرار معايير مغربية 1330

قرار لوزير التجارة والصناعة رقم 1319.91 صادر في 6 ربيع الآخر 1412 (15 أكتوبر 1991) بإقرار معايير مغربية 1331

قرار لوزير التجارة والصناعة رقم 1320.91 صادر في 6 ربيع الآخر 1412 (15 أكتوبر 1991) بإقرار معايير مغربية 1331

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

صفحة

قرار لوزير التجارة والصناعة رقم 1322.91 صادر في 6 ربيع الآخر 1412 (15 أكتوبر 1991) بإقرار معايير مغربية وبوجوب تطبيقها 1331

اصدار ثلاثة اشطار من سندات لخمس سنوات.

قرار لوزير المالية رقم 1376.91 صادر في 19 من ربيع الآخر 1412 (28 أكتوبر 1991) يتعلق بإصدار ثلاثة أشطار من سندات لخمس سنوات 1332

اصدار ثلاثة اشطار من سندات لثمان سنوات.

قرار لوزير المالية رقم 1375.91 صادر في 19 من ربيع الآخر 1412 (28 أكتوبر 1991) يتعلق بإصدار ثلاثة أشطار من سندات لثمان سنوات 1332

نصوص خاصة

تفويض الامضاء.

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1068.91 صادر في 19 من محرم 1412 (فاتح اغسطس 1991) بتغيير وتتميم القرار رقم 1604.88 الصادر في 15 من ربيع الآخر 1409 (25 نوفمبر 1988) بتفويض الامضاء 1333

صفحة

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1069.91 صادر في 19 من محرم 1412 (فاتح اغسطس 1991) بتغيير وتتميم القرار رقم 1729.89 الصادر في 13 من ربيع الآخر 1410 (13 نوفمبر 1989) بتفويض الامضاء .. 1333

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1260.91 صادر في 16 من ربيع الأول 1412 (26 سبتمبر 1991) بتفويض الامضاء .. 1334

اقليم ورزازات. ـ التحفيظ الجماعي للأملاك القروية فيما يتعلق بالمنطقة المسماة « بني اصبيح ».

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1369.91 صادر في 16 من ربيع الآخر 1412 (25 أكتوبر 1991) يمدد بموجبه لفترة سنة أشهر الاجل المنصوص عليه في الفصل 3 من الظهير الشريف رقم 1.69.174 الصادر في 10 جمادى الاولى 1389 (25 يوليو 1969) في شأن التحفيظ الجماعي للأملاك القروية فيما يتعلق بالمنطقة المسماة « بني اصبيح » الكائنة بجماعة تاكونيت القروية ، دائرة زاكورة (اقليم ورزازات) 1335

نظام موظفي الادارات العامة

حركات الموظفين وتدابير التسيير

نتائج المباريات والامتحانات 1336

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نـصـوص عـامـة

تـقـريـر

مرفوع إلى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله
من والي بنك المغرب السيد محمد السقاط
عن السنة المالية 1990

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف، بأن أرفع إلى جلالتكم، طبقا للفصل 64 من الظهير الشريف المؤرخ في 23 ذي الحجة 1378 ، الموافق لـ 30 يونيو 1959 (وهو الذي احدث بموجبه بنك المغرب) التقرير الخاص بسنة 1990 ، وهي السنة المالية الثانية والثلاثون التي مرت على تأسيس معهد الاصدار.

تميزت الظرفية الاقتصادية العالمية خلال سنة 1990 بتراجع في النمو واتسمت مقابل ذلك بتباطؤ الاستهلاك والاستثمارات. وفي إطار عام غير ملائم، ظل الوضع يتسم بحجم مرتفع للبطالة وبحدة اخمائية وبمستوى عال لأسعار الفائدة الحقيقية. وقد نجمت هذه الوضعية، إلى حد بعيد، عن الاجراءات التي طبقتها البلدان المصنعة الرئيسية على صعيد المالية العمومية، وخاصة في مجال السياسة النقدية، بهدف محاربة التضخم وآثاره السلبية. وفي هذه الظروف، انخفض معدل توسع حجم التجارة العالمية، كما تدنت أثمان المواد الأولية ؛ غير أن سعر برميل النفط سجل إرتفاعا ملموسا على إثر أحداث الخليج التي كانت لها آثار وخيمة، خاصة بالنسبة لاقتصاديات معظم الدول النامية. ومن جهة أخرى، كانت الدول الغنية هي المستفيد الأكبر من السوق العالمية بينما فاقت التحويلات من البلدان النامية ما تلقته من تمويلات. وأخيرا، فإن المحاولات المتعددة لاقرار نظام اقتصادي ونقدي عالمي جديد، المبذولة منذ عدة سنوات، لم تؤد إلى تقدم محسوس كما لم يتم التوصل إلى حل شامل لمعضلة المديونية.

وبالفعل، تباطأ النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي، للسنة الثانية على التوالي ولم يتعد 2,1 % ، وهو أضعف معدل يسجل منذ 1982 . وتراجع هكذا من 3,3 % إلى 2,6 % في منطقة منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديتين حيث كان في حظيرتها متباطئو الأهمية من قطر لآخر. وهكذا، بلغ 2,9 % داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية، و 1 % فقط في الولايات المتحدة. كما أن النمو بلغ معدلا ضعيفا، قدره 0,8 % ، في أقطار العالم الثالث، مما وسع أكثر الفجوة مع اقتصاديات الأقطار المتقدمة. وفي آسيا، تزايد النشاط الاقتصادي بنسبة 5 % على إثر التقدمات التي حققتها الأقطار الحديثة العهد بالتصنيع. وقد سجل في إفريقيا زيادة قدرها 2 % ، وانخفض قليلا في أمريكا اللاتينية. وعلى أي حال، فإن اقتران عدم كفاية التحويلات المقدمة للأقطار النامية بأهمية حجم اعباء الاستدانة، والتي تشكل اقتطاعا هاما من دخلها الوطني، قد مارس من جديد ضغطا على الاستثمارات. وفي الأخير، يبدو النشاط الاقتصادي في تراجع بمعدل 4 % في الاتحاد السوفياتي وبنسبة 11 % في أقطار أوروبا الشرقية. وتجدر الاشارة في هذا الصدد إلى تأسيس بنك أوروبي بهدف تطوير وتنمية هذه المنطقة، وقد خصص له رأس مال بمبلغ 10 ملايير وحدة نقدية أوروبية.

تزايد التضخم في جل الدول المتقدمة، خصوصا على إثر ارتفاع تكلفة الطاقة الذي تحمل المستهلك أعباءه على العموم. ومن المؤكد أن مواصلة، بل وتشديد الطابع التقييدي للسياسات المتبعة في مجال كل من النقد والمالية العمومية، وكذا التزايد البين لأسعار الفائدة المترتب عن ذلك، قد مكنا من تطويق ارتفاع أسعار الاستهلاك. إلا أن هذا الارتفاع تزايد بعض الشيء ليصل إلى 5 % عوض 4,3% في السنة السابقة. وبالمثل، ظلت زيادة الأثمان حادة في دول العالم الثالث، حيث بلغت 118 % في المتوسط، بسبب الارتفاع القوي المسجل في أمريكا اللاتينية حيث وصل إلى 768 % ، بينما تراجع إلى 16 % في إفريقيا وإلى 8 % في آسيا. كما أن ارتفاع الأسعار تسارع بشكل محسوس في دول أوروبا الشرقية.

أما البطالة، فقد بقيت مرتفعة في البلدان النامية، ولازالت تشمل 6,2 % من السكان النشطين في البلدان الصناعية حيث تقلصت فرص تشغيل العمال المهاجرين بالموازاة مع انفتاح بلدان شرق أوروبا ومع توحيد ألمانيا.

ومن جهة أخرى، تضاءل تزايد حجم التجارة الدولية من 7,2 % إلى 4,6 % بفعل كل من تباطؤ النمو في البلدان الصناعية وصعوبات الأداء التي تعاني منها البلدان النامية وكذا تعزيز الاجراءات الحمائية. وفضلا عن ذلك، لازالت الدول المتقدمة تستفيد من المبادلات بنسبة تفوق الثلثين، بينما ظلت الدول النامية تجد نفسها عاجزة عن رفع حصتها من السوق، والتي تتحدد في الخمس تقريبا، ولو بما يكفل على الأقل تسديد تحملات المديونية. وزيادة على ذلك، تشكل إقامة مناطق إقتصادية تفضيلية قوية في أوروبا وأمريكا الشمالية، وكذا حول اليابان، عائقا صعبا أمام ازدهار التجارة في باقي البلدان. وبالاضافة إلى ذلك، تم في دجنبر الماضي تعليق المفاوضات الصعبة في إطار دورة الأوروغواي التي بدأت في بونتاديل إيستي في شتنبر 1986 والتي تستهدف رفع الحواجز أمام المبادلات. ويعزى هذا الارجاء أساسا إلى الخلاف بين الولايات المتحدة ودول أوروبا الاثنتي عشرة حول تقليص الدعوم الفلاحية ومدى تحرير قطاع الخدمات.

وصلت المبادلات التجارية هذه السنة من حيث القيمة إلى 3.470 مليار دولار، وسجلت بذلك زيادة بحوالي 13 % تعزى في حدود ثلاثة أخماس إلى ارتفاع الأسعار. وقد هم هذا الارتفاع بنسبة 9 % أثمان المواد المصنعة التي تمثل أكثر من ثلثي المبادلات وإلى حدود 28 % أسعار النفط. وبخلاف ذلك، فإن أسعار المواد الأولية الأخرى، التي تشكل أقل من عشر قيمة التجارة الدولية، قد سجلت تراجعا معدله 8 % شمل كل فئات المنتجات. وبالتالي، فإن أثمان هذه المواد تبدو في آخر سنة 1990 أدنى من المستوى الذي كانت عليه عشر سنوات من قبل. وموازاة مع ذلك، تدهورت معدلات التبادل بمقدار 3 % في البلدان السامية غير المنتجة للنفط، وتحسنت بمعدل 11 % بالبلدان النامية المصدرة للنفط، بينما ظلت شبه مستقرة في البلدان الصناعية.

إن هذا التوجه المتباين للأسعار النسبية للمبادلات التجارية، بالاضافة على الخصوص إلى اتساع الفوارق في أسعار الفائدة، قد زاد مرة أخرى من تباين الوضعيات الخارجية بين مختلف مجموعات الدول. وبالفعل، تفاقم بوجه عام، من جديد، عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات للبلدان الصناعية، وتم تسجيل تفاوتات هامة بين هذه الدول. وهكذا، حققت ألمانيا واليابان فائضا يناهز 46 و 36 مليار من الدولارات على التوالي. وبعكس ذلك سجلت الولايات المتحدة عجزا وصل إلى 100 مليار، رغم تضاؤله للسنة الثالثة على التوالي. ومن جهة أخرى، أسفر الحساب الجاري للدول النامية المصدرة للنفط عن فائض قدره 6 مليار دولار وحساب باقي أقطار العالم الثالث عن عجز بلغ 34 مليار.

وعلى صعيد السوق العالمية للرساميل، كان الطلب قويا خاصة إثر استمرار عجز كبير في ميزانيات بعض الدول الصناعية ونتيجة الحاجيات المستديمة للبلدان النامية ودول أوروبا الشرقية. ومقابل ذلك، بدا العرض غير كاف، وسجلت الرساميل التي تم تجميعها انخفاضا محسوسا. وفي هذه الظروف، ظلت مستويات أسعار الفائدة مرتفعة، وحصلت البلدان الميسورة مرة أخرى على الجزء الأوفر من التدفقات المالية. فعلا، فإن تمويل اختلالات التوازنات في بلدان العالم الثالث ظل صعبا وبالغ التكلفة وتمادت البنوك التجارية في الاحجام عن تقديم رساميل جديدة لهذه البلدان.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وقد قدمت البلدان النامية، والحالة هذه، طلبات للاستفادة من تسهيلات المؤسسات المالية الدولية ليس بهدف الحصول على موارد مالية فحسب بل أيضا وعلى الخصوص من أجل إمكانية التوصل، بدعم من هذه المؤسسات، إلى إبرام اتفاقيات لاعادة الجدولة والحصول على قروض جديدة لدى البنوك التجارية. بيد أن الشروط المطبقة في هذا الصدد ظلت قاسرة لاسيما وأنها تنطوي ضمنيا على تكلفة باهظة على الصعيد الاجتماعي وكذا على تقويم غير متوازن وبوتيرة أسرع مما هو مرغوب فيه.

وهكذا، مول صندوق النقد الدولي 15 برنامجا جديدا بمبلغ إجمالي قدره 2,3 مليار من حقوق السحب الخاصة، كما أنه رفع مدفوعاته الفعلية برسم الاتفاقيات الثلاثة والأربعين الجاري بها العمل إلى حوالي 7 ملايير. وزيادة على ذلك، تم إحداث مساعدة عاجلة مشفوعة بشروط ميسرة لفائدة الأقطار الأكثر تضررا من أزمة الخليج. وبالاضافة إلى ذلك، تقررت زيادة رأسمال هذه المؤسسة بنسبة 50 % بحيث تم رفعه إلى 135,2 مليار من حقوق السحب الخاصة.

وفي ذات الوقت، خفض البنك الدولي اعتماداته المفتوحة خلال السنة المالية الممتدة من يوليوز 1989 إلى يونيو 1990 من 16,4 إلى 15,2 مليار دولار. إلا أن أداءاته المأمور بدفعها ارتفعت من 11,3 إلى 13,9 مليار. ولهذه الغاية، زاد البنك الدولي من التجائه إلى السوق العالمية للرساميل الذي وصل إلى 11,7 مليار دولار مقابل 9,7 مليار سنة من قبل.

وبالموازاة مع ذلك، رفعت الجمعية الدولية للتنمية اعتماداتها المرخصة من 4,9 إلى 5,5 مليار دولار، خصص نحو النصف منها للدول الواقعة جنوب الصحراء، بينما لم تتجاوز المدفوعات الفعلية 3,8 مليار وهو مستوى يكاد يعادل مثيله للسنة الماضية.

ووزعت الشركة المالية الدولية من جهتها ما قدره 2,2 مليار دولار في شكل قروض واقتناء مساهمات، بقصد تمويل 122 مشروعا بمبلغ إجمالي وصل إلى 9,4 مليار.

وفي المجمل، وصلت تدفقات الرساميل لفائدة الدول النامية إلى 113 مليار دولار، وكانت مكونة في القسط الأكبر منها من مساعدات مقدمة من مصادر متعددة الأطراف. وزيادة على ذلك، فإن هذه الاسهامات المالية ظلت، للسنة الثامنة على التوالي، أقل من التسديدات التي قامت بها هذه الدول برسم أصل الدين وعلى الخصوص برسم الفوائد، حيث وصل مبلغها إلى 140 مليار دولار، مما شكل كالسنة الماضية أكثر من خمس مداخيل الصادرات. وفي هذه الظروف، تكون القيمة الحالية للدين الجاري قد تزايدت بحيث وصلت إلى 1.341 مليار دولار.

وأمام كل هذه الاحتمالات والمخاطر لم يتم تطبيق أية استراتيجية جديدة تمكن من تلافي الصعوبات الاقتصادية والمالية. وهكذا، فإن معضلة المديونية لم يتم حلها بكيفة شاملة وظلت معالجتها تتم وفقا لمبدإ تناول كل حالة على حدة. وفي هذا الاطار، لم يشمل تطبيق مخطط برادي سوى عدد معين من الدول والتي لم تستفد منه إلا بقدر محدود. وبالمثل، تعتبر التدابير المتخذة من لدن الدائنين العموميين غير كافية في المجمل بالمقارنة مع حجم التزامات البلدان المدينة ومع ضعف إمكانيات التسديد المتوفرة لديها. وزيادة على ذلك، اتخذت مبادرات انفرادية لتخفيف عبء الدين من طرف بعض الدول المتقدمة خاصة لفائدة الأقطار الأقل نموا، بيد أن تأثير هذه المبادرات ظل محدودا نسبيا.

وفضلا عن ذلك، لازالت تسجل تقلبات هامة على صعيد أسواق الصرف بالرغم من الاتفاقيات والتدخلات الرامية إلى الحد منها. بل وأكثر من هذا، فقد زادت هذه التقلبات نتيجة للفوارق على مستوى أسعار الفائدة التي سجلت تراجعا نسبيا في الولايات المتحدة وارتفاعا في اليابان وألمانيا. وهكذا، انخفض الدولار الأمريكي بمقدار 13,8 % من سنة لأخرى مقابل الوحدة النقدية الأوروبية وبنسبة 12 % تقريبا إزاء كل من الفرنك الفرنسي والمارك الألماني وبمعدل 6 % بالنسبة لليان. وعلى صعيد النظام النقدي الأوروبي، الذي انضم إليه الجنيه الاسترليني في شهر أكتوبر الماضي، فقد سجلت تغيرات محدودة في أسعار الصرف، مما مكن من الحد من تقلبات أسعار العملات الأخرى.

أما فيما يتعلق بالذهب فإنه فقد مجددا من جاذبيته كملجإ للقيمة بالرغم من تزايد الضغوط التضخمية ومن التقلبات المسجلة في بعض البورصات العالمية وآثار أزمة الخليج. وبالفعل، فأمام وفرة عرض هذا المعدن وباستثناء فترة مابين شهري يونيو وغشت، حيث لوحظت بعض الزيادة، تراجع سعر الأونصة من نهاية سنة لأخرى من 409 إلى 384 دولار.

وفي نهاية الأمر، تكون بلدان العالم الثالث قد استهلت عقد التسعينات في ظروف تتميز بتباطؤ النمو وبمديونية مرتفعة. ومن الأكيد أن وضعية كهاته قد ساعدت عليها، إلى حد بعيد، وفرة السيولات خلال السبعينات نتيجة لاعادة توظيف العائدات النفطية. لكن هذه الوضعية تعزى كذلك إلى ضعف المداخيل المتأتية من بيع جل المواد الأولية بأسعار منخفضة وكذا إلى تأثير الاجراءات الحمائية المطبقة من لدن البلدان الصناعية. كما أن هذه الوضعية تبدو مرتبطة بالتطور غير الملائم نسبيا للنشاط الاقتصادي العالمي وأثره على البلدان النامية وبالتقلص الحاد للموارد المالية المخصصة لها. وأخيرا، فإن كلا من التعويم الشامل للعملات وارتفاع مستوى أسعار الفائدة الحقيقية قد كان لهما عواقب سلبية على البلدان النامية.

إن مجمل الصعوبات الاقتصادية والمالية التي ظهرت خلال العقدين الأخيرين قد كان موضع مناقشات واسعة على صعيد المنظمات الجهوية والدولية. ومن الأكيد أنه أمكن الحصول على إجماع حول خطورة هذه المشاكل وحول ضرورة حلها، إلا أنه نظرا لانعدام أي اتفاق، فإنه لم يكن بالامكان تبني أي حل شامل.

وفي هذه الظروف، فإن دول شمال إفريقيا، المنتمية لاتحاد المغرب العربي الذي تم إنشاؤه في فبراير 1989 ، أعطت انطلاقة جديدة لتعاونها الجهوي في أعقاب محادثات اتسمت بطابع واقعي أملته الضرورات الاقتصادية وكذا إرادة التوصل إلى اتفاقات تخص في الواقع قطاعات معينة إلا أنها ستمكن في المستقبل من تحقيق اندماج حقيقي. وعلى أي، تمكن الاتحاد بفضل هذه الروابط من أن يفرض نفسه كمحاور مع بعض التنظيمات الدولية التي دشنت مع الاتحاد علاقات مبنية على سياسة للتعاون على الصعيد الجهوي، على غرار ما تم مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية. ومهما كانت النتائج المحققة حتى الآن محدودة فإنها تبرهن على حيوية تبشر ببزوغ عهد جديد.

وهكذا فإن المحيط الدولي الذي تم التذكير بإيجاز بمميزاته الرئيسية كان مرة أخرى غير ملائم للاقتصاد الوطني. وبالفعل، ظل الاقتصاد مرتبطا على مستوى الاستيراد بكميات إضافية من أمتعة الاستهلاك ومن المواد الأولية والمنتوجات نصف المنتهية الصنع اللازمة للانتاج على الخصوص، وكذا معدات التجهيز، كما أنه يتأثر في مجال التصدير بأهمية الطلب الخارجي. ويتأثر كذلك في كلتا الحالتين وبدون شك بأوضاع الأسواق العالمية، التي تتميز منذ سنوات عديدة بعدم استقرار الأسعار وندرة القروض ومستوى عال لأسعار الفائدة الحقيقية وحمائية في توسع مستمر.

وفضلا عن ذلك، فإن هذه العوامل القسرية قد زادت من حدتها انعكاسات حرب الخليج، التي أسفرت بصفة خاصة عن زيادة لم يسبق لها مثيل في سعر برميل النفط وعن انغلاق بعض الأسواق في الشرق الأوسط.

وعلى الصعيد الداخلي، اتسمت الوضعية العامة للاقتصاد أساسا بظروف مناخية غير ملائمة أدت إلى إحراز محصول متوسط، وإلى انخفاض الكميات القابلة للتصدير، وبالتالي إلى اللجوء من جديد إلى استيراد مواد غذائية. غير أن القطاعات الأخرى سجلت تقدما هاما، أسفر عن نتائج مرضية في المجمل، سواء تعلق الأمر بالميدان الاقتصادي أم المالي.

فعلا، إن البرنامج المحدد في أواسط السنة من أجل تعزيز النمو وتقليص اختلال كل من ميزان الأداءات والمالية العمومية، والتحكم في ارتفاع الأسعار، قد اشتمل على تدابير من بينها تخفيض القيمة الخارجية للدرهم. وقد تم دعم هذا البرنامج بقرض جديد من صندوق النقد الدولي. وقد مكن زيادة على ذلك من الحصول لدى الدائنين العموميين والخصوصيين على إرجاء تسديدات هامة للدين الخارجي التي حل استحقاقها. وفي نهاية السنة كانت الانجازات كلها مطابقة تقريبا للتوقعات المبرمجة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وهكذا، فإن نمو الناتج الداخلي الاجمالي قد تم بنسق سريع نسبيا وقد تولد ليس عن الفلاحة ولكن عن القطاعات الأخرى وعلى الخصوص منها القطاع الثاني الذي أظهر هذه السنة حيوية ملحوظة. وقد تدعم الانتاج كذلك بفضل طلب إجمالي هام خاصة منه الداخلي والذي شمل ولا شك الاستهلاك ولاسيما الاستثمار. وفي هذه الظروف، لم يكن بوسع العرض الداخلي، رغم تعزيزه بالمقارنة مع مستواه للسنة الماضية، أن يحول دون ارتفاع هام للواردات ولا دون ارتفاع ملموس في الأسعار الذي ساعدت عليه من جهة أخرى الزيادة في الأجور وفي المداخيل.

وبالمثل، تم تقليص عجز الحساب الجاري الخارجي، وقد تم إحراز هذه النتيجة رغم تدهور متزايد للرصيد السلبي للمبادلات، وبفضل نمو ملموس للتحويلات التي يقوم بها المغاربة المقيمون بالخارج وكذا بفضل اتساع إيرادات السياحة. وسجل الرصيد النهائي لميزان الأداءات تحسنا لم يسبق له مثيل، بحيث وصل الحجم المتاح لاحتياطيات الصرف مبلغا منقطع النظير، فأصبح يمثل حوالي أربعة أشهر من قيمة واردات السلع والخدمات.

وشهدت وضعية المالية العمومية، من جهتها، تطورا مرضيا، بحيث ارتفعت المداخيل بنسق أسرع مما كانت عليه النفقات التي تضمنت مع ذلك زيادة التحملات برسم الاستثمارات. لذا، أصبح الادخار العمومي قويا وظهر عجز الميزانية في تقلص بين. ويبقى رغم ذلك أن هذا التحسن نجم بقدر بالغ عن الاجراءات الظرفية المتخذة في أواسط السنة في إطار القانون التعديلي للمالية، وكذا عن الايرادات الاستثنائية المتلقات في شكل مساعدات من الخارج.

وفي هذه الظروف، كان بوسع الخزينة، التي تمارس عادة ضغوطا قوية على إنشاء النقد، أن تقلص في نهاية السنة وبمبلغ هام من ديونها إزاء النظام المصرفي. وقد كان ارتفاع كل من الموجودات من العملة الأجنبية والقروض للاقتصاد هو السبب في توسع المجموعة النقدية، بنسبة فاقت بشكل بين وتيرة تنامي الناتج الداخلي الاجمالي محسوبا بالأسعار الجارية، وكذا التوقعات. وهكذا تزايد من جديد معدل سيولة الاقتصاد، ومع ذلك تم الحد من الآثار السلبية لهذه الوضعية.

وفي النهاية، فإن الموارد المتوفرة للبلاد، والتي تتكون من الناتج الداخلي الاجمالي بمقدار 208,7 مليار درهم والتحويلات الاجمالية وقدرها 19,6 مليار، قد بلغت 228,3 مليار وتزايدت بنسبة 11,8 %. ومقابل ذلك، وصل الاستهلاك إلى 167,5 مليار والاستثمار إلى 52,2 مليار والخدمة الفعلية للدين الخارجي إلى 17,5 مليار، أي مايمثل انفاقا بلغ في المجموع 237,2 مليار درهم. وفي هذه الظروف، يصل العجز من الموارد إلى ما يناهز 9 ملايير درهم.

الإنتاج

يبدو الناتج الداخلي الاجمالي، الذي تم احتسابه بأسعار السوق لسنة 1980، وعلى أساس معطيات مؤقتة، في تزايد بمعدل 3,6 % عوض 1,3 % في العام الماضي، فباستثناء الفلاحة، التي سجلت انخفاضا بنسبة 3 % أسهمت في هذا الارتفاع كل الفروع الاخرى وخاصة منها فرعي صناعة التحويل واستخراج المعادن. وسجل القطاع الثاني رغم التباطؤ المسجل في الأشغال العمومية نموا بمعدل 7,4 % بحيث أنه أسهم بنسبة 57 % في النمو الاجمالي ولذلك اتسعت حصته بنقطة واحدة لتصل إلى 29,2 %، فيما تراجع نصيب القطاع الأول إلى 17,7 %. أما حصتي القطاع الثالث والادارات العمومية فقد ظلتا تقريبا بدون تغيير [1].

وسجل الانتاج الفلاحي، على إثر ظروف مناخية غير ملائمة في المجمل، تراجعا جديدا، يقدر هذه السنة بنسبة 3 %. ذلك أن محصول الحبوب الرئيسية الأربعة بلغ 61,9 مليون قنطار وسجل انخفاضا بمعدل 15,6 %. كما أن إنتاج القطاني تدنى بنسبة 2,5 % إلى 3,4 مليون قنطار، وتحدد إنتاج الحوامض في 1,1 مليون طن بعد تراجع بأكثر من الربع. وسجلت البواكير من جهتها انخفاضا بنسبة 7 % يعزى إلى تقليص المساحات المزروعة بنسبة 18 %. وعلى النقيض منذ ذلك، تزايد إنتاج الزراعات السكرية بمعدل 3 % بفضل تحسن المردودات للهكتار. وشمل تطور ملائم أيضا كلا من زراعة الزيتون والحبوب الزيتية. أما عدد القطعان الذي يقدر بحوالي 22 مليون رأس فقد ظل مستقرا تقريبا. وفي الأخير تزايدت إسهامات الصيد البحري من حيث الانتاج بنسبة 6,4 % وناهزت 551 ألف طن.

وتدعمت القيمة المضافة لصناعة استخراج المعادن بمعدل 15 %، على إثر نمو بنسبة 18,2 % لانتاج الفوسفاط الذي وصل إلى 21,4 مليون طن. وتعزى مثل هذه النتيجة إلى زيادة الكميات المسلمة لوحدات التحويل المحلية عقب انتعاش صادرات الحامض الفوسفوري والأسمدة. وعلى النقيض من ذلك، تراجع استخراج المعادن الأخرى بمعدل 7,5 %.

وسجلت من جهتها القيمة المضافة لقطاع «الطاقة والماء» نموا بنسبة 5 % يعكس زيادة بمعدل 6 % في إنتاج الكهرباء وبمعدل 4,3 % فيما يرجع لاستخراج الفحم وتكرير النفط. واتسع استهلاك الطاقة بنسبة 2,8 % فوصل العجز من الطاقة إلى ما يناهز 90 % من الحاجيات.

وشهد القطاع الصناعي زيادة قوية بلغت نسبتها 8 % وشملت تقريبا كل فروع الأنشطة. ذلك أن صناعة الكيمياء وشبه الكيمياء، وخاصة منها المرتبطة بتحويل الفوسفاط، قد سجلت انتعاشا بينا. كما أن صناعة الملابس المنسوجة وتركيب السيارات الخصوصية وسيارات النقل وكذا صنع مواد البناء قد حققت زيادات هامة.

وعرف نشاط القطاع الثالث زيادة قدرها 4,5 % وهي ناتجة عن ارتفاع بنسبة 5 % في التجارة، و 3,5 % في النقل والمواصلات و 4 % في الخدمات الأخرى، وخاصة منها المرتبطة بالسياحة.

وفي الأخير، تبدو الخدمات الغير القابلة للتسويق للادارات العمومية في ارتفاع بنسبة 3 % عوض 4,8 % في العام الماضي.

وباعتبار زيادة أسعار الانتاج بمعدل 6 % عوض 4 % في العام الماضي، فإن الناتج الداخلي الاجمالي المحسوب بالأسعار الجارية قد وصل إلى 208,7 مليار درهم و ظهر في ارتفاع بنسبة 9,8 % عوض 6 % في العام الماضي. وبلغ الدخل الوطني الاجمالي المتاح الذي يشتمل على 8,5 مليار من المداخيل الصافية المتلقات من الخارج ما قدره 217,2 مليار واتسع بنسبة 12,6 %، عوض 4,3 % في العام الماضي [1].

يصل مجموع الموارد المتاحة التي تقدر قبل طرح الدخول المدفوعة للخارج إلى 228,3 مليار درهم وتبدو في ارتفاع بنسبة 11,8 % عوض 5,1% في العام الماضي. وضمن هذا المجموع بلغت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج 16,5 مليار درهم وتنامت بأكثر من 45 %.

الطلب

بلغ الانفاق الوطني الاجمالي للاستهلاك والاستثمار 219,7 مليار، وتنامى بنسبة 10,8 % عوض 9,9 % في العام الماضي. وبهذا المبلغ يفوق الناتج الداخلي الاجمالي بما قدره 11 مليار عوض 8,4 مليار في العام الماضي.

ويقدر الاستهلاك النهائي بمبلغ 167,5 مليار درهم، وقد سجل ارتفاعا بنسبة 9,8 % عوض 7,5 % في 1989 ، وشكل، كما كان الشأن في العام الماضي 80,3 % من الناتج الداخلي الاجمالي. وقد اتسع استهلاك الخواص المقدر بمبلغ 134,8 مليار بمعدل 10,5 % عوض 7 % في العام الماضي، باعتبار ارتفاع الأسعار بوتيرة تضاعفت من سنة لأخرى. وبلغ استهلاك الادارات العمومية 32,8 مليار وتزايد بنسبة 7 % عوض 9,2 % في السنة الماضية.

وهكذا وصل الادخار الداخلي إلى 41,2 مليار درهم وتنامى بنسبة 10 %، وبلغ الادخار الوطني الذي يشمل بإضافة إلى ذلك المداخيل الصافية المتلقات من الخارج، 49,7 مليار، ليسجل زيادة نسبتها 23,2 %.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 1 و 2 .

(1) يرجع للملحقات الاحصائية 3 إلى 5 .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ومن جهته، فإن التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت، الذي تنامى بأكثر من 17 % في العام الماضي، قد بلغ هذه السنة 50,1 مليار وسجل زيادة قدرها 14,6 % تعكس بصفة أساسية مجهود التجهيز لكل من القطاع الحر والشبه العمومي، وبذلك انتقل معدل الاستثمار من 23 % إلى 24 % في ظرف سنة وارتفعت الاستثمارات الاجمالية إلى ما قدره 52,2 مليار يمثل ضمنه ارتفاع المخزونات 2,1 مليار درهم.

وفي هذه الظروف، اتضح أن قيمة الاستثمار فاقت بكثير قيمة الادخار، فأسفرت بذلك عن احتياج إلى التمويل يبلغ 2,5 مليار، ويمثل 1,2 % من الناتج الداخلي الاجمالي (1).

وعلى أي حال، فإن حاجيات التمويل الاجمالية بما فيها التسديدات الفعلية للدين الخارجي تصل إلى 9 ملايير درهم رغم الحصول على إعادة جدولة هامة بمقدار 15,3 مليار. غير أنه تمت تغطية هذا العجز بواسطة مساعدات وهبات خارجية وصلت إلى مبلغ هام سمح بالاضافة إلى ذلك بتعزيز مستوى احتياطيات الصرف بمقدار 13,5 مليار درهم.

العلاقات المالية مع الخارج

تفاقم العجز التجاري للسنة الثانية على التوالي بفعل النمو المستمر للواردات الذي نتج بصفة خاصة عن تكاليف الطاقة واقتناء أمتعة التجهيز، والذي تجاوز بكثير مقدار انتعاش الصادرات.

ومع ذلك، وبفضل توسع الايرادات السياحية والتحويلات التي قام بها المواطنون المقيمون بالخارج، فإن الرصيد السلبي للعمليات الجارية قد تضاءل بقدر بالغ بحيث تراجع من 6,8 مليار إلى 1,6 مليار درهم. وبهذا المبلغ لم يمثل سوى 0,8 % من الناتج الداخلي الاجمالي عوض 3,6 % في العام الماضي.

لذا، فإن تغطية هذا العجز بدت أقل صعوبة مما كانت عليه في سنة 1989 ، سيما وأنه تم الحصول على إعادة جدولة مبالغ هامة وأن المداخيل الصافية من الرساميل الخارجية وصلت مستوى استثنائيا بمبلغ 15,1 مليار درهم وهو قدر يحتوي على الاستثمارات والسلفات والهبات. وفي النهاية، فإن الفائض الذي خلفه ميزان الأداءات قد دعم الموجودات الخارجية الصافية بمقدار 13,5 مليار درهم بحيث بلغت مستوى يسمح بتغطية أربعة أشهر ونصف من واردات السلع.

المالية العمومية

وصلت الموارد العادية للخزينة على إثر إجراءات ظرفية بوجه خاص إلى 52,5 مليار درهم وأظهرت زيادة تناهز الخمس. وبهذا المبلغ فإنها تساوي أكثر من ربع الناتج الداخلي الاجمالي، عوض 23,3 % بالمتوسط خلال الثلاث سنوات الماضية. ومقابل ذلك، فإن نفقات الميزانية بلغت 67,1 مليار درهم وسجلت ارتفاعا محدودا قدره 4,3 % ، وذلك على الخصوص بفضل إعادة جدولة جزء من خدمة الدين الخارجي.

وفي هذه الظروف تزايد التوفير العمومي بشكل ملموس ومكن من تغطية قسط هام من الاستثمارات. لذا، فإن عجز الميزانية المحسوب على أساس الأداءات المأمور بدفعها قد تم تقليصه في ظرف سنة من 11,4 مليار إلى 5,3 مليار درهم، أي من 6 % إلى 2,5 % من الناتج الداخلي الاجمالي. ومع ذلك وباعتبار تسديد أقساط أصل الدين ودفع مؤخرات الأداء فإن حاجيات التمويل الاجمالية للخزينة ظلت هامة، بحيث بلغت 17,2 مليار درهم. وقد تمت تغطية ما يناهز 10,5 مليار منها بواسطة الرساميل الخارجية وما تبقى بواسطة الاقتراضات الداخلية، التي تدنت بأكثر من الثلث عقب تسديد ديون لدى النظام المصرفي.

النقد والائتمان

بلغت الموجودات النقدية وشبه النقدية 114,8 مليار في نهاية دجنبر 1990 وسجلت من نهاية سنة لأخرى زيادة قدرها 18 مليار أو 18,5% . وقد نتج هذا الارتفاع، فيما يناهز الأربعة أخماس منه، عن التوسع الاستثنائي للموجودات الخارجية وبحصة الثلث عن نمو القروض للاقتصاد، في حين سجلت الديون على الخزينة انخفاضا من نهاية سنة لأخرى.

وتصل زيادة المجموعة النقدية، عند احتسابها على أساس متوسط المبالغ في نهاية الأشهر، إلى 14,6 % ، وهي نسبة تفوق ارتفاع كل من الدخل الوطني والانفاق الوطني، الذي يبلغ على التوالي 12,6 % و 10,8 % . وفي هذه الظروف يكون معدل سيولة الاقتصاد قد اتسع مرة أخرى.

الفلاحة والصيد البحري

سجل إنتاج القطاع الأول الذي يشمل الفلاحة وتربية المواشي والصيد البحري تراجعا جديدا، غير أنه بلغ مستوى يفوق المعدل الملاحظ خلال السنوات العشر الأخيرة.

وفي الواقع، فلا زالت الفلاحة تلعب دورا هاما ضمن الاقتصاد الوطني بسبب التأثير المباشر الذي تمارسه على كل القطاعات الاقتصادية وبالأخص على صعيد كل من التجارة الداخلية و الخارجية والمالية العمومية والتشغيل. وهكذا، فقد كان لتحسن النتائج المحققة في هذا القطاع وقع إيجابي على المبادلات التجارية حيث أن الميزان التجاري على مستوى المنتوجات الغذائية الذي كان رصيده سلبيا منذ سنة 1980 قد سجل ابتداء من سنة 1985 فوائض متزايدة. وبموازاة ذلك، فإن المالية العمومية تتحمل عبئا لايستهان به من خلال تجهيز هذا القطاع ودعم الأسعار لدى الانتاج وكذا الدعومات الممنوحة على الصعيد الداخلي لبعض المواد الغذائية والتي تجاوز مبلغها الفعلي المليار من الدراهم سنة 1990 . وأخيرا، فإن الدور الذي تلعبه الفلاحة على الصعيد الاجتماعي يظل على نفس الدرجة من الأهمية حيث أنها تشكل مصدر الدخل لأكثر من نصف عدد السكان وتوفر حوالي 40 % من فرص التشغيل.

غير أن تنمية القطاع الفلاحي لازالت تواجه عراقيل مثل عدم إمكانية توسيع الأراضي القابلة للزراعة، ووجود أراضي غير مزروعة، والارتباط الشديد بالأحوال المناخية حيث أن ما يناهز 90 % من المساحات المزروعة غير مسقية، وكذا هيمنة القطع الأرضية الصغرى التي تشكل عائقا أمام تجميع الأراضي وبالتالي ترشيد الانتاج. وبالتأكيد، فقد تم إنجاز أعمال هامة من أجل توسيع المساحات المسقية، كما اتخذت تدابير خاصة أخرى تهدف على الخصوص إلى تشجيع انتاج بعض الأصناف. وبالمثل، سجل تقدم ملموس على صعيد انتقاء البذور وإدخال أصناف نباتية جديدة. وقد واصلت السلطات العمومية خلال سنة 1990 جهودها الرامية إلى تشجيع الانتاج و تحسين مداخيل الفلاحين. وهكذا تم الرفع من أسعار إنتاج الأصناف النباتية الرئيسية، وحصلت زيادة قدرها 10 % في الأجر الأدنى المضمون للعمال الفلاحيين. وفي هذه الظروف، فإن الانتاج الكلي لقطاع الفلاحة والصيد البحري يعرف من موسم لآخر تقلبات هامة، كما أنه يتميز بهيمنة محاصيل الأصناف النباتية التي تمثل ما يفوق الثلثين من مجمل الانتاج يليها على التوالي كل من تربية المواشي والصيد البحري بنسبتي 26 % و 6 % من المجموع.

ومن جهة أخرى، تميز الموسم الفلاحي بتساقط أمطار هامة نسبيا في كل من بداية ونهاية الموسم. غير أن النقص الملحوظ للتساقطات خلال شهر فبراير قد أثر على مردودات بعض الزراعات وبالأخص منها الحبوب والبواكير والأغراس. وبخلاف ذلك، استفادت كل من الزراعات السكرية وزراعة الحبوب الزيتية من توسع المساحات وتوفير مياه السقي وحققت مستويات إنتاج عالية. وبالمثل، عرف كل من تربية المواشي والصيد البحري توجها نحو الارتفاع (*).

وفي المجمل، فإن القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري محسوبة على أساس أسعار سنة 1980 قد بلغت حوالي 18,9 مليار درهم وسجلت تراجعا بنسبة 3 % . وبذلك فإن حصة هذا القطاع ضمن الناتج الداخلي الاجمالي تقلصت من 19 % إلى 17,7 % .

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 6 و 7 .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وقد ترتب عن تراجع الانتاج تقلص في الصادرات الفلاحية. غير أنه بفضل ظرفية تجارية ملائمة على صعيد الأسواق الخارجية سجلت المداخيل المتأتية من هذه الارساليات ارتفاعا بارزا. وبالاضافة إلى ذلك، فإن صادرات زيت الزيتون والأزهار التي كانت من قبل قليلة الأهمية قد عرفت ارتفاعا محسوسا.

الحبوب

تميزت الأحوال المناخية خلال موسم 1989 - 1990 بأمطار مبكرة وكافية في المجمل لكنها غير منتظمة زمنيا وغير موزعة على سائر التراب الوطني. وفي الواقع، فقد تساقطت أمطار غزيرة نسبيا منذ شهر أكتوبر وتواصلت بشكل منقطع حتى شهر يناير ممكنة بذلك من زرع مساحة تبلغ 5,5 مليون هكتار وتفوق بنسبة قليلة قدرها 1,4 % المساحة المزروعة في الموسم السابق. غير أن النقص المسجل في التساقطات خلال شهر فبراير وبدرجة أقل خلال شهر مارس قد أثر على مردودات الزراعات، خاصة منها زراعة الشعير التي تتم على نطاق واسع في المناطق البورية. ومع ذلك، فإن الأمطار التي تساقطت خلال شهري أبريل ومايو قد خففت من هذه الآثار المضرة وكانت جد ملائمة بالنسبة لزراعة الذرة. وعلى الصعيد الجهوي عرفت المنطقة الشرقية وكذا الحوز عجزا هاما في الموارد المائية.

وفي هذه الظروف، وصل إنتاج الحبوب الرئيسية الأربعة إلى 61,9 مليون قنطار وسجل تراجعا بنسبة 15,6 % . غير أن هذا المحصول تجاوز بكثير متوسط إنتاج العشر سنوات الأخيرة البالغ 50,5 مليون قنطار. وقد هم الاتجاه الملاحظ في هذا الموسم والذي يعزى إلى تقلص المردودات بنسبة 17 %" جل الأصناف. وقد كان الأمر كذلك بالنسبة للشعير الذي تحدد محصوله في 21,4 مليون قنطار وتراجع بمعدل 28,7 %" حيث أنه لم يعد يشكل سوى 34 %" من إجمالي الحبوب الرئيسية مقابل 41 %" سنة من قبل. وبالمثل، فإن انتاجي القمح الطري والقمح الصلب اللذين أدرجا بها قدره على التوالي 20 مليون و 16,2 مليون قنطار قد سجلا في المجمل تراجعا بحوالي 8 % . وكان محصول الذرة البالغ 4,4 مليون قنطار الوحيد الذي عرف ارتفاعا، نسبته 8 %" على الرغم من تقلص المساحات بنفس المعدل.

ومن جهة أخرى، فقد استلزمت تغطية حاجيات الاستهلاك المحلي استيراد كمية تصل إلى 15,2 مليون قنطار من الحبوب، أي بارتفاع قدره 16,7 %" . غير أن تكلفة اقتناء هذه الكمية بلغت 1,6 مليار درهم فانخفضت بنسبة 15,4 %" بسبب هبوط الأسعار العالمية وتطبيق أسعار مدعومة من طرف بعض البلدان.

أما كميات الحبوب التي تم تسويقها ما بين شهري يونيو ودجنبر 1990 من لدن الوسطاء المقبولين فلم تتجاوز 7,4 مليون قنطار عوض 11,5 مليون في نهاية نفس الفترة من السنة الماضية. وموازاة مع ذلك، تم خلال شهر مارس الرفع من 220 إلى 225 درهما في سعر الانتاج للقنطار من القمح الطري.

إن زراعة الأرز المنجزة على مساحة لاتتجاوز 800 هكتار قد تمت هذه السنة أيضا خارج القطاع المجهز بمنطقة الغرب بسبب نقص الموارد المائية للسدود. وهكذا، تحدد إنتاج الأرز في 33.400 قنطار وأسفر عن تدن يناهز الربع، حيث أن المردودات انهارت بها يفوق الثلث.

وأخيرا، فإن محصول الحبوب الثانوية من الخرطال والذرة البيضاء ظل شبه مستقر عند حوالي 760 ألف قنطار، حيث أن توسع المساحات عوض انخفاض المردودات.

القطاني

إن النقص الملاحظ في الأمطار المسجلة خلال شهري فبراير و مارس لم يؤثر إلا قليلا على محاصيل القطاني التي وصلت إلى 3,4 مليون قنطار، في انخفاض قدره 2,5 % بالرغم من توسع المساحات بنسبة 3 % . وضمن هذا التطور الاجمالي، لم يبلغ إنتاج الفول سوى 1,3 مليون قنطار، حيث انهار بمقدار 19,3 % ولم يعد يشكل سوى 40 % من إجمالي القطاني. وبخلاف ذلك، بلغ محصولا الجلبان والحمص على التوالي 633 ألف و 589 ألف قنطار، في توسع بنسبتي 63 % و 34,8% ، بفضل التزايد المتزامن لكل من المساحات والمردودات. وبالمثل، أسفر إنتاج العدس البالغ 331 ألف قنطار عن ارتفاع بها يقارب النصف من موسم لآخر، في ارتباط مع تحسن المردودات بنفس النسبة.

البواكير

تقلصت مساحات الزراعات في الحقول بنسبة 18 % ، ومن المحتمل أن يكون هذا ناتجا عن الأسعار التي سجلت خلال الموسم الأخير في الأسواق الداخلية والخارجية والتي اعتبرها المنتجون غير كافية. بيد أن الانتاج بلغ 484 ألف طن ولم يتراجع إلا بمعدل 7 % خاصة بفضل توسع المساحات المغطاة.

وبالموازاة مع ذلك، لم تشمل حركة التصدير سوى 162 ألف طن، وهي كمية في تراجع بها يناهز الربع. وبالأخص فإن إرساليات البطاطس البالغة 61 ألف طن تبدو في انهيار بنسبة 38,4 % . وبالمثل، فإن الامدادات من الطماطم الموجهة للخارج لم تتجاوز 91 ألف طن، في انخفاض قدره 13,3 % . وبخلاف ذلك، فإن إرساليات الخضر المتنوعة ارتفعت بنسبة 11 % رغم أنها كانت في الواقع ضعيفة حيث تحددت في 10 آلاف من الأطنان.

وقد كانت صادرات البواكير موجهة بالأساس إلى فرنسا وألمانيا الفدرالية اللتان حصلتا على التوالي على 85 % و 10 % من مجموعها.

الحوامض

تضرر موسم زراعة الحوامض الذي امتد من أكتوبر 1989 إلى يوليوز 1990 من جراء ضعف مردودات البساتين بفعل الحرارة المرتفعة خلال الصيف وبسبب سقوط كميات هامة من الفواكه المبكرة أثناء فصل الشتاء، وهكذا تحدد الانتاج الكلي من الحوامض في 1,1 مليون طن عوض 1,5 مليون طن. وقد شمل هذا الانخفاض على الخصوص الكليمانتين والنافيل التي عرفت الكميات المنتجة منها انهيارا بنسبة 46,4 % و 43,2 % على التوالي.

وقد هم نفس الاتجاه التنازلي الصادرات التي وصلت إلى 436 ألف طن فقط، في تراجع يناهز الثلث، يعزى بالخصوص إلى التقلص القوي بمعدل 53,6 % في إرساليات النافيل التي تحددت في 70 ألف طن. وبالمثل، انخفضت الامدادات من الكليمانتين من 184 ألف إلى 109 ألف طن. وأخيرا، بلغت صادرات الأصناف المتأخرة 190 ألف طن وبدت في تراجع بنسبة 22,3 % .

وقد حصلت المجموعة الاقتصادية الاوروبية على 73 % من إجمالي مبيعات الحوامض للخارج وظلت بذلك تشكل الزبون الرئيسي.

ومن جهة أخرى، تم إمداد السوق الداخلية بـ 612 ألف طن، أي ما يمثل 58 % من الانتاج الكلي. وضمن هذا المجموع، خصص 463 ألف طن للاستهلاك الطازج و 149 ألف طن فقط لمعامل التحويل مقابل 339 ألف طن.

وفي مقابل الانخفاض المحسوس للكميات المصدرة من البواكير والحوامض فقد سجلت المداخيل تحسنا بارزا بسبب ضعف الكميات المعروضة من طرف إسبانيا و بفضل برمجة أفضل للارساليات تهدف إلى تجنب أداء الضريبة التعويضية باللجوء في بعض الأحيان إلى توقفات محددة للامدادات الموجهة لبلدان السوق الأوروبية المشتركة.

الزراعات الصناعية

إن كلا من الأمطار الغزيرة المسجلة في بداية الموسم واستعمال مياه الري وكذا زيادة المساحات قد أدوا إلى إنتاج للشمندر يبلغ 3 مليون طن ويصل بذلك إلى المستوى القياسي المحقق منذ سنتين. ومن جهته فإن محصول قصب السكر تجاوز مليون طن وبدا في ارتفاع نسبته 3 % يعزى بشكل اقتصاري إلى تحسن المردودات بمعدل 5,3 % .

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 8 إلى 20 .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبذلك، فإن إنتاج السكر، المتأتي في حدود 80 % من الشمندر، وصل إلى 500 ألف طن تقريبا، في توسع قدره 4 % من موسم لآخر، ومكن من تغطية حوالي ثلثي الاستهلاك. وقد تراجعت واردات السكر التي بلغت 250 ألف طن بنسبة 9,4 % غير أنها استلزمت أداء تكلفة ظلت تناهز 670 مليون درهم.

ومن جهة أخرى، وبهدف الحث على توسيع الزراعات السكرية بغية تحسين أكبر لمعدل الاكتفاء الذاتي من مادة السكر، فقد تم الرفع من السعر لدى الانتاج للطن الواحد من الشمندر من 240 إلى 252 درهم و سعر الطن الواحد من قصب السكر من 175 إلى 282 درهم.

لقد تضرر محصول القطن من جراء الحرارة المفرطة خلال صيف 1990 وكذا بسبب نقص مياه الري في بعض النواحي بسهل نادلة التي تشكل أهم منطقة منتجة، ولم يصل الانتاج إلا إلى 271 ألف قنطار مقابل 295 ألف قنطار في نهاية الموسم السابق، وذلك بسبب تدهور المردودات بما يناهز الثلث.

زراعة الزيتون

إن الأمطار التي تساقطت خلال ربيع وخريف سنة 1989 قد ساهمت سواء في إزهار البساتين أم في نمو حجم الثمرات. وبذلك، فإن محصول الزيتون الذي تم جنيه في نهاية تلك السنة بلغ مستوى لم يسبق له نظير وصل إلى 600 ألف طن، أي بتوسع بارز يناهز ثلاثة أرباع. وهكذا ارتفعت الكميات المستخرجة من الزيت من موسم لآخر من 30 ألف طن إلى 70 ألف طن، تم تصدير حوالي 28 ألف طن منها.

وبخلاف ذلك، فإن محصول الزيتون الذي شرع في جنيه في خريف سنة 1990 قد يصل حسب التقديرات الأولية إلى 390 ألف طن من الزيتون، ولن يمكن من إنتاج سوى 40 ألف طن من الزيت. وتعزى هذه النتيجة غير الملائمة من جهة إلى ظاهرة تعاقب المحاصيل، ومن جهة أخرى إلى النقص الكبير في التساقطات المطرية المسجلة خلال شهري فبراير ومارس.

الحبوب الزيتية

تواصلت عملية تطوير زراعات الحبوب الزيتية التي شرع فيها خلال المواسم الأخيرة بهدف تحسين معدل الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية. وهكذا تم توسيع المساحات المزروعة المخصصة للعباد بحوالي 40 % ، وتحسنت المردودات بنسبة 15 % . ونتيجة لذلك، ارتفع محصول هذا الصنف الرئيسي من النباتات الزيتية من 964 ألف إلى 1,5 مليون قنطار.

زراعة الكروم

إن كلا من نقص الأمطار في آخر فصل الشتاء والحرارة المرتفعة خلال صيف سنة 1990 قد أثرا على نوعية الأعناب وأديا إلى انخفاض إنتاج النبيذ الذي تحدد في 300 ألف هكتوليتر، في تدهور يناهز 40 % مقارنة مع المستوى الاستثنائي المحقق في نهاية الموسم السابق.

وموازاة مع ذلك، فإن صادرات النبيذ المنجزة ما بين أكتوبر 1989 و نهاية شتنبر 1990 بلغت 40 ألف هكتوليتر، أي بتراجع نسبته 10 % . لكنها جلبت إيرادا يناهز 32 مليون درهم، في ارتفاع قدره 9 % .

تربية المواشي

إن تربية المواشي التي تساهم بحوالي 26 % ضمن إنتاج قطاع الفلاحة والصيد البحري وتوفر حوالي 21 % من مناصب الشغل في الفلاحة تتأثر إلى حد بعيد بالظروف المناخية وذلك نتيجة هيمنة طريقة الاستغلال التقليدية التي تمارس في الأراضي الرعوية. وقد كانت هذه الظروف في المجمل ملائمة لنشاط تربية المواشي الذي سجل تقدما جديدا بالرغم من استقرار عدد رؤوس الماشية وإنتاج اللحوم الحمراء.

وهكذا، سجلت تربية الدواجن انتعاشا يخالف الانخفاض الملاحظ منذ ثلاث سنوات ووصل إنتاج اللحوم البيضاء إلى 130 ألف طن، في تزايد نسبته 7 % . ومن جهتها بلغت إمدادات البيض بالسوق 1.060 مليون وحدة في ارتفاع بمعدل 3 % . وبالمثل، عرف إنتاج الحليب المقدر بحوالي مليار ليتر زيادة طفيفة. وفي هذا الصدد، تجدر الاشارة إلى أن سعر الليتر من الحليب قد تم رفعه إلى 2,63 درهم. وأخيرا، فإن الواردات من المواد الحليبية التي لازالت في توسع مستمر قد ناهزت 39.200 طن.

الصيد البحري

يكتسي قطاع الصيد البحري أهمية خاصة نظرا لوفرة وتنوع الثروات السمكية وكذا لامكانيات الشغل المباشرة وغير المباشرة التي يخلقها. إن نشاط الصيد البحري الذي يمارس على سواحل يفوق طولها 3 آلاف كيلومتر وداخل منطقة مخصصة بعرض 200 ميل بحري يخضع لتنظيم على الصعيد الزمني يهدف إلى مراعاة فترة توقف تعتبر ضرورية لاعادة تكوين الموارد، وكذا على الصعيد التقني من أجل حماية الأصناف البحرية وأخيرا فيما يتعلق بإمكانية ممارسة هذا النشاط المسموح بها للمراكب التي تحمل العلم الوطني والتي تستلزم الحصول على رخصة بالنسبة للأجانب. وفي هذا الصدد، فقد تم إبرام اتفاقيات مع كل من بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية واليابان والاتحاد السوفياتي.

ومن جهة أخرى، فإن الأسطول الحالي الذي تعزز يتكون من 407 سفن للصيد في أعالي البحار و 2.377 مركبا للصيد الساحلي. كما تم تكثيف التكوين المهني للطاقم المبحر والبحارة الصيادين. وبالمثل، فقد تم تعزيز تجهيز الموانيء خاصة لاستقبال الأسطول الوطني الذي كان يتمركز خارج البلاد، وكذا لتسهيل إنشاء وحدات للتفريغ والتبريد. وأخيرا، فقد زادت معامل التحويل من طاقاتها وحاولت اقتحام أسواق جديدة.

وفي المجمل، فقد وصلت الكميات المصطادة في أعالي البحار إلى 126 ألف طن محققة توسعا نسبته 16,7 % ، وبلغت الكميات برسم الصيد الساحلي 425 ألف طن خصص منها 172 ألف طن للاستهلاك الطازج والباقي لمعامل التحويل. كما أن صادرات منتجات الصيد الخام والمحولة التي تحددت في 187 ألف طن قد ارتفعت بمعدل 6,1 % ، وجلبت بفضل تحسن الأسعار إيرادا قدره 4,3 مليار درهم في توسع نسبته 20,7 % .

ومن جهة أخرى، ظل الاستثمار داخل هذا القطاع متواصلا في سنة 1990 حيث بلغ مجموعه 1,6 مليار درهم خصص في حدود 90 % لحيازة 62 سفينة للصيد في أعالي البحار، مما سيمكن من خلق حوالي 17 ألف من مناصب الشغل الجديدة المباشرة منها وغير المباشرة.

إن التطور السريع الذي عرفه قطاع الصيد البحري هم بشكل غير متكافيء الفرعين الرئيسيين. وبالفعل، عرف نشاط الصيد في أعالي البحار نموا بارزا سواء على مستوى الاستثمار أم على صعيد الانتاج. وبخلاف ذلك، فإن الصيد الساحلي الذي يشكل المصدر الأول لتموين السوق المحلية ولخلق مناصب الشغل يعاني من قدم الأسطول وطابعه التقليدي مما ينعكس في عدم انتظام إمدادات السمك الموجهة سواء للاستهلاك الطازج أم لمعامل التصبير.

المعادن والطاقة

سجل قطاع المعادن والطاقة نموا هاما خلال سنة 1990 بالرغم من ظرفية عالمية غير ملائمة تميزت على الخصوص بتراجع في الطلب وانخفاض في أسعار المعادن وكذا بارتفاع جديد في أسعار المنتجات الطاقية.

وفي القطاع المعدني، أدى انتعاش الفوسفاط على الخصوص إلى تزايد كبير في مقياس الاستخراج الذي عرف انهيارا حادا في السنة الماضية. وفي الواقع، فإن استمرار الصعوبات على صعيد الفوسفاط بشكل خاص وانخفاض الأسعار وكذا تراجع الدولار قد أدوا في نهاية الأمر إلى تقلص متزامن في الكميات المصدرة وفي الايرادات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ومن جهته، فإن مقياس الطاقة الذي ينحصر بالأساس في نشاط التكرير وإنتاج الكهرباء قد سجل ارتفاعا قدره 5,3 % مقابل 6,3 "% سنة من قبل. وبموازاة ذلك، تزايد عبء تكلفة الطاقة بشكل ملموس بسبب تزايد الحاجيات، وبالأخص نتيجة لارتفاع أسعار البرميل من النفط. وقد خلف هذا التطور آثارا سلبية على مستوى كل من الميزان التجاري والوضعية المالية للخزينة والأسعار الداخلية.

الأساس 100 في 1982	1987	1988	1989	1990
مقـاييس				
ـ الاستخراج المعدني	115,1	133,3	102,3	118
ـ إنتاج الطاقة	116,5	124,2	132	139

المعـــادن

إن التراجع الظرفي الذي عرفته الصناعة المعدنية في سنة 1989 قد حل محله توسع بين في سنة 1990 . ويعزى هذا الانتعاش بالخصوص إلى تزايد استخراج الفوسفاط. غير أن صعوبات في التسويق واجهت معادن الفوسفاط والنحاس والفليورين والحديد وتفاقمت من جراء الانخفاض العام للأسعار، إذ أن الزيادات في أسعار بعض المعادن كانت نادرة. وفي المجمل، فقد سجل القطاع المعدني نموا نسبته 15 "% بيد أن حصته ضمن الناتج الداخلي الاجمالي ظلت محدودة في 3,4 "% .

وهكذا فقد قدرت القيمة الاجمالية للانتاج المعدني بمكان الاستخراج بـ 5,8 مليار درهم في توسع بمعدل 14,6 "% بفضل تزايد نشاط الاستخراج الذي شمل 22,4 مليون طن، أي بارتفاع قدره 17 "% من سنة لأخرى عوض انهيار بما يفوق الربع سنة من قبل (1).

وعلى العكس من ذلك، فإن العائد الناتج عن الصادرات والمقدر من لدن إدارة المعادن بـ 4,5 مليار درهم قد سجل انخفاضا نسبته 11,4 "% . ذلك أن تقلص المداخيل المتأتية من إرساليات الفوسفاط بشكل خاص، عقب تراجع كل من الكميات والأسعار والدولار قد تفاقم نتيجة لتدني الايرادات المترتبة عن صادرات المعادن الأخرى.

وبخلاف ذلك، وصلت قيمة الامدادات الموجهة للوحدات المحلية حوالي 2,9 مليار درهم عوض 1,7 مليار سنة من قبل. ويعزى هذا التطور الملائم بالأساس إلى تزايد الكميات المسلمة لعامل تحويل الفوسفاط، وبدرجة أقل إلى وحدات معالجة معدن الرصاص. وفي هذه الظروف، فقد ناهزت الكميات المحولة العشرة ملايين من الأطنان، وارتفع معدل التقييم في ظرف سنة واحدة من 29,2 "% إلى 44,5 "% .

الفـوسفـاط

سجل نشاط مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط تحسنا بارزا في سنة 1990 بفضل الانتعاش القوي للمبيعات الناتج عن طلبات وحدات التحويل، وذلك على الرغم من تراجع جديد في إرساليات الفوسفاط الخام. وبالفعل، فقد تحددت هذه الارسالـيات في 11,7 مليون طن، بيد أن تصدير 3,6 مليون طن من المشتقات مكن من زيادة حصة المغرب ضمن التجارة العالمية لمنتجات الفوسفاط من 23 "% إلى 27 "% ، كما رفع في ظرف سنة الايرادات المجلوبة إلى حوالي 10 ملايير درهم، في توسع بنسبة الخمس من سنة لأخرى. وتبدو هذه النتيجة جد مشجعة سيما وقد تم تحقيقها ضمن ظرفية غير ملائمة تميزت على الخصوص بانخفاض سعر الفوسفاط الخام وكذا المشتقات وبتراجع قيمة الدولار، وهو العملة المعتمدة عادة للتسعير.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 21 و 22

إن انتاج الفوسفاط القابل للتسويق الذي عرف انهيارا بما يفوق الربع في السنة الماضية قد بلغ 21,4 مليون طن وارتفع بمعدل 18,2 % . وبالمثل، همت المبيعات الاجمالية كمية مماثلة، وسجلت بذلك زيادة بأكثر من الخمس مقابل تقلص نسبته 29,4 % سنة من قبل، وذلك ناتج بشكل اقتصاري عن توسع الطلب الداخلي. وبخلاف ذلك، تواصل الاتجاه التراجعي للصادرات الملاحظ في السنة الماضية، وإن كان بوتيرة قدرها 6,1 % تقل سرعتها عن معدل 12,9 % المسجل سنة من قبل. وبالفعل، لم تتجاوز الكميات المصدرة 11,7 مليون طن، وهو أدنى مستوى سجل منذ سنة 1970 . كما أن المداخيل المقابلة تحددت في 3,6 مليار درهم وسجلت تراجعا نسبته 13,5 % .

وقد ظل التوزيع الجغرافي لارساليات الفوسفاط الطبيعي يتميز بهيمنة مشتريات القارة الأوروبية التي حصلت مرة أخرى على أكثر من ثلثي الكميات المصدرة على الرغم من انخفاض قدره 9 % ، بينما عرفت المبيعات إلى باقي دول العالم في المجمل استقرارا بالنسبة لمثيلاتها خلال سنة 1989 .

وعلى العكس من ذلك، ارتفعت الكميات المسلمة للسوق الداخلية إلى 9,7 مليون طن، في توسع يناهز 83 % ، وشكلت بذلك 45,4 % من الانتاج. وهكذا بلغ إنتاج الأسمدة 2,6 مليون طن في تزايد يقارب الربع، ووصل إنتاج الحامض الفوسفوري إلى 2,4 مليون طن، في ارتفاع يفوق 84 % . وعلى صعيد التصدير، فإن إمدادات الأسمدة الموجهة بشكل شبه كامل إلى أوروبا قد ناهزت 2,4 مليون طن وتزايدت بمعدل 37,5 % . كما أن صادرات الحامض الفوسفوري التي بلغت 1,2 مليون طن ارتفعت بما يفوق الضعف. وفي المجمل، شملت مبيعات مشتقات الفوسفاط 3,6 مليون طن، مقابل قيمة قدرها 6,3 مليار درهم مسجلة بذلك زيادات فائقة من نهاية سنة لأخرى.

تعرضت السوق العالمية للفوسفاط لتحولات هامة خلال السنوات الأخيرة، حيث أصبح الطلب يتزايد أكثر فأكثر على المنتجات المصنعة. واستجابة لهذه المتطلبات تم تعزيز قطاع التحويل المحلي الذي استلزم استثمارات هامة لتوسيع الامكانيات الحالية وكذا لتشييد معامل جديدة. وفي هذا الصدد، تقرر الشروع في إنشاء وحدات أخرى لانتاج الحامض الفوسفوري بهدف مضاعفة الطاقات الانتاجية المتوفرة حاليا.

المنتوجات المعدنية الأخرى

تقلص استخراج المعادن الأخرى مجددا هذه السنة وشمل مليون طن تقريبا، في انخفاض قدره 7,5 % . وقد نتج هذا التطور عن تراجع إنتاج المعادن الرئيسية مثل البارتين والحديد والفليورين. كما أن الصادرات تحددت في 710.400 طن، في تقلص نسبته 11 % ، وتراجعت الايرادات المقابلة إلى 794 مليون درهم أي أقل من 18 % من المداخيل الاجمالية للقطاع حيث انخفضت بمعدل 9,1 "% ، وذلك على الرغم من ارتفاع طفيف في السعر المتوسط لجل المنتوجات، باستثناء أسعار النحاس والزنك.

الرصاص

إن كلا من تعزيز طاقة الاستخراج خاصة بمنجم تويسيت وكذا الارتفاع الجديد في أسعار البيع قد أديا إلى زيادة الانتاج الذي انتقل من 91.600 طن إلى 95.300 طن. كما أن الصادرات شملت كمية قدرها 30.800 طن وجلبت إيرادا قيمته 132 مليون درهم، في ارتفاع نسبته 5,6 % من سنة لأخرى.

النحاس

إن استخراج النحاس الذي وصل إلى 42.100 طن لم يعرف إلا تقدما طفيفا من سنة لأخرى بالرغم من الاستثمارات المنجزة خاصة بمنجم بليدة. وبخلاف ذلك، أسفرت الامدادات نحو الخارج البالغة 39.100 طن عن تراجع نسبته 7,6 % ، وتقلصت قيمة الصادرات إلى 212 مليون درهم عقب انخفاض السعر المتوسط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

البارتين

عرفت الكميات المستخرجة من البارتين البالغة 350 ألف طن انهيارا نسبته 13,2 % وسجلت الكميات المصدرة انخفاضا بمعدل 9,8 % مقارنة مع الحجم الذي تم تصديره في السنة السابقة. وقد مكن تسويق 349 ألف طن من جلب قيمة مقابلة قدرها 117 مليون درهم، في تراجع بنسبة 37 % على الرغم من تحسن الأسعار.

الفليورين

سجل إنتاج الفليورين الذي تحدد في 86.500 طن انخفاضا بمعدل 17,6 % يخالف بشكل بين التطور الملائم الملاحظ في السابق. وكان هذا التوجه أكثر بروزا بالنسبة للمبيعات التي تحددت في 81.400 طن و 94 مليون درهم في تدهور على التوالي بمعدلي الربع والخمس تقريبا.

المنغنيز الكيماوي

إن أعمال التوسيع المنجزة بمركز إيمي بإقليم ورزازات قد أدت إلى نمو بين في استخراج المنغنيز الذي انتقل من 33.700 طن إلى 43.800 طن. وفي الوقت الذي انخفض فيه حجم الصادرات إلى 36.300 طن في تراجع نسبته 16 % ، فإن مبلغ المعاملات المقابل ظل شبه مستقر عند 71 مليون درهم بفضل ارتفاع جديد للأسعار.

الزنك

إن الطلب على الزنك الذي عرف توجها ملائما خلال السنوات الأخيرة قد بدا أقل أهمية في سنة 1990 وأدى إلى انخفاض للأسعار في السوق العالمية. وهكذا، تقلصت الايرادات المجلوبة بمعدل 4,6 % ، على الرغم من توسع الصادرات التي انتقلت من 35.300 طن إلى 38.200 طن. ومن جهته، تراجع الانتاج حيث لم يتجاوز على الاطلاق 35.400 طن في تقهقر من سنة لأخرى بنسبة 2,7 % .

الحديد

إن حركة الانتعاش الملاحظة سنة من قبل قد أعقبها هذه السنة تدهور بين للنشاط الانتاجي والتجاري لهذا الفرع، وذلك بالرغم من بعض التحسن على مستوى الأسعار. وفي الواقع، فقد تراجعت الكميات المنتجة والكميات التي تم تسويقها إلى 147.500 طن و 65.100 طن في انخفاض على التوالي بنسبتي 16,2 % والربع.

الطاقة

لازالت الحاجيات الطاقية تغطى بشكل شبه كامل بواسطة الواردات التي تتعرض لتقلبات الأسعار وتمارس ضغوطا على الميزان التجاري وعلى المالية العمومية. وهكذا، تم برسم سنة 1990 اقتناء 5,8 مليون طن من النفط الخام وكذا 1,2 مليون طن من الفحم الحجري. وحيث أن التزود بالمنتوجات الطاقية قد تم على أساس أسعار أعلى مما مضى فإن التكلفة الاجمالية وصلت إلى 9,7 مليار درهم ، في تفاقم بأكثر من الثلث في ظرف سنة، ومثلت حوالي 28 % من مداخيل الصادرات. وقد نتج هذا الارتفاع عن الزيادة في سعر الفحم الحجري المستورد وبدرجة أكبر عن الزيادة في ثمن البرميل من النفط الذي ارتفعت تسعيراته بشكل قوي منذ بداية السنة ثم تصاعدت عقب أحداث الخليج. وفي المجمل، بلغ سعر البرميل من النفط المستورد 191 درهم مقابل 148 درهم في سنة 1989 .

وفي هذه الظروف، بدا من الضروري القيام بزيادة محدودة نسبتها 15 % في أسعار بعض المنتجات مثل الوقود وزيت الغاز. وقد كان هذا الاجراء يستهدف الحد من ضياع عائدات الدولة دون زيادة تكلفة تزويد المقاولات المنتجة. وفي الواقع، لم يتجاوز الفائض المتأتى من البترول 3,6 مليار درهم عوض مبلغ 5 مليارات الذي كان متوقعا تحقيقه بهذا الصدد. وبالمثل، تم الرفع بمعدل 7 % من التسعيرة المتوسطة للكهرباء.

قدر الاستهلاك الكلي للطاقة بـ 6,5 مليون من الأطنان المعادلة للنفط (ط.م.ن.)، في تزايد نسبته 2,8 % في ظرف سنة، أي بوتيرة أقل من مثيلتها قبل سنة. وفي الواقع، شمل الطلب 5 ملايين طن من النفط، أو أكثر من ثلاثة أرباع الحاجيات، و 1,8 مليون طن من الفحم مما يمثل 17 % من مجموع الطاقة المستهلكة. وقد تمت تغطية الباقي بشكل رئيسي بفضل إسهام الكهرباء من أصل مائي.

أما الانتاج المحلي للطاقة فقد قدر بـ 670 ألف ط.م.ن. في ارتفاع بمعدل 4,4 "% يعزى إلى تحسن إسهام الكهرباء من أصل مائي وإلى انتعاش استخراج الفحم الحجري. وهكذا تزايد العجز الطاقي مرة أخرى، وبلغ معدل التبعية إزاء الخارج في نهاية السنة 89,7 "% (1) .

المنتوجات النفطية

إن إنتاج المحروقات الذي كان ضئيلا طيلة السنوات الأخيرة قد تدهور من جديد ولم يكد يتجاوز 58 ألف طن نظرا لتراجع استخراج الغاز الطبيعي. وعلى العكس من ذلك، بلغ الطلب على المنتوجات النفطية حوالي 5 ملايين طن، أي بارتفاع نسبته 4,3 % في ظرف سنة. ويشمل هذا الارتفاع تقلصا خفيفا في استعمال الفيول خاصة من طرف المحطات الحرارية، ونموا في المبيعات بمعدل 9,7 % بالنسبة لزيت الغاز و 7,9 % بالنسبة للغازات السائلة و 2,7 % بالنسبة للوقود.

إن كلا من تغطية الحاجيات وضرورة رفع مستوى المخزونات المتوفرة لدى معامل التكرير والموزعين قد أديا كما في السنة الماضية إلى تزايد بمعدل 4,3 "% في نشاط التكرير وترتب عنهما تفاقم في تكلفة النفط التي وصلت إلى حوالي 8 مليارات من الدراهم. وبالفعل، ارتفعت هذه التكلفة بما يفوق الثلث عقب تصاعد سعر البرميل. وقد شملت مشتريات النفط المنجزة في حدود ما يناهز أربعة أخماس لدى الدول العربية 5,8 مليون طن، أي بارتفاع نسبته 3,4 "% .

الكهرباء

قدر الانتاج الصافي للكهرباء في المجمل بـ 9,1 مليار كيلواط/الساعة، في تزايد بمعدل 7 "% من سنة لأخرى. وقد ظل إسهام المحطات الحرارية البالغ 8 ملايير مهيمنا وسجل ارتفاعا نسبته 7,2 "% في ظرف سنة. وقد تحدد إنتاج الكهرباء من أصل مائي في 1,1 مليار ومثل 12 "% من الانتاج الكلي.

وفي نفس الوقت، وصل استهلاك الطاقة إلى 8,2 مليار في توسع أسرع من السنة الماضية، يبلغ معدله 6,9 % ويعزى بالأساس إلى انتعاش الطلب الصادر عن كل من المكتب الشريف للفوسفاط وحركة النقل بواسطة السكة الحديدية.

الفحم

بعد النتائج الهزيلة المسجلة في سنة 1989 سجل هذه السنة تحسن سواء على مستوى استخراج أم على صعيد تسويق الفحم، وذلك نتيجة لتصاعد حاجيات المكتب الوطني للكهرباء. وهكذا، ارتفع إنتاج الفحم الحجري إلى 526 ألف طن، أي بتوسع نسبته 4,3 % ، ووصلت المبيعات إلى 528 ألف طن، في تزايد بمعدل 7,5 % .

وبخلاف ذلك، تحددت واردات الفحم الحجري في 1,2 مليون طن، في انخفاض قدره 6 % . وفي النهاية، لم يتغير الطلب على الفحم إلا قليلا من سنة لأخرى وظل مستقرا عند حوالي 1,8 مليون طن بسبب لجوء المكتب الوطني للكهرباء إلى استعمال المخزونات التي تم تكوينها في السابق.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 23 إلى 25

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

لقد حثت ضرورة الحد من التبعية الطاقية للبلاد إزاء الخارج على مضاعفة الجهود في مجال البحث عن المحروقات الذي تم بشأنه إبرام اتفاقيات جديدة للتنقيب.

ومن جهة أخرى، تقرر بناء محطة حرارية بالجرف الأصفر تتوفر على طاقة إنتاجية إجمالية تبلغ 600 ميكاواط، كما تواصل تشييد وحدات تعمل بالغاز وخطط لانشاء محطة للكهرباء المائية بمجاعرة.

إن قطاع المعادن والطاقة الذي يتعرض لصدمات خارجية مختلفة يفتقر بشدة إلى وسائل تمكنه من مواجهة هذه الصدمات.

وبالفعل، يخضع تسويق المعادن لقوانين السوق التي لا توجد مقابلها في الوقت الحاضر أية وسيلة فعالة لتجنها، ما لم يتم إقرار نظام لتثبيت الأسعار.

وفي مجال الطاقة وعلى الرغم من الجهود المرضية التي بذلت فإن البلاد تعاني بشكل مباشر من تقلبات أسعار المنتجات التي تخضع لها بكيفية شبه مطلقة، كما أن هامش المناورة الذي تتوفر عليه بهدف التخفيف من انعكاساتها على الصعيد الداخلي بالنسبة لتكاليف الانتاج ومستوى المعيشة جد محدود.

الصناعة والسياحة

الصناعة

عرف نشاط الصناعات التحويلية ارتفاعا محسوسا في سنة 1990 . وبالفعل، سجلت القيمة المضافة للصناعة والصناعة التقليدية محتسبة بالأسعار الثابتة زيادة قدرها 8 % وأسهمت في حدود 17,5 % في تكوين الناتج الداخلي الاجمالي.

وقد تميزت الظرفية الصناعية هذه السنة بتطور ملائم في جل الفروع يعزى إلى انتعاش الصادرات خاصة منها صادرات مشتقات الفوسفاط وكذا إلى ارتفاع الطلب الداخلي على أمتعة الاستهلاك والتجهيز.

ومن جهة أخرى، ظل الاستثمار في القطاع الصناعي مرتفعا كما يتجلى من خلال المشاريع المقبولة هذه السنة التي بلغ عددها 2.950 مشروعا مقابل قيمة إجمالية تناهز 11 مليار درهم في تزايد بأكثر من الثلث من سنة لأخرى، وهمت على الخصوص فروع النسيج والجلد والكيمياء وشبه الكيمياء.

وقد تأكد هذا التطور بالفعل بواسطة الارتفاع بنسبة 8,5 % المسجل في المقياس الجديد للانتاج الصناعي الذي عوض المقياس الذي تم اعتماده سنة 1982 . إن هذا المقياس الذي يتخذ كأساس سنة 1987 يشمل 472 وحدة تمثل قطاع الصناعة ويستند إلى الجرد الذي أنجز خلال نفس السنة (1).

ويبرز تحليل هذا المقياس الترجيح الهام لكل من الصناعات الغذائية الذي يمثل 27,7 % من إجمالي القطاع والنسيج والجلد الذي يبلغ 22,8 % . كما يظهر هذا التحليل أيضا أن مجموعة الكيمياء وشبه الكيمياء والورق والورق المقوى تتوفر على حصة قدرها 20,3 % ، بينما تبلغ حصة منتوجات قطاع المعادن 18,9 % . و أخيرا، فإن مواد البناء تسهم بـ 9,1 % بينما تمثل الصناعات المختلفة 1,2 % .

الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ

سجلت الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ تزايدا قدره 7,3 % . وقد بلغ هذا الارتفاع 12 % بالنسبة للصناعة الغذائية و 6,8 % فيما يتعلق بالمشروبات والتبغ و 2 % فقط فيما يخص التغذية الأساسية.

(1) يرجع للملحق الاحصائي 27

وبالفعل، لوحظ تحسن بين في فرع تحويل منتوجات الفلاحة والصيد. وهكذا، فإن إنتاج الزيوت الغذائية الذي تدعم على الخصوص نتيجة لمحصول استثنائي من الزيتون قد ارتفع إلى 145 ألف طن، ووصل إنتاج الحليب إلى حوالي مليار ليتر بفضل إمداد كاف حتى خلال فترة انخفاض المردود الحليبي. كما سجل نشاط معامل تصبير السمك من جهته ارتفاعا قدره 8,2 % على الرغم من قصر موسم الصيد والجودة المتوسطة للكميات المصطادة.

وفيما يتعلق بصناعات المشروبات والتبوغ فقد توسعت في المجمل بنسبة 6,8 % على إثر ارتفاع إنتاج المشروبات الغازية والتبغ اللذان يشكلان أكثر من 60 % من مجموع هذا الفرع.

وسجل نشاط المطاحن الذي تراجع خلال السنتين الأخيرتين من جهته ارتفاعا قدره 3,4 % . وتعزى نتيجة كهاته إلى الحجم المتوسط نسبيا لمحاصيل الحبوب وإلى المستوى المرتفع لواردات القمح.

وبالمثل، تزايد مقياس صناعة السكر بنسبة 0,8 % . ذلك أن الانتاج المحلي للسكر المستخرج من الشمندر وقصب السكر وصل إلى حوالي 500 ألف طن بارتفاع قدره 4 % ومكن بذلك من تغطية ما يفوق ثلثي الحاجيات. ونتيجة لذلك، تحددت الواردات من السكر الخام في 250 ألف طن، في انخفاض نسبته 9,4 % . وفي المجمل، شمل إنتاج السكر الصافي 745 ألف طن.

النسيج واللباس والجلد

تمثل صناعة النسيج واللباس والجلد 22,8 % من مجموع القطاع الصناعي. ويظل هذا الفرع من بين أكثر الفروع نشاطا حيث يلبي إلى حد بعيد حاجيات الاستهلاك المحلي ويشكل ربع صادرات المنتوجات المصنعة.

وبناء على هذا التعريف، فقد سجل هذا الفرع حسب مقياسه توسعا قدره 2 % يعزى بالأساس إلى الملابس الداخلية والملابس الجاهزة وتحويل القطن الذي استفاد من عودة طلبيات الصناعات المتواجدة في البافلة إلى الارتفاع. وبخلاف ذلك، بدت الظرفية غير ملائمة للمنتوجات الصوفية، خاصة منها الزرابي.

وقد عرف إنتاج الملابس الداخلية توسعا نسبته 25,4 % ، وارتفع إنتاج الملابس الجاهزة بمعدل 3 % . وعلى صعيد التصدير، حقق هذان الفرعان تزايدا بما قدره على التوالي 38 % و 42 % ، ترافق مع تحسن جودة المنتجات وبعض التنويع على مستوى الأسواق.

لقد سجلت صناعة الجلد من جهتها تراجعا إجماليا قدره 2,1 % . وباستثناء معامل الدباغة التي تزايد نشاطها بحوالي 29 % خاصة على إثر بروز منفذ للتصدير في اتجاه دول المغرب العربي، فإن الفروع الأخرى عرفت توجها نحو الانخفاض، وبالأخص منها إنتاج الأحذية الذي تقلص بنسبة 12,2 % .

الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية

تشمل مجموعة الكيمياء وشبه الكيمياء تحويل الفوسفاط والمطاط والمواد البلاستيكية وكذا إنتاج الورق والورق المقوى. كما تشمل هذه المجموعة صناعة المواد الصيدلية وإنتاج الأصباغ والملمعات وكذا إنتاج الصابون ومواد الصيانة. وفي المجمل، شكلت هذه المجموعة 20,3 % من القطاع الصناعي وسجلت زيادة قدرها 16,4 % تلي التقلص بنسبة 8 % الملاحظ في سنة 1989 .

وبالفعل، فإن إنتاج مشتقات الفوسفاط الذي استفاد من انتعاش بين للطلب، خاصة على الصعيد الخارجي، قد ارتفع بشكل محسوس. وهكذا، وصل إنتاج الحامض الفوسفوري إلى 2,4 مليون طن في توسع بنسبة 84 % ، وتزايدت الصادرات بما يفوق الضعف، غير أنها ظلت أدنى من المستوى المحقق منذ

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

سنتين. وبالمثل، فإن إنتاج الأسمدة البالغ حوالي 2,6 مليون طن يبدو في ارتفاع يناهز الربع. وبذلك، وصل معدل التحويل المحلي إلى 45,4 % ، بعد أن تقلص إلى 29,4 % سنة من قبل. ومن جهته، فإن إنتاج الأصباغ والملمعات الذي استفاد من توسع كل من قطاع البناء وصناعة السيارات قد تزايد بنسبة 11,2 % . وبخلاف ذلك، سجل إنتاج مواد البلاستيك الذي ارتفع بشكل كبير في السنة الماضية انخفاضا قدره 5,6 % .

إن إنتاج المواد المطاطية والبلاستيكية الذي عرف شبه استقرار في سنة 1989 قد تزايد هذه السنة بوتيرة قدرها 7,9 % . وضمن هذا المجموع، ارتفع إنتاج العجلات المطاطية بنسبة 5,5 % خاصة على إثر التوجه الجيد للصادرات. وقد تعزز إنتاج مواد البلاستيك بمقدار 18,4 % بفضل إمدادات الأثواب البلاستيكية والمواد الشبيهة بالجلد الموجهة نحو صناعات الأحذية ومنتجات الدباغة.

تزايد نشاط صناعة المواد الصيدلية نتيجة لارتفاع الطلب المحلي الصادر سواء عن القطاع العمومي أم عن الصيدليات وكذا بفعل تعزيز الصادرات وسجل نموا محسوسا نسبته 19,6 % . وبخلاف ذلك، عرف إنتاج الصابون ومواد الصيانة تباطؤا قدره 4,7 % يعزى بالخصوص إلى انخفاض المبيعات الموجهة للخارج.

إزاء تزايد طلب الوحدات المصدرة تزايد إنتاج مواد الورق والورق المقوى بحوالي 24 % . وعلى العكس من ذلك، عرف إنتاج عجين الورق ركودا نتيجة لظرفية غير ملائمة على مستوى الأسواق الأوروبية. وفي المجمل، توسعت صناعات الورق والورق المقوى بوتيرة قدرها 10 % تفوق نسبة 2,2 % المسجلة سنة من قبل.

صناعة المعادن

إن توسع نشاط الصناعات المعدنية والميكانيكية الملاحظ خلال السنتين الأخيرتين قد تواصل في سنة 1990 بوتيرة قدرها 4,5 % . وباستثناء صناعة التعدين الأساسي ساهمت كل الفروع في هذا التحسن الناتج عن ارتفاع الطلب خاصة على أمتعة التجهيز، مما ترتب عنه استعمال أفضل للطاقات الانتاجية المتوفرة.

تزايد إنتاج الأدوات التعدينية بنسبة 6,2 % مؤكدا بذلك الاتجاه التصاعدي الذي بدأ منذ سنة 1988 . وفي ارتباط مع الطلبيات الصادرة عن معامل التصبير وصناعة الأصباغ تعزز إنتاج التلفيفات المعدنية بما قدره 6,3 % . كما سجل صنع الأواني المنزلية إنتعاشا بينا، وظل إنتاج الأثاث المعدني يستفيد من ظرفية ملائمة سواء في السوق المحلية أم على مستوى التصدير. وبخلاف ذلك، تراجع من سنة لأخرى نشاط كل فروع النجارة المعدنية وصنع الأواني المعدنية والمطالة.

ومن جهته، فإن إنتاج مواد التجهيز الذي تراجع خلال السنوات الأخيرة سجل ارتفاعا بمعدل 8,8 % . وقد تجلى مجهود التجهيز في توسع قدره 14,2 % بالنسبة للآلات الفلاحية و 25 % فيما يتعلق بالمعدات الموجهة لقطاعي المعادن والأشغال العمومية.

وسجل فرع معدات النقل توسعا قدره 8,2 % يلي الارتفاع بنسبة 10,3 % سنة من قبل. وقد وصل عدد السيارات الخصوصية التي تم تركيبها سنة 1990 إلى حوالي 16 ألف وحدة مقابل 14 ألف في السنة الماضية، وارتفعت حصتها ضمن مجموع السيارات المسجلة بشكل محسوس خاصة على إثر الرفع من القيمة الجمركية للسيارات المستعملة المستوردة. كما أن نشاط تجميع السيارات النفعية تصاعد بما قدره 14,5 % بهدف تلبية الطلب المتزايد لقطاع النقل، وارتفع تصنيع معدات السكك الحديدية بأكثر من النصف. وعلى العكس من ذلك، تدهورت الظرفية داخل فرع الدراجات والدراجات النارية.

ومن جهة أخرى، سجل نشاط التحويل الأولي للمعادن انخفاضا نسبته 0,9 % يعزى إلى تراجع صنع منتوجات الحديد الصلب. غير أن المستوى المرتفع للمخزونات المكونة سابقا مكن من تلبية الحاجيات المتزايدة من الحديد المستعمل مع الأسمنت في قطاع المباني.

صناعات مختلفة

تواصل انتعاش صناعة المعدات الكهربائية والالكترونية بوتيرة قدرها 8,5 % خاصة بفضل إمدادات هامة من الأسلاك والحبال اللازمة لتطوير وتوسيع الشبكة الهاتفية. وبخلاف ذلك، سجل تصنيع الخشب انخفاضا نسبته 0,8 % يعكس تراجعا إنتاج الأثاث والتلفيفات والمنتجات من الفلين.

مواد البناء

سجل إنتاج مواد البناء هذه السنة توسعا قدره 17,7 % يلي الارتفاع بنسبة 13,9 % سنة من قبل. وبهدف مواجهة الطلب الداخلي القوي وبروز منفذ للتصدير، فإن معامل الأسمنت التي تعززت طاقتها التحويلية قد أنتجت 5,4 مليون طن من الأسمنت، أي بارتفاع بمعدل 17,4 % من سنة لأخرى. كما أن صنع المكتلات المختلفة والمنتجات الخزفية تزايد على التوالي بما قدره 25 % و 30 % .

المباني والأشغال العمومية

سجلت القيمة المضافة لهذا الفرع تزايدا تحدد في 2 % يشمل توسعا في نشاط البناء وركودا في نشاط الأشغال العمومية.

وهكذا تواصل توسع قطاع المباني هذه السنة كما يتجلى من خلال الزيادة بما قدره 14 % في التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت بهذا الفرع ومن تحسن المؤشرات الأخرى. وبالفعل، تزايدت رخص البناء التي وصل عددها إلى 31.880 رخصة بنسبة 2,8 % وبلغت مساحات السقوف 9,6 مليون متر مربع، في ارتفاع بمعدل 11,6 % ، مقابل قيمة قدرها 10,6 مليار درهم عوض 9,2 مليار سنة 1989 . كما أن عدد المنازل تجاوز 62.600 وحدة وارتفع بحوالي 5 % في ظرف سنة.

وعلى العكس من ذلك، هم نشاط الأشغال العمومية بالأساس مواصلة إنجاز المشاريع التي بدأ تنفيذها من قبل وكذا أشغال صيانة الشبكة الطرقية وتجهيز الموانيء وتشييد السدود التلية.

حقق القطاع الصناعي خلال السنوات الأخيرة نتائج هامة تحت تأثير طلب متواصل سواء على الصعيد الداخلي أم الخارجي. وبالفعل، فعلى الرغم من ظرفية دولية تميزت ببعض الممارسات الحمائية وبحدة المنافسة فإن صادرات هذا القطاع حققت نموا بارزا حيث انتقلت في ظرف عشر سنوات من 25 % إلى أكثر من 50 % من مجموع المبيعات للخارج. وقد ترتب هذا النمو فضلا عن ذلك عن تجهيز المناطق الصناعية وتبسيط الاجراءات الادارية وتشجيع المقاولة الصغرى والمتوسطة خاصة بواسطة تمويل ملائم.

إن تعزيز هذه النتائج يرتبط بتحقيق قفزة نوعية، تبدو وحدها كفيلة بضمان القدرة التنافسية للمنتوجات. ولهذا الغرض، تم إعداد برنامج لتحسين الجودة بهدف مساعدة أرباب الصناعة على التمكن من تقنيات تحسين الجودة، ومن أجل وضع الهياكل اللازمة في ميداني البحث والابتكار.

السياحة

تبرز المؤشرات المتعلقة بقطاع السياحة في مجملها تقريبا التوجه الملائم الذي ميز هذا النشاط خلال سنة 1990 . وبالفعل، فقد ارتفع عدد السياح بشكل محسوس وتعززت المداخيل بدرجة كبيرة. وإذا بدت مدة الاقامة في تقلص طفيف فذلك يرجع لكون احتساب ليالي الاقامة يقتصر على المؤسسات الفندقية المصنفة. ويبدو هذا التطور جد مرموق سيما وقد لوحظ تباطؤ في الحركة السياحية في حوض البحر الأبيض المتوسط، كما وقعت منافسة شديدة بين البلدان السياحية زادت من حدتها التخفيضات الممنوحة على مستوى النقل الجوي.

تجاوز العدد الاجمالي للوافدين 4 ملايين وذلك لأول مرة، وأسفر عدد الزوار الأجانب الذي وصل إلى أزيد من 3 ملايين عن ارتفاع بين قدره 18,3 % [1]. ومن جهة أخرى، بلغت المداخيل 10,5 مليار وسجلت توسعا

(1) يرجع للملحق الاحصائي 28 .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نسبته 22,5 % ، كما خلفت فائضا يفوق 9 ملايير من الدراهم، في ارتفاع بمعدل 23,2 % ، وذلك إذا ما أخذت بالاعتبار نفقات الأسفار التي قام بها المواطنون إلى الخارج. أما ليالي الاقامة المحصاة على مستوى الفنادق المصنفة فقد سجلت انخفاضا بنسبة 4,2 % . ويعتبر هذا التراجع قليل الأهمية مقارنة مع تزايد توافد الزوار المغاربيين الذين ارتفع عددهم بأكثر من النصف، والذين لجأوا في معظمهم إلى المآوي شبه الفندقية التي لاتشملها الاحصائيات الرسمية.

دخول السياح

وصل عدد الوافدين إلى أكثر من 4 ملايين وسجل تزايدا بمعدل 16 % . وقد هم هذا الانتعاش بدرجات متفاوتة كل فئات الزوار. وهكذا، فإن دخول المواطنين المقيمين بالخارج تعزز بما يناهز 10 % . كما تزايد توافد السياح الأجانب الذي فاق 3 ملايين بأكثر من 18 % . وضمن هذا المجموع، ظل الزوار برسم سياحة العبور، البالغ عددهم حوالي 113 ألف شخص، لايشكلون سوى نسبة محدودة، على الرغم من تزايدهم بأكثر من 16 % . أما سياحة الاقامة فقد شملت حوالي 3 ملايين زائر، وهو عدد في ارتفاع بمعدل 18,4 % . بيد أن تركيبة توافد السياح الأجانب تميزت باتجاهات متباينة. وبالفعل، فإن عدد الزوار المغاربيين الذي تجاوز 1,5 مليون قد ارتفع بحوالي 55 % ومثل أكثر من 52 % من توافد السياح الأجانب. وبخلاف ذلك تأكد الاتجاه التنازلي للسياح الأوروبيين والذي برز منذ سنتين، فتراجع عددهم إلى أقل من 1,2 مليون، في انخفاض نسبته 6,6 % . ونتيجة لذلك، تقلصت حصة هؤلاء السياح من 50 % إلى 40 % في ظرف سنة. وقد هم هذا التوجه نحو الانخفاض على الخصوص الزوار القادمين من إسبانيا الذين سجل عددهم تراجعا بمعدل 28 % وبدرجة أقل السياح الفرنسيين والبريطانيين. ومن جهة أخرى ظل عدد الوافدين من أمريكا دون تغيير. وعلى الرغم من هذا التطور، فإن ثلث عدد ليالي الاقامة قد ترتب عن السياح الفرنسيين بينما شكل السياح الألمان والاسبان في المجموع حوالي الربع.

كما طرأت أيضا بعض التغييرات على صعيد وسائل النقل. وهكذا، تعززت مجددا حصة الطريق البرية لتصل إلى 58 % ، وتحددت حصة النقل الجوي في حوالي الثلث، بينما ظلت حصة النقل البحري قليلة الأهمية وبلغت 10 % .

التجهيز والسياسة السياحية

إن تعزيز إمكانيات الاستقبال، الذي تم تشجيعه فضلا عن ذلك بواسطة التدابير الأخيرة الرامية إلى تبسيط إجراءات الترخيص بالاستثمار قد تواصل بوتيرة مرتفعة.

وهكذا، تم خلال هذه السنة تشغيل ثلاثين وحدة تبلغ طاقتها الاجمالية ما يناهز 6.500 سرير، في توسع نسبته 15 % في ظرف سنة. وقد استلزمت هذه المنشآت الجديدة استثمارا قدره 1,2 مليار درهم وتم انجازها في حدود ما يقارب الثلثين بأكادير ومراكش، وبما يفوق الخمس بتطوان. وشملت هذه المنجزات بفسط وافر الايواء ذا المستوى المتوسط حيث أن الاقامات والمجمعات السياحية شكلت ما يناهز أربعة أخماس.

وزيادة على ذلك، تعد المشاريع التي توجد في طور الانجاز هامة وتعكس بعض التنويع سواء على الصعيد الجهوي أم على مستوى أصناف الايواء. وتنطوي هذه المشاريع على طاقة إضافية تناهز 28 ألف سرير واستثمار متوقع قدره 4 مليارات من الدراهم. كما أن الوحدات المزمع إنشاؤها تشمل بفسط أوفر مما مضى إقامات سياحية وتتوزع على كافة المناطق السياحية بالبلاد.

وفضلا عن ذلك، تم قبول حوالي خمسين مشروعا هذه السنة للاستفادة من الامتيازات التي يمنحها قانون الاستثمارات. ويصل المبلغ الاجمالي لهذه المشاريع إلى 2,9 مليار درهم، كما أنها تهدف إلى تعزيز الايواء وكذا وسائل النقل وتجهيز مراكز التسلية والتنشيط.

وفي النهاية، شملت الطاقة الفعلية للفنادق المصنفة عند نهاية سنة 1990 حوالي 87 ألف سرير. ويستدعي هذا المجهود المبذول في ميدان التجهيز عملا متواصلا على صعيد التسويق، ومن المحتمل أن يستلزم تخفيض الأسعار المطبقة بالنسبة للسياحة الفردية. وفي الواقع، لم يتجاوز عدد ليالي الاقامة المسجلة هذه السنة على مستوى المؤسسات الفندقية المصنفة 10,3 مليون وسجل تراجعا نسبته 4,2 % . وزيادة على ذلك، فقد كان هذا الانخفاض ملموسا على صعيد الاقامة بالفنادق الرفيعة المستوى. وقد بلغ عدد ليالي إقامة السياح الأجانب 8,4 مليون ليلة، في تقلص بحوالي 6 % من سنة لأخرى، بينما ارتفع العدد المسجل برسم السياحة الداخلية بما يناهز 3 % . غير أن حصته ضمن المجموع تظل ضعيفة، حيث لاتكاد تتجاوز الخمس. وحسب المناطق فإن انخفاض توافد الزوار كان شبه عام وهم على السواء المناطق الشاطئية والمدن الداخلية.

لاتزال السياحة تتوقف إلى حد بعيد على تطور الظرفية الدولية وتتأثر بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى تخوف الزوار. وفي الواقع، تسببت أزمة الخليج في تراجع بين للحركة السياحية في نهاية السنة. وقد أدت هذه الوضعية إلى فتح مشاورات سواء على الصعيد الوطني أم الدولي بهدف البحث عن الوسائل الأفضل التي من شأنها دعم هذا النشاط الأساسي. وبالفعل، فإن هذا النشاط يجلب إيرادات هامة من العملات الأجنبية ويوفر مناصب شغل عديدة مباشرة وغير مباشرة، كما أنه يدعم نشاطات أخرى، خاصة منها الصناعة التقليدية. وفي هذا الصدد، فإن الجهود المبذولة على صعيد الترويج وتحسين نوعية الاستقبال وأداء الخدمات تظل أهدافا أساسية ينبغي السعي لتحقيقها باستمرار. ومع ذلك، فإن مجهودا كهذا يجب أن يكون عملا تشاوريا يجمع بين المبادرات الصادرة عن مختلف الفرقاء المعنيين، وأن يكتسي طابع الاستمرار.

الأسعار – الأجور – السكان – التشغيل

الأسعار

إن تسارع وتيرة الأسعار عند الاستهلاك الذي بدأ منذ سنة 1989 قد تزايد بشكل بين هذه السنة. وبالفعل، أبدى مقياس كلفة المعيشة ارتفاعا قدره 6,7 % مقابل 3,1 % في السنة السابقة و 2,3 % سنة 1988 ، مؤكدا بذلك توقف الاتجاه الملاحظ منذ سنة 1987 . وقد نتج تطور كهذا بالخصوص عن الانتعاش البين للطلب بغرض الاستهلاك تحت تأثير الرفع من الرواتب والأجور. وبالمثل، سجل مقياس أسعار الجملة تصاعدا نسبته 4,6 % ، وهي وتيرة أسرع من نسبة 3,8 % الملاحظة في سنة 1989 . وعلى صعيد الانتاج الصناعي، بلغ معدل تزايد الأسعار 4,9 % بعد نسبة 6,3 % المسجلة سنة من قبل.

وتنطوي هذه الزيادات الاجمالية على تغيرات قطاعية هامة نسبيا من مقياس لآخر، وحسب تركيبة وترجيح كل مقياس.

وهكذا سجلت أسعار المواد الفلاحية في سنة 1990 ارتفاعا أعلى بكثير من الزيادات خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وذلك عقب تقلص العرض. وبالفعل، تضرر إنتاج العديد من الزراعات بفعل التأثير غير الملائم للأحوال الجوية، وبالنسبة لبعض الزراعات نتيجة لتراجع المساحات المخصصة للنشاطات التي تعتبر ضعيفة الربحية نسبيا. وزيادة على ذلك، تأثرت الأسعار الداخلية للأصناف المعدة للتصدير بفعل المستويات العالية للأسعار المطبقة في الأسواق الخارجية.

ومن جهتها، تعرضت أسعار المنتجات الصناعية مجددا لانعكاسات تعديل الأجور على تكاليف الانتاج، وكذا لتأثير تخفيض سعر الصرف الذي تم في شهر ماي على الواردات. وأخيرا، فإن الزيادات في الوقود وزيت الغاز المطبقة في أواخر شهر أكتوبر قد انعكست بصفة خاصة على أسعار النقل.

مقياس تكاليف المعيشة

لقد تمت متابعة تطور كلفة المعيشة هذه السنة أيضا بواسطة مقياس يرجع أساسه إلى الفترة الممتدة ما بين شهر ماي 1972 وشهر أبريل 1973 ويستند إلى 210 مواد فقط، ولا يشمل في الواقع إلا المنتجات والخدمات التي

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تدخل في استهلاك خمس فئات اجتماعية واقتصادية من الأسر ذات المداخيل المتوسطة. وزيادة على ذلك، فإن المتابعة لاتتم إلا في ثمان مدن. وهكذا يجري إعداد مقياسين جديدين، وذلك بهدف تحسين المتابعة وتوسيعها لتشمل كل الأسر القروية منها والحضرية ومن أجل إضافة مواد استهلاكية أخرى، وستمكن تغيرات هذين المقياسين من الاحاطة بصورة أفضل بمفهوم التضخم.

سجل المقياس المستند إلى 210 مواد ارتفاعا قدره 6,7 % وكان تطوره مطابقا للمميزات الموسمية. وبالفعل، فإن التصاعد الملاحظ عادة خلال الثلاثة أشهر الأولى بدا أكثر بروزا نتيجة للزيادة القوية في أسعار الفواكه والخضر واستمر إلى غاية شهر أبريل الذي صادف هذه السنة شهر رمضان. وهكذا، لم يبدأ التراجع الظرفي للمقياس العام المرتبط بانخفاض أسعار المواد الغذائية إلا في شهر مايو. وقد تواصل هذا التراجع حتى شهر يوليوز الذي سجل بعده التوجه التصاعدي المعتاد، خاصة في شهر أكتوبر بسبب الرفع من أسعار الحليب الطازج. وأخيرا، عرف المقياس شبه استقرار خلال الشهرين الأخيرين من السنة، حيث عوض انخفاض أسعار الفواكه والخضر الزيادات في أسعار المنتجات الأخرى، خاصة منها الوقود [1].

وقد هم ارتفاع كلفة المعيشة بشكل شبه متماثل كل المدن التي يشملها المقياس، وسجل أدنى معدل بمقدار 6,3 % في فاس وأعلى معدل قدره 7,4 % في تطوان.

كما شمل هذا الارتفاع كل مجموعات المنتجات، خاصة الغذائية منها التي ساهم ترجيحها القوي في الزيادة الاجمالية لكلفة المعيشة في حدود 60 % عوض الثلث فقط سنة من قبل.

	الترجيح %	المتوسط السنوي 1989	المتوسط السنوي 1990	التغير الاجمالي %	التغير المرجح %
التغذية	54	414	432,7	7,1 +	4 +
الملبس	8,5	322,7	342,4	6,1 +	0,4 +
المسكن	13,5	334	351,9	5,4 +	0,6 +
الصيانة والصحة و العلاج	5,5	311,1	330,4	6,2 +	0,2 +
النقل والتسلية وغير ذلك	18,5	468,2	499,7	6,7 +	1,5 +
المقياس العام	**100**	**394,4**	**420,9**	**6,7 +**	**6,7 +**

وبالفعل، تزايدت أسعار المواد الغذائية بنسبة 7,1 % مقابل 2 % فقط سنة من قبل. ويعزى هذا التصاعد بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار الخضر والفواكه على التوالي بما قدره 24,7 % و 19,2 % . وقد ترتب عن هذين الركنين وحدهما حوالي 45 % من الزيادة المسجلة في ركن التغذية وما يفوق الربع من الزيادة الاجمالية للمقياس. وبالمثل، فإن أسعار اللحوم التي عرفت تراجعا خلال السنوات الثلاث الأخيرة سجلت هذه السنة ارتفاعا نسبته 4,3 % ، كما بلغ معدل تزايد أسعار التوابل حوالي 13 % . وأسفرت أسعار الأجبان والحليب من جهتها عن تصاعد بمعدل 4,7 % يعكس الزيادة الرسمية التي تمت في شهر أكتوبر. وبخلاف ذلك، لم يشمل انخفاض الأسعار سوى الفواكه الجافة والشاي والبن.

وسجل ركن «النقل والتسلية وغير ذلك» من جهته ارتفاعا قدره 6,7 % مقابل 4,8 % سنة من قبل، يعزى أساسا إلى تصاعد أسعار السيارات وقطع الغيار المستوردة وكذا الزيادة في أثمان الوقود وزيت الغاز المقررة في آخر شهر أكتوبر من هذه السنة، وذلك بنسبة 15 %.

وبالمثل، وصل تزايد ركن «المسكن» إلى 5,4 % ونتج إلى حد بعيد عن الرفع من الأكرية ومن نفقات الصيانة وتكاليف الماء والكهرباء.

وأخيرا، يبدو المقياسان المتعلقان بركني «الملبس» و «الصيانة والصحة والعلاج» في ارتفاع على التوالي بـ 6,1 % و 6,2 %.

(1) يرجع للملحق الاحصائي 29

مقياس أسعار الجملة

إن مقياس أسعار الجملة المستند إلى 231 مادة وذا الأساس 100 في سنة 1977 قد سجل ارتفاعا نسبته 4,6 % عوض 3,8 % سنة من قبل [1].

لقد تأثر المقياس بشدة بفعل تقلبات أسعار المنتجات الفلاحية والسمك وتراجع في شهر يناير، ثم سلك إثر ذلك اتجاها تصاعديا تزايدت أهميته بشكل بين في شهر أبريل. وعقب الانخفاض الموسمي خلال الفترة ما بين شهري مايو ويونيو، سجل المقياس ارتفاعا محموسا وشبه متواصل حتى نهاية السنة على إثر تزايد أسعار المنتوجات الصناعية.

	الترجيح %	المتوسط السنوي 1989	المتوسط السنوي 1990	التغير الاجمالي %	التغير المرجح %
القطاع الفلاحي	39,6	255,2	264,8	3,8 +	1,5 +
القطاع الصناعي	60,4	272,9	286,6	5 +	3,1 +
منه :					
- الطاقة	6,2	346,1	356,3	2,9 +	0,2 +
- الصناعات الغذائية	25	243,6	258,9	6,3 +	1,4 +
- الملبس والنسيج	7,3	216,6	211,2	2,5 -	0,1 -
- صناعات التعدين	10,4	331	353,5	6,8 +	0,9 -
- صناعات خفيفة أخرى	11,5	280,5	296,7	5,8 +	0,7 -
المقياس العام	**100**	**265,9**	**278**	**4,6 +**	**4,6 +**

وفي القطاع الفلاحي تزايدت الأسعار بنسبة 3,8 % مقابل 2 % في السنة السابقة، خاصة بسبب انخفاض الانتاج الذي أدى إلى ارتفاع قدره 25 % في أسعار مزروعات الخضر والحوامض وبدرجة أقل في أسعار القمح والشمندر وقصب السكر. وبخلاف ذلك، انخفضت أسعار الفواكه الجافة والزراعات الزيتية والشاي والبن.

وفي القطاع الصناعي، سجل المقياس زيادة قدرها 5 % تعادل مثيلتها في السنة الماضية. غير أن هذا التغير الاجمالي ينطوي على زيادات هامة على صعيد جل الأركان، وعلى ارتفاع محدود نسبته 2,9 % في أسعار الطاقة وعلى انخفاض بمعدل 2,5 % في المنسوجات. وقد سجلت أهم الزيادات في فرع التعدين وفي الصناعة الغذائية على إثر ارتفاع أثمان المواد الأولية المستوردة والمنتوجات الفلاحية.

مقياس أسعار الانتاج الصناعي

إن المقياس الذي يبرز تطور أسعار الانتاج الصناعي والذي يتخذ كأساس الفترة الممتدة ما بين يوليوز 1975 ويونيو 1976 ويأخذ في الاعتبار أسعار 142 مادة دون احتساب الرسوم قد سجل ارتفاعا بنسبة 4,9 % .

	الترجيح %	المتوسط السنوي 1989	المتوسط السنوي 1990	التغير الإجمالي %	التغير المرجح %
الصناعات الغذائية	46	253,4	268,3	5,9 -	2,2 -
الملبس والنسيج	13,5	394,1	391,6	0,6 -	0,1 -
صناعات التعدين	21,3	359,1	384,1	7 -	1,7 -
صناعات خفيفة أخرى	19,2	329,1	347,3	5,5 -	1,1 -
المقياس العام	**100**	**309,4**	**324,7**	**4,9 -**	**4,9 -**

(1) يرجع للملحق الاحصائي 30

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تبدو الأسعار في فرع الصناعة الغذائية في تصاعد بمعدل 5,9 % . وقد ميز نفس الاتجاه صناعات التعدين بفعل ارتفاع أثمان المنتوجات المستوردة، خاصة منها الأجهزة الكهربائية ومعدات التجهيز والنقل. وقد كان الأمر كذلك بالنسبة للأسمدة التي تعرضت أسعارها التي تتحدد بكيفية حرة منذ يوليوز 1990 لزيادة تتجاوز 20 % . وبخلاف ذلك، انخفضت أسعار كل من الجلد والمنتجات المطاطية على التوالي بـ 4,8 % و 2,2 % من سنة لأخرى.

الأجـــور

لقد تواصل تعديل الرواتب والأجور في سنة 1990 . وبالفعل، تم إقرار زيادة في الأجر الأدنى المضمون بنسبة 10 % في فاتح مايو، وهي تماثل الزيادة الممنوحة في كل من السنتين الأخيرتين. وهكذا تم الرفع من الأجرة الأدنى المؤداة عن الساعة بالنسبة لعمال ومستخدمي الصناعة والتجارة والمهن الحرة من 4,75 درهم إلى 5,22 درهم في ظرف سنة، وانتقلت الحصة الالزامية المسددة نقدا من الأجر اليومي برسم الأشغال الفلاحية من 24,58 درهم إلى 27,03 درهم.

وضمن الوظيفة العمومية تم تطبيق الشطر الأخير المتعلق بتحسين نظام تعويضات الموظفين، كما تم رفع رواتب حوالي 28.500 من الأعوان المؤقتين. ومن جهة أخرى، أدخل إصلاح هام على نظام التقاعد لفائدة الموظفين بهدف الرفع من مبلغ المعاشات بشكل محسوس، وذلك عبر الأخذ بالاعتبار ضمن أساس الاحتساب ليس فقط الراتب الأساسي بل وكذا التعويض الممنوح عن السكن ونصف التعويضات المرتبطة بالوضعية النظامية للموظف.

وفي القطاعين الخاص والشبه العمومي ظلت الاحاطة بالزيادات في الأجور صعبة. غير أنه يبدو أن الزيادات الاتفاقية كانت جد معتدلة.

وأخيرا، وفي إطار تطبيق الضريبة العامة على الدخل تم تخفيض الاقتطاع الجبائي بالنسبة للمداخيل المتوسطة، بل وتم إلغائه بالنسبة للمداخيل التي لا تتجاوز 12.000 درهم في السنة.

الســكـان والـتـشـغـيـل

قدر عدد السكان في نهاية 1990 بـ 25.5 مليون نسمة، في تزايد بحوالي 640 ألف شخص. ويظل توزيع السكان حسب السن متميزا بأهمية الفئات الأصغر سنا، حيث أن شخصا واحدا من بين اثنين يقل عمره عن 20 سنة، كما أن شريحة السكان البالغين سن التمدرس تمثل ربع العدد الاجمالي. وتتميز الساكنة أيضا بتزايد قدره 3,8 % لدى سكان الحواضر و 1,8 % في الوسط القروي، وذلك ناتج بالأساس عن الهجرة من البادية وإدماج المناطق القروية ضمن المدارات الحضرية. وفي هذه الظروف، فإن عدد المدن التي يفوق عدد سكانها 100 ألف نسمة والذي كان يصل إلى 8 مدن قبل ثلاثين سنة قد تجاوز الضعف. وتحتضن هذه المدن حوالي ثلثي العدد الاجمالي للسكان الحضريين في المنطقتين الشمالية الغربية والوسطى. وبمفردها، تمثل مدن الدار البيضاء والرباط وسلا أكثر من الثلث وتسجل كثافة سكانية مرتفعة تبلغ على التوالي 1.900 و 1.100 نسمة في الكيلومتر المربع، بينما يقل المعدل في المدن الكبيرة الأخرى عن 220 شخصا.

وفي ميدان التشغيل ينبغي التذكير بأن الجرد السنوي المتعلق بالسكان النشيطين في الوسط الحضري قد أبرز أن معدل البطالة انتقل من 13,9 % سنة 1988 إلى 16,3 % سنة 1989 ، كما بلغ عدد طلبات التشغيل التي لم تتم تلبيتها أكثر من 590 ألف طلب، بينما وصل عدد السكان النشيطين إلى 3,6 مليون شخص. وقد شمل هذا التفاقم بالاضافة إلى ذلك مجمل شرائح السن خاصة منها التي تضم شبانا تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة حيث تجاوز المعدل 30 % .

وفيما يتعلق بسنة 1990 ، يبدو من الصعب الاحاطة بتطور التشغيل، حيث أن المعطيات الكاملة لم تتوفر لحد الآن. بيد أن المعلومات الجزئية التي أمكن الحصول عليها تبرز تحسنا في التشغيل على مستوى جل قطاعات النشاط. وفي المواقع فقد وصل صافي المناصب المحدثة التي تم إحصاؤها في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات إلى 24 ألف منصب، منها أكثر من النصف في فرعي النسيج والمباني. وبلغ مجموع التوظيفات داخل الادارة العمومية 17 ألف منصب، منها 3 آلاف برسم تعويض المتقاعدين. ومن جهة أخرى، من المتوقع إحداث أكثر من 89 ألف منصب، أي بزيادة قدرها 35 % بالنسبة لسنة 1989 ، خاصة في فرعي النسيج والجلد، وذلك في إطار برامج الاستثمار التي تم قبولها في سنة 1990 . أما الوضع الاجتماعي كما يتجلى من خلال الاحصائيات الرسمية فقد تميز بانخفاض بمقدار الثلث في عدد الاضرابات وأيام العمل الضائعة.

لقد أولت السلطات العمومية هذه السنة اهتماما بالغا بإنعاش التشغيل، خاصة بهدف تقليص عدد الشبان العاطلين الذي يتزايد بأكثر من 100 ألف سنويا، مما يمثل حوالي ثلث طلبات التشغيل الاضافية. وبالفعل، أسندت مهام إدماج الشبان في الحياة العملية إلى مجلس وطني للشبيبة والمستقبل. وبهذا الصدد، تم إجراء إحصاء للشبان العاطلين حاملي الشهادات وبحث على مستوى الادارة العمومية ومقاولات القطاع الخاص. وزيادة على ذلك، اتخذت عدة إجراءات من أجل تشغيل 100 ألف شاب ابتداء من السنة المقبلة والقضاء تدريجيا على البطالة، وكذا بهدف منح مساعدات لخريجي مؤسسات التكوين المهني الراغبين في إنشاء مقاولات صغرى ومتوسطة. كما تقرر دعم التشجيعات لفائدة الشبان المقاولين بمنحهم قروضا بشروط تفضيلية.

التجارة الخارجية

إن تفاقم العجز في المبادلات قد شكل حدثا بارزا في ميدان التجارة الخارجية هذه السنة، وترتب عن زيادة في قيمة الواردات تفوق مثيلتها على صعيد الصادرات.

وهكذا، وعلى الرغم من المجهودات الهامة المبذولة منذ عدة سنوات في إطار إعادة هيكلة التجارة الخارجية، فقد ظل الميزان التجاري باستمرار عاجزا بسبب صعوبة تقليص حجم الواردات وبفعل تأثير عوامل غير ملائمة داخلية و خارجية على تطور الصادرات.

ذلك أن استيراد العديد من المواد الأولية وكذا الطاقة وأنصاف المنتجات يظل ضروريا سواء على صعيد الاستهلاك والاستثمار، أم على مستوى الانتاج القابل للتصدير. وفي هذه الظروف، فإن تعديل القيمة الخارجية للدرهم الذي يعد بالأساس إجراء للمرافقة لا يمكنه بمفرده أن يمارس أثرا رادعا سوى بشكل محدود على الواردات. وبالفعل، لا يتجلى الأثر المباشر لمثل هذا الاجراء إلا في زيادة قيمة المقتنيات، وليس في العدول بصفة دائمة عن المشتريات لدى الخارج. لذا فإن الامتياز المترتب عن تحرير التجارة الخارجية المرفوق بتخفيض في قيمة العملة قد تمثل في نهاية الأمر في مواجهة حرة بين الطلب الداخلي والعرض الخارجي، بينما لازال تأثير تخفيض الدرهم يعتبر بمثابة عامل خارجي غير ملائم أكثر من اعتباره تشجيعا على العدول عن الاستيراد.

وعلى صعيد الصادرات، فإن تخفيض قيمة العملة يجلب بالتأكيد إيرادا إضافيا، إلا أن الجزء الأكبر منه يستنفذ في زيادة تكلفة الواردات اللازمة للنشاطات المصدرة، كما يمكنه أن يشكل في نهاية المطاف عائقا صعبا أمام البحث عن رفع الانتاج وتنويعه اللذان يبرران اللجوء إلى تغيير سعر الصرف. وبالاضافة إلى ذلك، فإن من الممكن أن يخلف كل من التحرير السريع للتجارة الخارجية والتخفيض من قيمة العملة أضرارا بالغة بالنسبة للصناعات الناشئة. وفضلا عن ذلك، لازالت الصادرات تعاني من إجراءات حمائية لدى ولوج أسواق يتزايد تقنينها، ومن الابقاء على أسعار بيع في مستوى متدن نسبيا. وعلى العكس من ذلك، تتعرض الصادرات لانعكاسات تصاعد أسعار واردات المواد الأولية وأنصاف المنتجات اللازمة للانتاج القابل للتصدير. كما أن التقلبات المناخية لاتسمح دائما بتحقيق فائض هام قابل للتصدير. وأخيرا، تضررت الصادرات من جراء إقفال بعض الأسواق في الشرق الأوسط نتيجة لأحداث الخليج.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي هذه الظروف، ارتفعت قيمة المبادلات التجارية إلى حوالي 92 مليار درهم في توسع يفوق الخمس ويعزى في حدود الثلثين تقريبا إلى تزايد الواردات. وعند هذا المستوى فإن المبادلات التجارية تمثل 44 % من الناتج الداخلي الاجمالي، منها 27 % لدى الاستيراد و 17 % لدى التصدير.

وبالفعل، تجاوزت الواردات 57 مليار درهم وسجلت ارتفاعا يتجاوز 22 % ترتب عن زيادة في الطلب وفي أسعار جل المنتجات، خاصة منها أمتعة التجهيز والمنتوجات الطاقية.

وقد بلغ مجموع الصادرات من جهته حوالي 35 مليار درهم وسجل توسعا بأكثر من 23 % يعزى على الخصوص إلى انتعاش مبيعات مشتقات الفوسفاط، وإلى تزايد إرساليات أمتعة الاستهلاك وارتفاع أسعار المواد الغذائية. وبخلاف ذلك، تميزت الكميات المصدرة باتجاهات متباينة وسجلت في نهاية الأمر تزايدا محدودا قدره 4,4 % .

وفي المجمل، فإن عجز الميزان التجاري الذي سبق وأن وصل إلى 18,3 مليار درهم في السنة الماضية ممثلا بذلك ما يناهز ضعف العجز المسجل سنة 1988 ، قد تفاقم مجددا هذه السنة وارتفع إلى 22,2 مليار درهم. وعند هذا المستوى، فإنه يمثل 10,6 % من الناتج الداخلي الاجمالي. وبذلك، لم يتجاوز معدل التغطية 61 % وبدا أدنى من المعدل المسجل في السنوات الأخيرة، خاصة في سنة 1988 حيث وصل إلى 76 % (*).

بملايين الدراهم	1986	1987	1988	1989	1990
الواردات باعتبار تكاليف التأمين والنقل(1) .	34.608	35.271	39.133	46.594	57.023
الصادرات مسلمة بميناء الشحن (2) ...	22.104	23.390	29.751	28.271	34.858
العجز	- 12.504	- 11.881	- 9.382	- 18.323	- 22.165
التغطية (1)/(2)	63,9	66,3	76	60,7	61,1

(1) دون اعتبار السلع المستوردة بدون مقابل
(*) و (2) بما في ذلك المحروقات المخصصة لتزويد البواخر والطائرات.

إن معدلات التبادل قد تحسنت بالتأكيد بمقدار 3 % ، وهو معدل أدنى من المعدل المسجل منذ سنتين. إلا أن هذا التحسن الظرفي يعزى إلى خفض قيمة الدرهم خلال هذه السنة، وقد ترتب عن تزايد أسعار بيع المنتوجات الغذائية والمنتجات المنتهية الصنع وكذا عن انخفاض أسعار شراء الحبوب والكبريت الذي خفف من ارتفاع أسعار البترول وأمتعة التجهيز.

وبالمثل، فإن العجز التجاري محتسبا لدى التسليم بميناء الشحن، أي باستبعاد تكاليف التأمين والنقل التي بلغت 5.166 مليون درهم من الواردات، قد وصل إلى 17 مليار درهم في ارتفاع نسبته 20,5 % .

ويبرز تحليل المبادلات التجارية حسب فئات المنتجات أن أرصدة المنتوجات الغذائية وأمتعة الاستهلاك ظلت وحدها إيجابية. وزيادة على ذلك، فإن الفائض المسجل في هذين الركنين وكذا تقلص الرصيد السالب الذي أفرزه ركن أنصاف المنتجات لم يترتب عنهما سوى انخفاض طفيف في العجز الاجمالي. ومن جهة أخرى، يبين هذا التحليل مرة أخرى حجم التكلفة التي يمثلها استيراد كل من الطاقة وأمتعة التجهيز التي يفوق العجز المسجل على صعيدها الرصيد السالب الاجمالي. وفيما يتعلق بالرصيد المحقق على مستوى المواد الخام الذي كان إيجابيا سنة 1989 فقد سجل عجزا كبيرا في سنة 1990 يعزى في آن واحد إلى تزايد واردات الكبريت وإلى تراجع مبيعات الفوسفاط الخام.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 31 إلى 36

بملايين الدراهم	1986	1987	1988	1989	1990
المواد الغذائية	+ 2.197	+ 2.366	+ 3.353	- 2.269	+ 3.835
الطاقة ومواد التزييت	- 4.865	- 5.528	- 4.543	- 6.424	- 8.402
المواد الخام	- 492	- 848	- 142	+ 1.243	- 735
أنصاف المنتجات	- 2.558	- 2 592	- 1 681	- 6.195	- 4.985
أمتعة التجهيز	- 7.832	- 7.066	- 8.393	- 10.974	- 14.043
مواد الاستهلاك	+ 1.046	+ 1.787	+ 2.024	+ 1.758	+ 2.165
المجموع	**- 12.504**	**- 11.881**	**- 9.382**	**- 18.323**	**- 22.165**

يظل التوزيع الجغرافي للمبادلات متميزا بهيمنة أوروبا، خاصة المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي تضخم بالفعل العجز التجاري المسجل معها. كما تفاقم العجز إزاء الشركاء التجاريين الآخرين.

الـواردات

وصلت الواردات إلى 57 مليار درهم وتوسعت بنسبة 22,4 % مقابل 19 % في سنة 1989 . وارتفعت الكميات المقتناة إلى ما يفوق 16 مليون طن، في تزايد بمعدل 16,6 % بينما كانت قد تقلصت قليلا في السنة الماضية.

تنامت الواردات دون احتساب مواد الطاقة بمقدار الخمس وتزايدت الكميات المقابلة بنسبة 30 % و بالمثل فإن المشتريات باستثناء مواد التجهيز ارتفعت بمعدل 16,7 % حسب القيمة و 30,4 % على صعيد الكميات.

وفي الأخير، عرفت تركيبة الواردات تغيرات طفيفة. وهكذا، انخفضت حصتا كل من الموارد الغذائية وأنصاف المنتوجات بنقطتين تقريبا وتحددتا على التوالي في 8,4 % و 24,1 % . وبخلاف ذلك، تعززت حصص الأركان الأخرى ووصلت إلى 12,1 % بالنسبة للمواد الخام و 11,6 % فيما يخص مواد الاستهلاك و 16,9 % بالنسبة للمنتجات الطاقية و 26,9% فيما يرجع لأمتعة التجهيز.

المواد الغذائية

إن مشتريات المواد الغذائية التي وصل مبلغها 4.801 مليون درهم والتي تزايدت بما يناهز الخمس في السنة الماضية قد أسفرت هذه السنة عن انخفاض قدره 3,8 % يعزى إلى تراجع بعض الأسعار، خاصة منها أسعار الحبوب. وبخلاف ذلك، ارتفعت الكميات المتلقاة بنسبة 12,3 % .

وبالفعل، كلفت حيازة 1,4 مليون طن من القمح قيمة مقابلة قدرها 1.410 مليون درهم، في تراجع بأزيد من الخمس. وعلى العكس من ذلك، وصل المبلغ الاجمالي للمواد الأخرى 3.391 مليون درهم، في توسع نسبته 6,8 % ترتب بشكل أساسي عن تزايد الكميات المستوردة.

الطاقة ومواد التزييت

إن القيمة المقابلة للمقتنيات من المنتجات الطاقية ومواد التزييت التي بلغت 9.652 مليون درهم قد تزايدت بأكثر من الثلث عقب ارتفاع الأسعار.

وصلت تكلفة مشتريات البترول بمفردها إلى 8.142 مليون درهم وأسفرت عن زيادة بمقدار الثلث، مقابل كمية بلغت 5,8 مليون طن ولم ترتفع سوى بنسبة 3,4 % . ذلك أن السعر المتوسط للطن المستورد انتقل إلى 1.395 درهم عوض 1.080 درهم سنة من قبل. وقد لوحظ نفس الاتجاه، لكن بشكل أكثر بروزا على صعيد المشتريات من المنتجات الأخرى ضمن هذه المجموعة.

المواد الخام

وصل مبلغ الواردات من المواد الخام إلى 6.886 مليون درهم في توسع قدره 29 % ، بينما تزايدت الكميات بأكثر من الثلثين.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وهكذا، بلغت المشتريات من مادة الكبريت 2.374 مليون درهم، وهو مبلغ يمثل أزيد من ضعفي مثيله قبل سنة، مقابل كمية تنامت بما يناهز الثلاثة أضعاف. وبخلاف ذلك، فإن طلبيات المنتجات من أصل حيواني ونباتي التي وصلت قيمتها إلى 3.585 مليون درهم لم ترتفع سوى بمعدل 3,6 %، بل وسجلت انخفاضا في الكميات بنسبة 7 % على إثر تراجع المقتنيات من الزيوت النباتية وشبه الركود الذي عرفته المشتريات من الأخشاب الخام.

أنصاف المنتجات

إن الواردات من أنصاف المنتجات الضرورية لتشغيل صناعات التحويل قد استلزمت تكلفة قدرها 13,8 مليار درهم، في توسع بنسبة 13,3 % ، وشكلت بذلك ثاني مجموعة ضمن الواردات. ويعكس هذا الاتجاه بدرجات مختلفة التطور الاجمالي لمنتجات هذا الركن، خاصة منها المنتوجات الكيماوية والمواد البلاستيكية والصفائح.

أمتعة التجهيز

وصل مجموع المشتريات من أمتعة التجهيز إلى 15,3 مليار درهم وتزايد بنسبة 28 % وتمثل هذه المشتريات الناجمة عن المجهود الاستثماري أول ركن ضمن الواردات. وقد هم هذا التوجه التصاعدي جل مكونات هذا الركن، خاصة الآلات والأجهزة المختلفة والمعدات والسيارات الصناعية والطائرات.

أمتعة الاستهلاك

بلغت قيمة المشتريات من أمتعة الاستهلاك 6.630 مليون درهم مسفرة عن ارتفاع قدره 32 % وهمت كمية في توسع بنسبة الخمس. وقد شكلت كل من السيارات الخاصة والأثواب والأدوية والمصنوعات من المواد البلاستيكية أهم المقتنيات.

الصادرات

ناهزت الصادرات 35 مليار درهم وسجلت توسعا قدره 23,3 %" يأتي في الواقع عقب الانخفاض بنسبة 5 % الملاحظ سنة من قبل. وقد نتج هذا الارتفاع عن الانتعاش البين لارساليات مشتقات الفوسفاط واستمرار التطور الملائم لايرادات أمتعة الاستهلاك وكذا عن تزايد المداخيل المتأتية من المنتوجات الغذائية. وقد ارتفع مبلغ العائدات المحقق من لدن المكتب الشريف للفوسفاط بمفرده إلى حوالي 10 ملايير دراهم، في نمو بنسبة الخمس من سنة لأخرى بالرغم من هبوط الأسعار.

وفي المقابل، فإن الكميات المصدرة التي تحددت في حوالي 19 مليون طن لم تتزايد سوى بمعدل 4,4 % . وفي هذه الظروف، انتقل السعر المتوسط للطن المصدر من 1.559 درهم إلى 1.842 درهم في ظرف سنة.

ونتيجة لذلك، تغيرت تركيبة الصادرات حيث بلغت حصة كل من أنصاف المنتجات وأمتعة الاستهلاك 25,2 %" . وبخلاف ذلك، انخفضت النسبة المئوية للمواد الغذائية والمواد الخام وتحددت في 24,8 % و 17,6 %" على التوالي. وأخيرا، فقد ظلت حصة الأركان الأخرى تناهز 7 % .

المواد الغذائية

جلبت صادرات المواد الغذائية قيمة مقابلة قدرها 8.636 مليون درهم، في ارتفاع نسبته 19 % . وقد نتج هذا التطور الملائم عن تحسن للأسعار يعزى بدوره إلى تراجع العرض على مستوى السوق الأوروبية المشتركة، خاصة منه العرض الصادر عن إسبانيا. وبخلاف ذلك، انخفضت الكميات المصدرة بمعدل 9 % بسبب انهيار إنتاج الحوامض والبواكير.

وهكذا وصل مجموع صادرات الحوامض والبواكير إلى 2.267 مليون درهم، في توسع بنسبة الخمس. وبالمثل، فإن منتوجات الصيد جلبت 4.317 مليون درهم، وهو مبلغ يبدو في نمو معدله 20,5 % مقابل كمية في ارتفاع طفيف. كما أن الايرادات المترتبة عن مبيعات مصبرات الخضر والفواكه والمربيات قد أسفرت أيضا عن بعض التحسن.

الطاقة ومواد التزييت

ارتفعت صادرات المنتجات الطاقية ومواد التزييت المكونة بالأساس من النفط المكرر إلى 614 ألف طن وجلبت قيمة مقابلة قدرها 1.250 مليون درهم.

المواد الخام

تحددت مبيعات المواد الخام في 6.151 مليون درهم وسجلت انخفاضا معدله 6,5 % عقب تراجع الكميات المصدرة بنفس النسبة. وينطوي هذا التطور الاجمالي على اتجاهات متباينة من ركن لآخر.

وهكذا انحصرت إرساليات المواد المعدنية في 4.666 مليون درهم في تراجع معدله 11,2 % . وفي هذا السياق، تقلصت صادرات الفوسفاط التي بلغت 11,7 مليون طن بنسبة 6 % وجلبت قيمة قدرها 3.600 مليون درهم في انخفاض بمعدل 13,2 % . وبالمثل، فإن المداخيل المتأتية من المعادن الأخرى سجلت في المجمل تراجعا خفيفا.

وعلى العكس من ذلك، بلغت صادرات المنتجات من أصل حيواني ونباتي 1.485 مليون درهم وتحسنت بنسبة 12,2 % خاصة بفضل تنامي إرساليات زيت الزيتون الذي سجل لأول مرة منذ سنوات عديدة، وذلك على الرغم من تراجع كبير في الأسعار.

أنصاف المنتجات

تزايدت صادرات أنصاف المنتجات بحوالي النصف نتيجة لانتعاش محسوس في الطلب على مشتقات الفوسفاط وحققت إيرادا قدره 8.768 مليون درهم. وقد جلبت إمدادات الحامض الفوسفوري بمفردها مبلغا قدره 2.868 مليون درهم كاد أن يتضاعف في ظرف سنة، بينما انتقلت الكميات المرسلة من 485 ألف إلى 1,2 مليون طن. ومن جهتها، جلبت إرساليات الأسمدة مبلغا قدره 3.387 مليون درهم، في توسع يناهز 28 % مقابل كمية تزايدت بنسبة 37 % .

المنتجات المنتهية الصنع

على الرغم من فقدان بعض الأسواق خاصة في الشرق الأوسط فإن صادرات المنتجات المنتهية الصنع قد ترتب عنها إيراد قدره 10 ملايير من الدراهم، في تزايد يقارب 30 % . وارتفعت مبيعات أمتعة الاستهلاك إلى 8.795 مليون درهم بفضل إرساليات الملابس الجاهزة والملابس الداخلية والأحذية. كما أن صادرات أمتعة التجهيز جلبت 1.258 مليون درهم، وهو مبلغ في توسع نسبته 27,6 % . وبخلاف ذلك، سجلت إرساليات الزرابي تراجعا محسوسا.

التوزيع الجغرافي للمبادلات

يبرز تحليل التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية مرة أخرى هيمنة القارة الأوروبية التي تلقت 72 % من الصادرات وكانت مصدر 65 % من الواردات. وقد مثلت التجارة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية 58 % من المجموع وترتب عنها عجز قدره 8,2 مليار درهم، في تفاقم إزاء جل بلدان المجموعة باستثناء إسبانيا وبدرجة أكبر فرنسا التي تضاءل العجز إزاءها.

وقد تفاقم العجز التجاري كذلك إزاء البلدان المصدرة للنفط وأمريكا الشمالية. كما خلفت المعاملات التجارية عجزا في ارتفاع بين إزاء كل من السويد والبرازيل والصين. وبخلاف ذلك، تعزز الفائض تجاه الهند بفضل انتعاش مبيعات الحامض الفوسفوري.

إن التجارة الخارجية كانت ولاتزال تتسم بالطابع الهيكلي للعجز في المبادلات. وقد اتخذت عدة تدابير جريئة ومتنوعة خلال السنوات الأخيرة بهدف الحد

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

من الرصيد السالب للمبادلات الذي كان إضافة إلى ذلك سببا في استدانة البلاد التي شكلت عقبة أمام مسيرة النمو. وقد مكن تحرير التجارة الخارجية على الرغم من معوقات ظرفية حتمية ومتوقعة من تحقيق نتائج جيدة والمضي في التحويل التدريجي للاقتصاد الوطني الذي كان مكتفيا إلى حد بعيد بالسوق الداخلية إلى اقتصاد قادر ليس فقط على الاستجابة للطلب المحلي في ظروف أحسن، بل وكذلك على التصدير بشكل دائم إلى أسواق ذات متطلبات متشددة. لذلك، ينبغي الاسراع في مراحل تحقيق هذا الهدف، لاعن طريق اللجوء إلى تخفيضات سعر الصرف ، بل بتعزيز الانتاج القابل للتصدير وتقديم أسعار وجودة مقبولة. لذا، يبدو من اللازم تطبيق برنامج عمل كفيل بتجميع مقومات النجاح التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني بكيفية ملائمة وبمعالجة نقط الضعف التي يشتكي منها خاصة في ميدان الانتاجية. وأخيرا، يبدو من اللازم التكيف مع محيط دولي يتميز بشكل متزايد بتكوين تجمعات إقتصادية كبرى.

العلاقات المالية مع الخارج

إزاء تدهور الحساب الجاري لميزان الأداءات وضرورة تكوين رصيد من العملة الأجنبية يتلاءم وحاجيات الاقتصاد وتسديد الدين، كان من اللازم تنفيذ برنامج يدعمه قرض مؤازرة من لدن صندوق النقد الدولي ويستند على اتفاقيات إعادة الجدولة مع كل من ناديّ باريس ولندن. ولهذا الغرض، كان من المتعين على السلطات تخفيض سعر صرف الدرهم، والسعي لتقليص العجز الحاصل في العمليات الجارية، وقد أمكنها الحصول على إرجاء أداء مبالغ هامة من الدين الخارجي آن استحقاقها.

وتبدو النتائج، والحالة هذه، مرضية في نهاية سنة 1990 . ويرجع هذا التطور الملائم إلى تعزيز الايرادات السياحية، وبصفة خاصة إلى التحويلات التي قام بها المغاربة القاطنون بالخارج. وفي الواقع، فإن التقدمات المكتسبة كان من شأنها أن تصبح أكثر بروزا لولا أن الطلب على المنتوجات الأجنبية ظل مرتفعا في وقت سجل فيه الطلب الخارجي بعض الفتور اقترن، زيادة على ذلك، بانخفاض أسعار العديد من المواد المصدرة وغلاء المشتريات، من ضمنها الأمتعة المصنعة، وكذا على الخصوص سعر برميل النفط. وقد نتج عن ذلك تفاقم في العجز التجاري. وفي هذه الظروف، فإن الكسب الهام الذي تأتى من عمليات الأسفار وتحويلات المقيمين بالخارج لم يمكن من التعويض عن مجموع العجز وتحملات فوائد الدين.

وفي المجموع، يكون الرصيد السلبي للعمليات الجارية لميزان الأداءات قد سجل تحسنا بينا، إذ انتقل من سنة لأخرى من 6,8 مليار إلى 1,6 مليار من الدراهم، ولم يصل حتى إلى نسبة 0,8 % من الناتج الداخلي الاجمالي عوض 3,6 % في العام الماضي.

وزيادة على ذلك، فإن تمويل العجز الجاري، الذي أمكن تخفيفه، قد تم بسهولة، خاصة وأن مراجعة شروط تسديد أصل الدين الخارجي شملت مبلغا عاليا، كما اتضح أن الايرادات من الرساميل غير النقدية كانت هامة وقد اكتست شكل استثمارات أجنبية وعلى الخصوص قروض وهبات.

وفي المجمل، يظهر ميزان الأداءات فائضا نهائيا هاما، قدره 13,5 مليار درهم.

وهكذا، فإن الأصول الخارجية الصافية بحوزة النظام المصرفي، التي اتسمت بالركود خلال 1989 ، قد اتسعت خلال هذه السنة بما قدره 7.542 مليون إلى 21.061 مليون. وتمثل بهذا المبلغ قرابة أربعة أشهر ونصف من الاستيراد بما فيه نفقة التأمين والنقل، بدل شهرين في نهاية السنة الماضية. كما تنامت الاحتياطيات الاجمالية حيث انتقلت من 8.491 مليون إلى 22.786 مليون، مما سمح بتغطية 4,8 أشهر من مشتريات السلع من الخارج.

ميزان الأداءات

ارتفع العجز الحاصل في العمليات على الأمتعة والخدمات من 20,4 مليار إلى 20,7 مليار درهم بفعل الأثر الغير الملائم لتطور مبادلات السلع، رغم اتساع الصادرات والزيادة الهامة في الايرادات السياحية. غير أن العجز الناتج عن العمليات الجارية تدنى من 6,8 مليار إلى 1,6 مليار، ويبدو في تقلص قوي، وذلك بفضل تزايد جديد في فائض التحويلات التي يقوم بها، بصفة رئيسية، المغاربة القاطنون بالخارج، والذي انتقل من 13,6 مليار إلى نحو 19,1 مليار درهم من سنة لأخرى. ويمثل بهذا المبلغ أقل من نسبة 0,8 % من الناتج الداخلي الاجمالي عوض 3,6 % في العام الماضي.

وبالاضافة إلى ذلك، أمكن تغطية هذا العجز بسهولة، بل وإلى حد تجاوز ما هو ضروري، بواسطة الايرادات الصافية من الرساميل التي بلغت مستوى لم يسبق له نظير يعادل 15,1 مليار ويتمثل في الاستثمارات الأجنبية، ولكن يتكون أيضا وبوجه خاص من القروض والهبات بمبالغ هامة لاسيما وأنه أمكن تطويق التسديدات الفعلية لأصل الدين، إثر الحصول على إعادة جدولة المستحقات. وفي المجمل، وكما يتضح من خلال الجدول التالي، فإن الرصيد النهائي لميزان الأداءات قد سجل زيادة ملحوظة حيث تجاوز 13,5 مليار درهم.

الأرصدة بملايين الدراهم	1986	1987	1988	1989 *	1990 **
السلع والخدمات	- 16.065	- 13.332	- 9.344	- 20.445	- 20.727
أداءات التحويل	+ 14.103	+ 14.702	+ 13.100	+ 13.604	+ 19.125
العمليات الجارية	- 1.912	+ 1.370	+ 3.756	- 6.841	- 1.602
عمليات رأس المال	+ 2.704	+ 132	- 2.105	+ 6.880	+ 15.126
- الرساميل غيرالنقدية	(+ 5.301)	(+ 1.037)	(- 1.452)	(+ 7.467)	(+ 16.414)
- العمليات مع صندوق النقد الدولي	(- 2.597)	(- 905)	(- 653)	(- 587)	(- 1.288)
ميزان الأداءات	+ 742	+ 1.502	+ 1.651	+ 39	+ 13.524

(*) أرقام مصححة.
(**) أرقام مؤقتة.

السلع والخدمات

تواصل خلال هذه السنة الاتساع الذي لوحظ أثناء العام الماضي في العجز الذي يحصل عادة في ميزان السلع والخدمات، وارتبط بتنامي الواردات سواء من حيث الحجم أو القيمة. غير أن هذا التردي وقع بوتيرة أقل أهمية بكثير عما مضى، وذلك بفضل النمو الفائق للمداخيل السياحية. وبالفعل، بلغ الرصيد السلبي الناتج عن السلع والخدمات 20,7 مليار درهم، فلم يرتفع إلا بنسبة 1,4 % ، وأصبح يشكل نسبة 10 % تقريبا من الناتج الداخلي الاجمالي عوض 10,8 % في نهاية السنة الماضية.

وهكذا فإن الاختلال البنيوي لتبادل السلع، باعتبار تسليمها بميناء الشحن، قد تنامى من 14.248 إلى 17.071 مليون درهم، مما تسبب، للسنة الثانية على التوالي، في التدهور المذكور، المناقض للتقلص الذي لوحظ فيما بين سنتي 1986 و 1988 . وقد نجم هذا العجز، الذي لم يسبق له نظير، عن التزايد المتواصل للمشتريات من الخارج والذي لم يعوضه انتعاش الصادرات إلا جزئيا. وهكذا بلغت الواردات 51.775 مليون درهم وسجلت، كالعام الماضي، زيادة تقارب الخمس. أما الصادرات فقد اتسعت بنحو الربع ووصلت إلى 34.704 مليون. وفي ذات الوقت، وصلت المصاريف برسم النقل والتأمين إلى مقدار 5.166 مليون درهم، وبلغت الايرادات من نفس القبيل 1.826 مليون وأسفرت عن عجز قدره 3.340 مليون.

ارتفعت المداخيل من العملة الأجنبية برسم الأسفار إلى ما يعادل 10.548 مليون درهم وهو مبلغ منقطع النظير، وقد سجل زيادة بنسبة 22,4 % تعزى إلى تكاثر السياح، المغاربيين على الخصوص. أما فيما يرجع للمصاريف التي أداها المقيمون خارج البلاد، فقد ارتفعت أيضا لتصل إلى 1.539 مليون. ونتيجة لذلك، أفرز ميزان ركن الأسفار فائضا تجاوز بقليل تسعة ملايير من الدراهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بلغ العجز المعتاد لركن مداخيل الاستثمارات 7.986 مليون درهم، وقد تخفف بمقدار 1.855 مليون درهم من سنة لأخرى وأسهم بذلك بنحو 40 % ضمن الرصيد السلبي لميزان السلع والخدمات. وتراجعت المصروفات المتعلقة بفوائد الدين الخارجي من 9.638 مليون إلى 8.118 مليون درهم نتيجة إرجاء أداء 3,6 مليار درهم. أما التوظيفات المنجزة بالخارج، فقد جلبت 682 مليون درهم عوض 271 مليون في العام الماضي.

وفي الأخير، أدرجت النفقات المرتبطة بالمعاملات الحكومية بمبلغ 4.149 مليون درهم فتزايدت بنسبة 11,6 % . ومن جهتها، فإن المداخيل المؤلفة من تحويلات الأموال لفائدة المنظمات الدولية والهيآت الدبلوماسية العاملة بالمغرب قد سجلت ارتفاعا خفيفا ووصلت إلى 1.109 مليون. وهكذا، أسفرت المعاملات الحكومية عن كلفة بلغت 3.040 مليون، فتجاوزت بكثير نظيرتها في السنة الماضية، بحيث مثلت نحو 15 % من مجموع عجز السلع والخدمات.

أداءات التحويل

أفرزت التحويلات بدون مقابل فائضا قدره 19.125 مليون درهم، بزيادة تفوق 5.521 مليون أو بنسبة تجاوزت 40 % تلي ما سجل من ارتفاع بمعدل 3,8 % في العام المنصرم. وقد نتج هذا التحسن الملموس عن تنامي التحويلات التي قام بها المواطنون المغاربة القاطنون بالخارج وتمثل هذه العمليات الجزء الأوفر من تحويلات الخواص حيث أنها بلغت 16.537 مليون درهم وسجلت زيادة بنسق سريع تجاوز 45 % . وبالموازاة مع ذلك، فإن تحويلات الأموال التي قام بها الأجانب القاطنون برسم المداخيل القابلة للتحويل أو لدى مغادرتهم للمغرب بصفة نهائية قد انتقلت من 167 إلى 176 مليون درهم.

وجلبت عمليات القطاع العمومي، من جهتها، إيرادا صافيا قدره 1.437 مليون. ذلك أن المداخيل، المحصل عليها بصفة رئيسية في شكل إعانة مجانية، بلغت في المجمل 1.781 مليون، في حين وصل مجموع النفقات 344 مليون درهم. ويتمثل في التسديدات برسم دفع الهبات والمعاشات، وكذا في إطار إسهام المغرب في تكاليف تسيير المنظمات الدولية.

وفي المجموع، فإن الفائض الاجمالي لأداءات التحويل الذي تم الحصول عليه قد غطى قسطا هاما من عجز ميزان السلع والخدمات، بحيث تقلص الرصيد السلبي للعمليات الجارية من 6.841 مليون إلى 1.602 مليون، فأصبح يمثل نسبة 0,8 % من الناتج الداخلي الاجمالي.

عمليات الرساميل

أسفرت التدفقات الصافية من الرساميل الخارجية، بما فيها العمليات المنجزة مع صندوق النقد الدولي، عن فائض هام بلغ 15.126 مليون درهم، ومثل أكثر من الضعف بالنسبة لنظيره في السنة الماضية. وقد نجم هذا التحسن عن تعزيز استثنائي وملحوظ للمداخيل التي وصلت إلى 23.936 مليون، من جهة، ومن جانب آخر عن زيادة محدودة في النفقات التي لم تتجاوز 8.810 مليون، عقب إعادة جدولة مبالغ هامة أبرمت مع الدائنين الأجانب.

خلفت حركات الرساميل الخاصة فائضا بلغ 4.294 مليون درهم يتجاوز بكثير نظيره في العام الماضي. ويرجع هذا التوجه إلى زيادة بينة في القروض التجارية. أما المداخيل المتعلقة بقروض واستثمارات القطاع الخاص فقد ظلت تناهز 1,9 مليار درهم. وبهذا المبلغ أسهمت بما يقل عن 4 % في التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت، ولازالت تبدو متواضعة نسبيا بالنظر إلى الامكانيات والمزايا المتوفرة للمستثمرين الأجانب.

وبالمثل، جلبت حركات الرساميل لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية بمقدار 12.120 مليون درهم إيرادا صافيا لم يسبق له مثيل. وهكذا بلغت الموارد المحصل عليها 18.443 مليون، وتبدو في اتساع جد ملموس. وتتألف على الخصوص، في حدود 6,2 مليار من الهبات و 4,1 مليار من القروض الممنوحة من لدن مجموعة البنك الدولي. وبالموازاة مع ذلك، كانت تسديدات أقساط أصل الدين محدودة في مقدار 6,3 مليار درهم على إثر إرجاء أداء أكثر من 11 مليار درهم.

شملت العمليات المبرمة مع صندوق النقد الدولي هذه السنة، وعلى غرار السنوات الماضية، نفقات صافية قدرها 1.288 مليون درهم. ذلك أن تسديد التسهيلات المقدمة سابقا ارتفع إلى 1.842 مليون في حين وصلت السحوبات باعتبار القيمة المقابلة بالدرهم إلى 554 مليون، وتتمثل في قسطين بمبلغ 24 مليون من حقوق السحب الخاصة لكل منهما، تمت تعبئتهما خلال شهري يوليوز وأكتوبر، في إطار اتفاق المؤازرة المبرم في 1990.

وفي المجمل، ارتفعت المصاريف الفعلية برسم تحملات الدين الخارجي إلى 16.928 مليون درهم تشتمل على ما يقارب النصف من الفوائد. وهكذا مثلت خدمة الدين نسبة 23,4 % من المداخيل العادية عوض الثلث تقريبا خلال 1989 و 8,1 % من الناتج الداخلي الاجمالي في نظير 9,7 % في العام السابق.

تنظيم العلاقات التجارية والمالية مع الخارج

لقد تم الشروع في تطبيق إجراءات جديدة تستهدف تبسيط المسطرات الادارية وتخفيف التقنين في مجال تبادل السلع والخدمات والتحويلات وحركات الرساميل.

وهكذا، وفيما يخص التجارة الخارجية، ألغي فرض تأشيرة مكتب الصرف بالنسبة لشهادات الاستيراد ووسع مجال الاستيرادات الحرة.

وفيما يتعلق بالأسفار تم رفع المنيحة من العملة الأجنبية من 100 إلى 1.000 درهم لفائدة المواطنين الراغبين في التوجه إلى الخارج. وبالاضافة إلى ذلك، فإن استعمال حسابات الانتظار وحسابات الرساميل قد وسع من جديد بالنسبة لمصاريف الاقامة بالمغرب، كما تم رفع مبلغ التحويلات بدون تأشيرة لفائدة الطلبة بالخارج.

وبالموازاة مع ذلك، اتخذت إجراءات تستهدف على الخصوص تشجيع جلب الرساميل والدخول التي يتوفر عليها المغاربة المقيمون بالخارج، وذلك عن طريق حذف فرض دفع مبلغ أدنى لفتح حسابات بالدرهم القابل للتحويل. كما أجبرت شركات الصيد بأعالي البحار على إقفال حساباتها من النقد الأجنبي بالخارج وتحويل إيراداتها بكاملها إلى المغرب

ومن جهة أخرى، تقرر إلغاء مقتضيات المرسوم المتعلق بالمغربة، من أجل حث الأجانب على إنجاز المزيد من الاستثمارات.

وفيما يتعلق بتسعير العملات، تم تبني سلة جديدة. وتتمحور بالأساس حول العملات الرئيسية التي تدخل في تكوين الوحدة النقدية الأوروبية. وبالمثل، ولمواكبة جهود إعادة هيكلة الاقتصاد وتحسين القدرة التنافسية للصادرات، تقرر في 2 ماي 1990 خفض قيمة الدرهم بمعدل 9,25 % بشكل متساو بالنسبة لكل عملة. ونظرا للطريقة الجديدة للتسعير وإثر هذا التخفيض، الذي يعد الوحيد من نوعه منذ شهر يوليوز 1985 ، وباعتبار التغيرات المستقلة التي تطرأ على العملات الأجنبية بأسواق الصرف العالمية، فإن القيمة الخارجية للدرهم ظلت مستقرة منذ شهر ماي 1990 على أساس احتسابها بسعر الصرف الفعلي الاسمي وسجلت انخفاضا بنسبة 6,7 % بإزاء حق السحب الخاص، و 12,4 % في مقابل وحدة النقد الأوروبية. وبلغ معدل التدني 11 % بالنسبة للفرنك الفرنسي. وبخلاف ذلك، فإن الدرهم قد ازدادت قيمته بمعدل 1 % بالمقارنة مع الدولار الأمريكي.

وفي المجمل، إذا كان تحسن ميزان الأداءات أكيدا ولاجدال فيه عند مختتم سنة 1990 ، فإنه رغم ذلك لم يأت فحسب نتيجة مجهود الاصلاح الذي شرع فيه منذ سنة 1983 ، ولكنه نجم أيضا عن تضافر عوامل خارجية ملائمة ودخول قدر هام من الهبات. غير أن تسديد الدين الخارجي وضرورة دعم مستوى الاحتياطيات من العملة الأجنبية قد فرضا اللجوء إلى الاقتراض من الخارج بقدر هام. وزيادة على ذلك، فإن تخفيض قيمة الدرهم الخارجية لم يكن له إلا آثار محدودة على مجموع الاقتصاد، ولم يمكن بالخصوص من الحد من الواردات. ونظرا لأن النتائج المحصل عليها تبدو ظرفية، ومن أجل التوصل

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

في المستقبل القريب إلى ميزان أداءات سليم، فإنه يظهر من الواجب دعم التدابير المشجعة للصادرات والاستثمارات الخارجية، كما يتوجب تطويق الطلب على الأمتعة المستوردة حتى تصبح ملائمة لمتطلبات إعادة توازن الحساب الخارجي للعمليات الجارية، وكذا لحاجيات نمو منسجم.

المالية العمومية

يندرج تدبير السياسة المعتمدة في مجال المالية العمومية خلال سنة 1990 في إطار تطبيق برنامج التقويم والتصحيح الذي شرع فيه منذ عدة سنوات خلت.

وهكذا، وعلى صعيد الاعداد عمدت السلطات إلى تحضير قانون مالي تعديلي، يستهدف من جهة، انطلاق مسلسل تخفيف عجز الخزينة، الذي توقف عند نهاية السنة السابقة، ومن جهة ثانية، تصحيح الفوارق التي سوف يعكسها تنفيذ القانون الأصلي. وبالفعل، فإن القانون المالي الأصلي كان يتضمن تفاقم التحملات، الناجم عن تبني اجراءات اقتصادية واجتماعية ترمي على الخصوص، إلى تحسين الحالة المادية لموظفي الدولة، كما تستهدف الرفع من مصاريف الاستثمار. وفي هذه الظروف، كان العجز المتوقع معادلا للعجز الحاصل سنة 1989 ، كما أن حاجيات التمويل التي يستلزمها بدت بالغة. وزيادة على ذلك، كان من الصعب التوصل إلى تحصيل المستوى المطلوب من الموارد، سيما بسبب انقلاب تطور عوامل خارجية وعلى الخصوص، ارتفاع أسعار برميل النفط. ومن ناحية أخرى، تبين أنه من الضروري البحث عن إعادة جدولة الدين الخارجي والحصول على موارد التمويل الخارجي، لاسيما وأن سنة 1990 صادفت بداية إعادة الدفع الشامل للمستحقات المتعلقة بالأوفاق المبرمة من قبل، وذلك بعد انقضاء مهلة الاعفاء من الأداء. وهكذا، كان من الضروري تبني برنامج قابل للاستمرار ومن تم جدير بمؤازرة الهيئات الدولية.

ولذلك، فإن التغييرات التي تضمنها القانون المالي التعديلي قد تركزت حول محورين للعمل. استهدفت المجموعة الأولى من الاجراءات زيادة حوالي 3,5 مليار درهم في المداخيل، ناتجة بصفة أساسية، عن تطبيق مساهمة إبرائية وذلك للمرة الثانية والوضع التدريجي لنظام الثلث المسبق عن الضريبة على الشركات الذي سيمكن ابتداء من 1993 من تسديد الضريبة في غضون السنة المحاسبية الجارية، وليس بعد تفاوت أمدها بسنة تقريبا. أما المجموعة الثانية من الاجراءات فإنها تكونت من خفض 2,5 مليار درهم من نفقات الاستثمار التي يحول قسط منها إلى الجماعات المحلية وهو ما يبرره، في الواقع، دفع 30 % من مدخول الضريبة على القيمة المضافة الممنوحة للجماعات. وهكذا، فإن تحسن معطيات المالية العمومية بلغ مبلغا بنحو 6 ملايير درهم، وبالتالي أمكن تطويق عجز الخزينة المرتقب في حدود 2,8 % من الناتج الداخلي الاجمالي. وبالاضافة إلى ذلك، كان على الخزينة أن تباشر تسديد مبالغ هامة من مؤخراتها، وأن تلجأ باعتدال إلى التمويل النقدي.

وعلى مستوى التنفيذ، اتسمت السنة المالية 1990 بعدة عوامل ذات طابع استثنائي.

ويتعلق الأمر في المقام الأول بالمداخيل العادية التي تصل إلى 52,5 مليار درهم، وتسجل زيادة بليغة من سنة لأخرى، وقدرها 8,7 من الملايير، أي قرابة الخمس. وقد أسهمت ثلاثة عناصر أساسية في هذا التحسن الظرفي. فمن جهة، وفرت المساهمة الابرائية أكثر من ملياري درهم، وهو مبلغ يفوق القدر المرتقب. ومن جهة ثانية، فإن إصلاح نظام الضريبة على الشركات، بواسطة دفعات مقدمة، قد مكن من الحصول على مليار درهم. وفي الأخير، ارتفع الفائض الناجم عن تسويق المواد البترولية بمقدار 1,8 مليار، بفضل تخصيص 1,4 مليار تم اقتطاعه من المنح المحصل عليها، وكذا بفضل المدخول المتأتي عن الزيادة في بعض الأسعار والتي تقررت في نهاية السنة.

وكذلك، أمكن حصر مصاريف التسيير عند 29,7 مليار درهم، رغم تحسين الرواتب والأجور.

ومن جانب آخر، تم الحصول على إعادة جدولة مبالغ هامة، إلا أن العبء الفعلي لكل من الدين الداخلي والخارجي لازال جد ثقيل إذ يناهز 22 مليار درهم.

وفضلا عن ذلك، انتقل الادخار العمومي من 3,8 مليار إلى 12,3 مليار درهم فتزايد بقدر بليغ ومكن من تغطية قسط هام من الاستثمارات. وبذلك، يصل عجز الميزانية، قبل اعتبار إعادة الجدولة، إلى نسبة 2,5 % من الناتج الداخلي الاجمالي.

وفي الأخير، فإن حاجيات تمويل الخزينة، باعتبار تصفية مبالغ هامة من المؤخرات، تصل إلى 17,2 مليار، وهو مستوى لايزال جد مرتفع. غير أن تمويل تلك الحاجيات، قد تم تأمينه بواسطة مساعدات خارجية في تزايد ملموس، وعن طريق اقتراضات محلية لا تكتسي طابعا نقديا.

ويبقى أن النتائج الجيدة التي تم إحرازها تعزى إلى الاجراءات الظرفية التي مكنت من الحصول على مداخيل استثنائية، أكثر ما هي ناجمة عن التقويم الأساسي للمالية العمومية. لذا، فإنه من الضروري إلتزام اليقظة فيما يرجع للتحكم في النفقات العمومية، خاصة من خلال الاختيار الناجع لمشاريع الاستثمار.

قانون المالية

إن القانون المالي التعديلي، كما تمت الموافقة عليه في أواسط السنة، قد حدد سقف التحملات في 77 مليار درهم، وهو مبلغ في زيادة بمعدل 3,3 % من سنة لأخرى، بينما قدرت الموارد الاجمالية بمبلغ 76 مليار، أي بتوسع بمعدل 12,6 % . ونتيجة لذلك خفض العجز إلى أقل من مليار.

وتأتي المبالغ المتوقعة للقانون المالي المصحح، كما يلي، بالمقارنة مع نظيراتها في القانون الأصلي، ومع تلك التي أدرجت في القانون المالي للسنة الماضية (*).

بملايير الدراهم	سقوف التحملات			الموارد			الأرصدة		
	1989	1990 (1)	1990 (2)	1989	1990 (1)	1990 (2)	1989	1990 (1)	1990 (2)
الميزانية العامة	62.7	68,0	65,5	**58,3	**62,7	**66,2	- 4,4	- 5,3	- 0,7
- التسيير	28,8	30,3	30,3						
- الدين العمومي ...	20,0	22,5	22,5						
- الاستثمار	13,9	15,2	12,7						
الميزانيات الملحقة ...	0.8	0,8	0,8	0.8	0.8	0.8	-	-	-
الحسابات الخاصة ...	11.1	10,8	10,8	8,5	9.1	9,1	- 2.6	- 1.7	- 1,7
قانون المالية	74.6	79,6	77,1	67,6	72,6	76,1	- 7,0	- 7.0	- 1.0

(1) القانون المالي الأصلي.
(2) القانون المالي المصحح.
(*) من ضمنها إيرادات الاقتراض : 17.830 مليون درهم سنة 1989
18.350 مليون دراهم سنة 1990

تحتوي مقتضيات القانون المالي المصحح على تخفيض المصاريف المتوقعة في الميزانية العامة بمقدار 2,5 مليار، ويشمل ذلك التقليص اعتمادات الاستثمار لوحدها، في حين أبقيت التحملات الأخرى في المستوى المرخص به في الأصل. ومقابل ذلك، تزايدت المداخيل بمبلغ 3,5 مليار، تأتي بكامله تقريبا من الاقتطاعات الجبائية الاضافية المقررة و الناجمة عن المساهمة الابرائية التي تمكن من الحصول على التقادم الضريبي المبكر للمخالفات الجبائية، ومن جهة ثانية، عن أداء الثلث المسبق، الذي أنشىء في مجال الضريبة على الشركات. وبذلك، فإن رصيد الميزانية العامة الذي كان سلبيا قد أصبح إيجابيا وسجل فائضا يفوق 700 مليون درهم.

وفيما يتعلق بالميزانيات الملحقة، تقرر انخفاض خفيف لمبالغ الدعوم من أجل التجهيز المخصصة لها. وبخلاف ذلك، لازالت الحسابات الخاصة تسجل عجزا قدره 1,7 مليار، رغم أهمية الموارد المرصودة لها.

(*) يرجع للملحقين الاحصائيين 38 و 39 .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نفقات الميزانية العامة

تقرر حصر تحملات الميزانية العامة في مبلغ 65,5 مليار درهم، وتكون قد ارتفعت بمعدل 4,5 % نتيجة الزيادة في نفقات التسيير بمعدل 5,2% وفي تحملات الدين بنسبة 12,5 % في حين خفضت اعتمادات التجهيز بمعدل 9 % بالمقارنة مع الميزانية السابقة.

فقد حددت الاعتمادات المفتوحة للتسيير في مقدار 30,3 مليار تتكون منه 72 % برسم التخصيصات للموظفين. وتشمل هذه التخصيصات، التي كلفت غلافا ماليا بمبلغ 21,9 مليار، بزيادة قدرها 15,9 % ، عددا من الاجراءات الاجتماعية، من ضمنها إنشاء 14 ألف منصب شغل تقريبا، وتحسين نظام التعويضات، والبرفع من أجور المستخدمين المؤقتين. وبخلاف ذلك، تم في المجمل تقليص باقي المصاريف. وهكذا، ارتفعت مشتريات المعدات بنسبة 1,8 % فقط، إلى مقدار 5,9 مليار. كما طرأ تخفيض هام على التحملات المشتركة، بحيث تراجعت من 1,5 مليار إلى أقل من 700 مليون، باستثناء دعوم المقاصة التي وصلت إلى 1,4 مليار بعد أن زيد فيها بنسبة 14,3 % .

ويبين التوزيع القطاعي لاعتمادات التسيير تقلص المخصصات لوزارة المالية من أجل تدخلاتها في الميدان الاقتصادي، كما يبرز الزيادة في نفقات التربية الوطنية والتي تمثل هذه السنة ثلث المجموع.

وبلغت التحملات المتوقعة برسم الدين المدرج في الميزانية ما قدره 22,5 مليار درهم فتزايد بمعدل 12,5 % . أما خدمة الدين الخارجي، وقدرها 16,9 مليار، في تزايد بنسبة 14,4 % ، فقد خصصت منه 9 ملايير برسم إعادة أصل الدين. ووصلت خدمة الدين الداخلي إلى 5,5 مليار وتتكون بما يفوق حصة ثلاثة أخماس من فوائد الدين لوحدها.

وفي الأخير، فإن اعتمادات الأداء لميزانية التجهيز التي لاتشمل القسط المخصص للجماعات المحلية، قد خفضت من مبلغ 15,2 مليار المفتوحة في الأصل إلى 12,7 مليار. ويبدو هذا المبلغ في تراجع ظل بدون انقطاع منذ 1986 ، ويبرز هذا التوجه الحرص على تقريب الاعتمادات المفتوحة من الامكانيات الحقيقية لتمويل الخزينة، باعتبار، في آن واحد، الاعتمادات المنقولة، وكذا الحرص على تلافي تكوين مؤخرات أداء. وقد اشتملت الاصلاحات التي أدخلت ضمن القانون التصحيحي على تأجيل المشاريع التي ليس لها طابع الأولوية، وعلى تخفيض القروض الموجهة لاقتناء السيارات و إسناد القيام ببعض العمليات إلى الجماعات المحلية منها بناء مؤسسات التعليم الابتدائي وإعادة تجديد أو تجهيز المراكز الصحية. وزيادة على ذلك، تم أخذ المشاريع بالاعتبار حسب درجة تقدم الأشغال، وبناء على إمكانيات التمويل الخارجي.

وهكذا، أرصد لتدخلات وزارة المالية، غلاف مالي بنحو 3 ملايير درهم، وتهم إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، ومواصلة تنفيذ الأشغال المبرمجة في إطار «الصندوق الخاص للتنمية الجهوية» وتصفية مؤخرات الأداء المتعلقة برد قسط من الفوائد، وتغطية مخاطر الصرف. أما باقي الاعتمادات الرئيسية فقد منحت لفائدة وزارة الأشغال العمومية إلى حدود 2,6 مليار، ووزارة الفلاحة بمبلغ 1,7 مليار، ووزارة التربية الوطنية بمقدار مليار واحد، وحصلت وزارة الدفاع على 1,4 مليار. أما مرافق الداخلية، والصحة، والنقل، والمعادن والطاقة، فقد خصص لها مبلغ إجمالي يصل إلى 2,1 مليار، مماثل لما كان متوقعا في العام الماضي.

موارد الميزانية العامة

قدر المبلغ الاجمالي للموارد بنحو 66,2 مليار درهم ويسجل زيادة بمعدل 13,5 % ، تعزى بأكملها تقريبا إلى نمو المداخيل العادية، وبنسبة أقل إلى إيرادات الاقتراض.

وهكذا ادرجت المداخيل العادية بمبلغ 47,9 مليار، بزيادة 18,2 % نتجت في نسبة أربعة أخماس عن الايرادات الجبائية، وفي ما تبقى، عن ارتفاع ناتج احتكارات واستغلالات الدولة.

وكان من المنتظر أن تبلغ المداخيل الضريبية 43,6 مليار، لتفرز فائضا قدره 6,1 مليار، تأتى نصفه عن مختلف الاجراءات المقررة ضمن قانون المالية التعديلي.

وتشمل المقتضيات الجبائية المتخذة، الشروع في تطبيق الضريبة العامة على الدخل، وهو آخر عنصر من الاصلاح الضريبي، الذي بوشر بداية من سنة 1985 ، كما أنها تهم مراجعة بعض الرسوم الجمركية، والضريبة على القيمة المضافة، وكذا كيفيات أداء الضريبة على الشركات. وقد استلزم البحث عن إيرادات إضافية تبني إجراءات في أواسط السنة، وعلى الخصوص اللجوء من جديد إلى نهج التقادم الضريبي المبكر المتعلق بتخفيضات القاعدة الضريبية برسم الضرائب المباشرة، والضريبة على القيمة المضافة ورسوم التسجيل والدمغة، وذلك خلال السنوات الخمس الماضية. ويمنح هذا الاعفاء المبكر تلقائيا، وبدون مقابل في بعض الحالات من ضمنها ما يتعلق بصغار الملزمين، لكنها تكون اختيارية بالنسبة للآخرين، حيث تطبق مقابل مساهمة إبرائية موزعة على ثلاثة أقساط، تؤدى في غضون السنة، يقدر مدخولها بمبلغ 1,5 مليار. وعلاوة على ذلك، أحدث نظام الدفعات المقدمة برسم الضريبة على الشركات والمساهمة في التضامن الوطني المرتبطة بها، وسيجري به العمل على امتداد ثلاث سنوات بحيث يصبح ابتداء من 1993 مطالب بالضريبة في غضون السنة ذاتها وليس بعد اختتامها. ومن المتوقع أن تجلب الدفعات المقدمة في سنة 1990 موارد إضافية تبلغ مليار درهم. وفي الأخير، ينتظر الحصول على نصف مليار درهم من الزيادة في رسوم الجمرك، والضريبة على القيمة المضافة.

وفيما يرجع لأصناف الضرائب سوف تجلب الاقتطاعات المباشرة مبلغ 13,8 مليار، بزيادة تفوق الربع. وتصل الرسوم الجمركية، التي من المحتمل أن تتسع بنسبة 20 % إلى مقدار 9,8 مليار. ويقدر بمجموع 17,8 مليار، بزيادة 9 % عوض 23,3 % المجلوب الاجمالي للضرائب غير المباشرة، نظرا لكون الضرائب الداخلية لم تزد إلا قليلا، لأن اقتطاعات الدولة على المنتجات النفطية، والتي قدرت بمبلغ 5,1 مليار بقيت على نفس المستوى الذي بلغته في السنة الماضية. وأدرجت مداخيل الضريبة على القيمة المضافة التي هي من نصيب الميزانية العامة بمبلغ 8,8 مليار وتبدي، فيما يخصها، تزايدا يتجاوز 16 % . وفي الأخير، ينتظر تلقي إيرادات برسم التسجيل والدمغة قدرها 2,1 مليار بزيادة 10,3 % .

تقدر الايرادات العادية غير الجبائية بنحو 4,2 مليار، بارتفاع نسبته 41,2 % يعزى إلى مضاعفة مداخيل احتكارات الدولة التي تقدر بمبلغ 1,9 مليار، في حين أن عائدات أملاك الدولة والايرادات المختلفة كانت مقدرة إجماليا بمبلغ 2,3 مليار درهم.

تم حصر الموارد الاقتراضية ضمن الميزانية بمبلغ 18,3 مليار. وأدرجت القيمة المقابلة للاقتراضات الخارجية المرخص بها بمقدار 15,9 مليار، في انخفاض طفيف من سنة لأخرى، بينما سوف تجلب الاقتراضات الداخلية ذات الأمد الطويل، مبلغا يتجاوز المليارين، أي بتوسع نسبته 20 % . وفي الأخير، ينتظر الحصول ضمن القانون المالي التعديلي على مدخول استثنائي قدره 400 مليون، يتأتى من تفويت أسهم ومساهمات الدولة، في إطار خوصصة بعض المؤسسات العمومية.

وفي النهاية، يبرز التوازن التقديري لتحملات الدولة وموارد لسنة 1990 ، كما تم ضبطه في إطار القانون المالي التصحيحي، أن إدخار الدولة مرتفع بشكل استثنائي إذ وصل إلى مقدار 5 ملايير، وسيمكن من تقليص الحاجيات الاجمالية للخزينة، من 25 مليار في سنة 1989 إلى 19,3 مليار خلال هذه السنة. ومع ذلك، فإن تغطية هذه الحاجيات لازالت تستلزم اللجوء إلى تعبئة موارد اقتراضية هامة، تصل إلى 18,3 مليار، جلها من أصل خارجي. وهكذا فإن ما يتوجب تغطيته مما تبقى من عجز الميزانية، بواسطة وسائل الخزينة يبدو جد ضئيل، والتمويل بالوسائل من أصل نقدي سيكون جد محدود.

تنفيذ قانون المالية

اتضح أن تنفيذ الميزانية على أساس معطيات لازالت مؤقتة قد أسفر عن نتائج جد قريبة من تقديرات القانون المالي التصحيحي. وهكذا فإن المداخيل

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

العادية تجاوزت بقليل المستوى المتوقع، إلى حد ما، بفضل الاجراءات الظرفية المتخذة. ونتيجة لذلك، تحقق توازن أفضل بين موارد الدولة وتحملاتها.

وقد أدى التحسن الاستثنائي للموارد، من سنة لأخرى، إلى تقليص عجز الخزينة. فعلا، بلغ مجموع الايرادات ما قدره 52,5 مليار درهم فتنامى بمعدل 19,8 % ، عوض 5,3 % خلال سنة 1989 . ومثلت الايرادات نسبة 25,2 % من الناتج الداخلي الاجمالي مقابل 23 % بالمتوسط خلال السنتين الماضيتين. وقد نتج هذا التطور الجيد في آن واحد عن مفعول الاجراءات المتخذة في متوسط السنة وعن دخول هبات التي بدونها، يظهر أن نمو الموارد محدود في معدل 8 % .

وفضلا عن ذلك، أسفر تنفيذ النفقات عن أداءات فعلية وصلت إلى 67,1 مليار، وهو مبلغ في ارتفاع بنسبة 4,3 % في نظير 12,1 % أثناء العام الماضي. وقد مكن كل من تخفيض الدعوم المقدمة من طرف الدولة وإعادة جدولة مصاريف الدين، من تطويق الزيادة في نفقات الميزانية التي تم تقليصها في ظرف سنة من 33,9 % إلى 32,2 % بالنسبة للناتج الداخلي الاجمالي. وقد أصبح بوسع الخزينة، والحالة هذه، أن تقدم على تصفية مؤخرات الأداءات بمبلغ 2,5 مليار.

وفي الأخير، كان من نتائج تعزيز الموارد الزيادة في الادخار العمومي والتخفيف الملموس من حاجيات تمويل الخزينة. وهكذا، ارتفع الادخار إلى مقدار 12,3 مليار وشكل أربعة أخماس مصاريف التجهيز، التي تجاوزت نسبته 90 % من اعتمادات الأداء. ونتيجة لذلك، يكون عجز الميزانية، على أساس الموافقة على الأداء، قد تقلص من 11,4 مليار إلى أقل من 5,3 مليار، أي ما يمثل 2,5 % من الناتج الداخلي الاجمالي عوض 6 % خلال العام الماضي. إلا أن تحسن الوضعية هذا، قد نتج إلى حد كبير عن المداخيل الاستثنائية. ورغم ذلك فإن الحاجيات الاجمالية للخزينة من وسائل التمويل مازالت مرتفعة إذ وصلت إلى 17,2 مليار درهم، بما في ذلك تسديد مؤخرات الأداء وتسديد الدين.

وتستعرض وضعية تحملات وموارد الخزينة خلال سنتي 1989 و 1990 من خلال الجدول الآتي (*) :

بالملايين الدراهم	1989	1990
I - المداخيل العادية	43.825	52.481
II - النفقات الاجمالية	64.361	67.135
1 - نفقات التسيير	29.048	29.743
2 - نفقات الدين (1)	20.991	22.271
. فوائد	(10.929)	(10.475)
. رأس مال (الأمد المتوسط و الطويل)	(10.062)	(10.796)
3 - نفقات التجهيز	14.322	15.121
- الادخار العمومي (2)	+ 3.848	+ 12.263
- عجز الميزانية (3)	- 10.474	- 2.858
III - تغير مؤخرات الأداء	+ 1.982	- 2.534
الحاجة إلى التمويل الإجمالي (I - II + III)	- 18.554	- 17.188
- التمويل الخارجي	8.186	10.450
- التمويل الداخلي	10.368	6.738
الحاجة إلى التمويل الصافي	- 8.492	- 5.392

(1) بعد الجدولة.
(2) المداخيل العادية بعد طرح مصاريف التسيير و فوائد الدين.
(3) المداخيل بعد طرح النفقات، وقبل تسديد أقساط أصل الدين.

المداخيل

بلغت المداخيل العادية للخزينة 52.481 مليون درهم وتزايدت بنسبة 19,8 % بالمقارنة مع مستواها للسنة الماضية. وباستثناء الاقتطاعات من مبيعات المنتجات النفطية، التي تقلصت من جديد، فإن باقي الأبواب الرئيسية، سواء تعلق الأمر بالضرائب أم بالايرادات غير الجبائية، قد سجلت تحسنا ملموسا.

وهكذا، وصلت المداخيل الجبائية إلى مقدار 48.106 مليون وتنامت بمعدل 18,9 % عوض 7 % خلال 1989 ، وقد مثلت نسبة 23,1 % من الناتج الداخلي الاجمالي في نظير 21,3 % أثناء العام الماضي. ويبقى الضغط الجبائي، المحسوب بهذه الطريقة، موزعا بكيفية غير متساوية فيما بين مختلف القطاعات، ويبدو استثنائيا هذه السنة نظرا لتحصيل مداخيل معينة ارتفعت إلى 5 ملايير تقريبا. وقد انعكس هذا التطور الظرفي أيضا من خلال توزيع الضرائب بحسب فئاتها، حيث أن حصة الضرائب المباشرة اتسعت من 25,6 % إلى 28,8 % وتراجع نصيب الضرائب غير المباشرة من 53,4 % إلى 50,4 % فيما ظلت الأهمية النسبية للرسوم الجمركية مستقرة تقريبا عند مستوى 20,8 % . ومن جهة أخرى، فإن الضغط الجبائي الناتج عن احتساب المداخيل الاعتيادية وحدها، يبلغ 20,9 % ويثبت أن 1990 تكون سنة وصل في طريق إتمام الاصلاح الجبائي.

جلبت الضرائب المباشرة، بعد ارتفاع بأكثر من الثلث ما قدره 13.867 مليون، بما فيه 2.078 مليون برسم المساهمة الابرائية، عوض مبلغ 1.500 مليون المتوقع في هذا الصدد. وإضافة إلى ذلك، بلغت الضرائب على الشركات والضرائب على الأرباح المهنية 5.438 مليون، وسجلت زيادة بنسبة 35,3 % تعزى على الخصوص إلى تسديد الشركات للثلث الأول المسبق الاضافي للضريبة المرتبطة بالأرباح المتوقعة سنة 1990 . ومكنت الاقتطاعات على الرواتب والأجور، المطبقة للمرة الأولى في إطار الضريبة العامة على الدخل، من الحصول على 4.241 مليون، وهو مبلغ في تزايد بمعدل 7,2 % ، يعزى في جزء منه إلى إدماج ضمن هذه الاقتطاعات المساهمة في التضامن الوطني برسم المداخيل من الأجور. أما الضريبة المهنية فلم تجلب سوى مبلغ 551 مليون تم دفع تسعة أعشار منه لميزانيات الجماعات. وفي الأخير، جلبت المساهمة التكميلية على مداخيل سنة 1989 والتي طبقت لآخر مرة، مبلغا قدره 436 مليون درهم.

وصل مجموع رسوم الجمرك إلى 9.993 مليون، فسجل توسعا بمعدل 17,6 % نجم عن ارتفاع الواردات وكذا عن ارتفاع قيمة بعض المعدات لدى الجمارك. وقد بلغت حقوق الاستيراد 4.708 مليون. وبذلك، يكون رسم الجمرك الذي تم تحصيله، قد وصل بالمتوسط إلى 8,3 % ، بينما تتراوح المعدلات القصوى فيما بين 2,5 % و 45 % . وجلب الاقتطاع الجبائي 5.122 مليون مما رفع نسبة الرسوم المفروضة على الواردات إلى 17 % بالمتوسط. وبخلاف ذلك، تبدو رسوم التصدير هينة، حيث لم تبلغ سوى 163 مليون نظرا لكونها لاتطبق إلا على المعادن.

أسهمت الجباية غير المباشرة بإيرادات إجمالية قدرها 24.246 مليون، فتزايدت بنسبة 12,3 % . وهكذا، ارتفعت المداخيل المتأتية من الضريبة على القيمة المضافة بمعدل 16,2 % ، إلى مقدار 12.267 مليون، تشكل ضمنه الضريبة على الاستيرادات أكثر من النصف، وتتقاسم ذلك المبلغ الجماعات المحلية والميزانية العامة بنسبة 30 % و 70 % على التوالي. وكذلك، فإن الضرائب الداخلية على الاستهلاك التي تتأتى نسبة الثلثين منها من مبيعات التبوغ، قد بلغت 4.441 مليون، إثر تزايدها بمعدل 14,9 % . وفي الأخير، وصلت مداخيل رسوم التسجيل والتمبر إلى 2.478 مليون وتنامت بنسبة 22,8 % خاصة على إثر تعدد المعاملات وتحكم أفضل في القاعدة الضريبية، ساعد عليه تخفيض المعدلات المفروضة الذي تقرر خلال 1989 . وبخلاف ذلك، فإن المدخول الناتج عن مبيعات المنتجات النفطية، قد أدرج بمبلغ 5.060 مليون. أما الايرادات غير الجبائية فقد بلغت في المجموع 4.375 مليون وسجلت زيادة بمعدل 30 % أو ما يتجاوز مليار درهم. وتنامت مداخيل احتكارات الدولة التي بلغت 2.174 مليون بنسبة 61 % نتيجة دفع المكتب الشريف للفوسفاط مبلغ 600 مليون وبنك المغرب ما قدره 400 مليون. وبلغت باقي المداخيل 2.064 مليون، وتتكون بالأساس من حقوق الصيد البحري والفوائد المدفوعة من طرف المؤسسات العمومية المستفيدة من سلفات الخزينة. وفي الأخير، جلبت أملاك الدولة ما قدره 137 مليون درهم.

النفقات

بلغت تكاليف الميزانية 67.135 مليون درهم فتزايدت بنسبة 4,3 % . وقد أدرجت مصاريف التسيير بما قدره 29.743 مليون، بارتفاع 2,4 % ، غير

(*) يرجع إلى الملحق الاحصائي 40 .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أن حصتها ضمن المجموع تراجعت من 45,1 % إلى 44,3 % في ظرف سنة. ومثلت نفقات الاستثمار التي ارتفعت بمعدل 5,6 % إلى 15.121 مليون ، نسبة 22,5 % من مجموع المصاريف. وفي الأخير، وصلت الأداءات المتعلقة بخدمة الدين والفوائد، إلى 22.271 مليون، فتفاقمت بمعدل 6,1 % ومثلت ثلث التحملات العمومية.

بلغت نفقات الموظفين والمعدات والتحملات المشتركة ما مجموعه 28.722 مليون وأبانت عن زيادة نسبتها 5 % . وعلى النقيض من ذلك، تم حصر مجموع الدعوم للمواد الأساسية في مبلغ مليار تقريبا. وبالفعل، انتقلت الدعوم لأسعار الاستهلاك بالنسبة للزيت من 230 إلى 481 مليون بينما ظلت بدون تغيير تقريبا فيما يرجع للسكر، أما الدعوم لفائدة الدقيق العادي فقد تدنت من 966 مليون إلى 24 مليون فقط، ويرجع هذا بالأساس إلى انخفاض ثمن القمح المستورد.

وشملت نفقات الاستثمار لكل من الخزينة والجماعات المحلية ما قدره 15.121 مليون وتعكس بذلك الجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال التجهيز العمومي، والذي يشكل 7,3 % من الناتج الداخلي الاجمالي وما يقارب الثلث من الاستثمار الوطني. وقد بلغت مصاريف الجماعات المحلية لوحدها 3.665 مليون درهم.

تفاقمت تحملات الدين الاجمالية، وقدرها 22.271 مليون درهم، بنسبة 6,1 % ، رغم كسب في إعادة الجدولة يتجاوز 10 ملايير درهم ويفوق بكثير ما تم الحصول عليه في العام الماضي. وبلغت إعادة أقساط الدين المتوسط والطويل الأمد، ما قدره 11.796 مليون وزادت عبئا بمعدل 17,2 % . وعلى النقيض من ذلك، تبدي أداءات الفوائد تقلصا خفيفا إذ بلغت 10.475 مليون. وتسبب الدين الخارجي لوحده في صرف 11,3 مليار درهم وهو مبلغ أدنى بنسبة 11,4 % من نظيره للسنة الماضية. وبخلاف ذلك، وصل مبلغ تحمل الدين الداخلي إلى 10,9 مليار، فاتسع بنسبة الثلث على إثر زيادة كل من المصاريف المرتبطة بالفوائد وتسديد 5,8 مليار درهم من اقتراضات سابقة.

تمويل عجز الخزينة

أحدث التحسن الظرفي للمداخيل زيادة في الادخار العمومي ترتب عنه تخفيض ملموس في عجز الميزانية إذ تراجع إلى ما قدره 2,9 مليار درهم. غير أنه اتضح أن حاجيات الخزينة، باعتبار إعادة أقساط الدين والأداءات المؤخرة، لاتزال هامة وقدرها 17.188 مليون. إلا أنه تيسرت تغطيتها بقدر بالغ بفضل الحجم الهام للهبات المحصل عليها. وهكذا بلغ التمويل الخارجي 10.450 مليون درهم، أي ما يمثل 60,8 % من الحاجيات الاجمالية، بينما جلبت الاقتراضات الداخلية مقدار 6.738 مليون، في انخفاض يتجاوز الثلث، نظرا للجوء أقل لموارد النظام المصرفي.

التمويل الخارجي

يتضمن تدفق مبلغ 10.450 مليون درهم من الرساميل الخارجية، على الخصوص ما قدره 4.845 مليون منح من طرف بعض البلدان الصديقة في شكل هبات سبق أن اقتطع منها مقدار 1.420 مليون أرصد إلى الموارد العادية.

وتم القيام بسحبين قدر كل واحد منهما 24 مليون من حقوق السحب الخاصة من ضمن سلف مفتوح لدى صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق مؤازرة بمبلغ 100 مليون من حقوق السحب الخاصة، أبرم في يونيو 1990 . ولو أن هذه السحوبات بلغت قيمة مقابلة بالدرهم بمجموع 550 مليون، فإن الاستردادات برسم التسهيلات السابقة وصلت إلى 1.837 مليون وأسفرت عن دفع مبلغ صافي قدره 1.287 مليون درهم.

وفيما يخص السلفات التقليدية المحصل عليها في إطار التعاون الدولي، فإنها تحددت في مبلغ 5.055 مليون، تراجع بنسبة الربع من سنة لأخرى. وشملت جل هذه المساعدات قروضا لأمد طويل من أجل تمويل مشاريع قطاعية معينة، وعلى شكل معونة مشروطة.

وهكذا، ارتفعت المبالغ الاجمالية المتلقاة من الخارج، بعد الأداء لأقساط أصل الدين، إلى 4,4 مليار، لكن اتضح أنها غير كافية لتأمين خدمة فوائد الدين الخارجي التي تجاوزت 5,3 مليار درهم.

التمويل الداخلي

تلقت الخزينة 6.738 مليون برسم التمويل الداخلي، وقد تدنى هذا المبلغ بمعدل 35 % من سنة لأخرى، ويشتمل هذا التطور الاجمالي على زيادة الاقتراضات المالية وتقلص القروض ذات الطابع النقدي.

وهكذا، فإن الرساميل المتلقات من المستثمرين المؤسسيين ومن العموم بصفة مباشرة، قد أدرجت بمبلغ 8.367 مليون، وسجلت توسعا بما يقارب أربعة أخماس. وجلبت الاصدارات لاقتراضات الخزينة لوحدها قرابة 5,3 مليار وزعت بحصص تكاد تكون متساوية بين التزامات لأمد طويل أكتتب فيها صندوق الايداع والتدبير وشركات التأمين وبين سندات أمدها 3 و 5 سنوات تم توظيفها لدى المقاولات والخواص. لكن اتضح أن هذه الايرادات بدت أقل من سداد الاقتراضات السابقة، بنحو نصف مليار. إلا أن الخزينة استفادت من موارد إضافية قدرها 3,4 مليار، تأتت من زيادة الودائع لدى المحاسبين العموميين.

وعلى النقيض من ذلك، تم تقليص قروض الجهاز المصرفي بنحو ملياري درهم إلى مقدار 42.719 مليون. ذلك أن محفظة السندات العمومية تدنت بمبلغ 2.454 مليون، أي بنسبة 7,1 % . وينطوي هذا التطور على تخفيض بلغ 4.577 مليون أو 21,6 % للاكتتابات الحرة التي قامت بها المؤسسات المصرفية بالسوق النقدية، وعلى زيادة 2.123 مليون للموارد برسم الحد الأدنى الالزامي للسندات العمومية الذي ظل يمثل نسبة 35 % من الودائع تحت الطلب لدى البنوك. وبخلاف ذلك، رفع معهد الاصدار من التسهيلات المقدمة للخزينة. وهكذا، فإن التسبيق بمقتضى القانون التأسيسي للبنك المركزي، البالغ 4.446 مليون والذي يمثل عشر الموارد العادية للسنة الماضية، قد تنامى بمقدار 180 مليون، وتم استعماله على امتداد 300 يوم، في حين تزايدت تعبئة السفاتج الجمركية والالتزامات المكفولة بمبلغ 348 مليون. وقد ارتفع مجموع القروض الذاتية لبنك المغرب بمقدار 453 مليون درهم.

وفي المجموع، تكون الخزينة قد خفضت إلتزاماتها ذات الطابع النقدي، بما قدره 1.629 مليون، بينما سبق لها أن زادت من حجمها في نهاية السنتين الماضيتين بما يتجاوز 6 ملايير درهم بالمتوسط.

إن الحدث البارز الذي ميز تنفيذ الميزانية خلال السنة المالية 1990 كان بلا شك يتمثل في التعزيز الملحوظ للموارد، ويعود الفضل في ذلك، في الواقع، إلى الاجراءات المستعجلة، والتكميلية المتخذة في متوسط السنة، وإلى تلقي قدر مهم من الهبات من الخارج. وقد مكن بالفعل، هذا التحسن الملموس من تحقيق مستوى ذي أهمية من الاستثمارات، ومن تحقيق انخفاض في عجز الميزانية وتصفية جزء كبير من مؤخرات الأداء وتقليص ديون الخزينة إزاء النظام البنكي. كما أنه مكن من مواجهة نفقات التسيير التي تزايدت بقدر بالغ، وسمح على الخصوص بتسديد تحملات الدين التي اتضح أن عبئها ما يزال ثقيلا وقاسرا.

ومن جهة أخرى يظهر الضغط الجبائي عاليا نسبيا وغير متساو فيما بين القطاعات الاقتصادية، كما يبدو أنه قد بلغ حدوده القصوى. وتبعا لذلك، يمكن التساؤل حول بعد الاصلاح الجبائي، وبصفة أعم حول مستوى التوفير الذي ينبغي الحفاظ عليه من أجل تأمين حجم من الاستثمار ملائم لهدف التنمية.

تطور النقد

على غرار السنوات الماضية، تم تطبيق السياسة النقدية، خلال هذه السنة أيضا، في إطار الضبط الكمي. وهكذا وضعت التوقعات على أساس الارادة في تعزيز مستوى احتياطيات الصرف وبحسب حاجيات كل من الخزينة العمومية والقطاع الخاص. وفي هذا الصدد تم اعتبار التطور المرتقب لميزان

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الأداءات، وكذا النمو الاقتصادي الحقيقي وارتفاع الأسعار. وأمام التوترات الحادة في الأسعار والضغوط البالغة على الحساب الخارجي، تبنت السلطات النقدية هدفا نقديا إجماليا يقدر بمعدل 10 %. وقد استهدفت، من خلال العمل على هذا النحو، اعتدال الطلب على القروض الذي اتضح أنه كان جد مرتفع خلال السنة الماضية، وإدراكا منها لضرورة تنشيط الصادرات مع تحقيق اعتدال الطلب، فقد أقدمت على خفض القيمة الخارجية للدرهم. وزيادة على ذلك، تواصل العمل بمجموعة الاجراءات المتخذة منذ عدة سنوات، والتي ترتكز من جهة على تحديد ضوابط زيادات كل من الديون على الخزينة والقروض للاقتصاد، ومن جهة ثانية تواصل أيضا الجمع بين الضبط الكمي واللجوء إلى الاحتياطي النقدي وبدرجة أقل استعمال أسعار الفائدة.

وهكذا، وعلى مستوى الأهداف، لم تحد السياسة النقدية عن الحذر والحيطة اللذان تميزت بهما فيما قبل. لكن الارادة كانت أكيدة من أجل مباشرة إصلاح في العمق لكيفية تدخل البنوك والمؤسسات المالية، والتوصل في مراحل متتالية، لاقامة نظام جديد من شأنه أن يدعم بسرعة العمل بقواعد السوق وتحقيق تجميع أفضل للموارد وتوزيعها. وهكذا، ومن ضمن ما تقرر على الخصوص، تحرير كافة أسعار الفائدة تقريبا، سواء منها الدائنة أو المدينة، كما تم الاعلان عن رفع تأطير السلف خلال أوائل سنة 1991. وبالمثل، تقرر إلغاء تدريجيا القيود التي كانت تضغط على التدبير الحر لاستخدامات البنوك وبالمقابل فقد تم أيضا تعزيز إجراءات الاحتراس.

لم تتم مراعاة الهدف النقدي المحدد بالنسبة للسنة، وسجلت الكتلة النقدية زيادة بنسبة 18,5 % من سنة لأخرى. غير أن هذا التجاوز كان إلى حد بعيد نتيجة دخول العملة الأجنبية بما يفوق المستوى المتوقع. إلا أنه تمت مراجعة المبلغ الأقصى للديون على الخزينة من أجل تخفيضه، وذلك بهدف تقليص الفوائض في السيولات التي لن يفوت ذلك التطور أن يتسبب فيها. وعلى النقيض من ذلك لم يكن بالامكان تخفيض القروض المقدمة للاقتصاد، التي تزايدت بوجه خاص في نهاية السنة، وأدى ذلك إلى ارتفاعات متتالية للاحتياطي النقدي، إذ انتقلت نسبته من 11 % إلى 12 % في أكتوبر، ثم إلى 15 % في دجنبر. وفي نهاية الأمر، فإن انتعاش النمو الاقتصادي، ومستوى الطلب الاجمالي قد تسببا في نمو القروض للاقتصاد بما يتجاوز المعايير الموضوعة. كما أن ارتفاع تحويلات مدخرات المغاربة المقيمين بالخارج وتدفق هام للهبات قد أديا إلى تزايد احتياطيات الصرف، بحيث وصلت مستوى يفوق التوقعات بكثير(1).

غير أن أثر هذا التجاوز، على التوازن الخارجي كان معتدلا تقريبا بحيث خفض عجز الحساب الجاري، وكذا على مستوى الأسعار التي أمكن تطويق ارتفاعها. وإضافة إلى ذلك، وفي ظرفية اتسمت بحيوية الإستثمار، وجهت السيولات في جزء منها نحو تعزيز الادخار نظرا لمكافأة ظلت مغرية. وفي نهاية الأمر، لم يتم استعمال إلا جزء من الانشاء النقدي، في تمويل الطلب الاضافي الذي بقي على أي حال مماثلا للمستويات التي وصلها في الماضي.

وقد انتقلت الزيادة في المجموعة النقدية، على أساس ضبطها بمعدل المبالغ الجارية في نهاية كل شهر، من 13,2 % في 1989 إلى 14,6 % في 1990، وتبدو أكثر ارتفاعا من تنامي الدخل الوطني والانفاق الوطني، الذي بلغ على التوالي 12,6 % و 10,8 %. وباعتبار الأصول نصف السائلة بحوزة المقاولات والخواص، التي تزايدت بنسق جد مرتفع، إذ وصل إلى 21,1 %، فإن مجموع السيولات يكون قد سجل توسعا بمعدل 15,5 %، ونتج عن ذلك ارتفاع متزايد لنسبة السيولة. ومع ذلك، وخلافا لما وقع في السنة الماضية، فإن السيولات الجديدة التي أنشئت خلال هذه السنة قد وجهت إلى تقوية الادخار وإلى تكوين الأرصدة أكثر مما عينت للزيادة في الاستهلاك.

المجموعة النقدية

بلغت الموجودات النقدية وشبه النقدية للمقاولات والخواص 114.802 مليون درهم عند نهاية دجنبر 1990 وتنامت بالمقارنة مع السنة الماضية، بما قدره 17.949 مليون درهم أو بنسبة 18,5 % عوض 10.194 مليون أو 11,8 % في العام الماضي. حسب التسلسل الزمني، بلغ نسق تكوين وسائل الأداء 5,7 % إلى غاية شهر ماي، وكان يفوق بقليل نظيره خلال السنة الماضية. وبخلاف ذلك، سجل ابتداء من شهر يونيو تسارع ازداد أهمية خلال الأشهر الموالية، على إثر الارتفاع المتزايد لايرادات العملة الأجنبية وتنامي القروض للاقتصاد. ومن جانبها، لم يكن للديون على الخزينة إلا أثر محدود طوال السنة، على الانشاء النقدي بل وسجلت بعض الانخفاض في نهاية السنة.

وفي هذه الظروف سجلت كل مكونات النقد معدلات ارتفاع سنوية متزايدة. وهكذا فإن نسق تنامي العملة الائتمانية قد انتقل في ظرف سنة من 13,2 % إلى 19,1 %، ومن 10,7 % إلى 19,3 % بالنسبة للعملة الكتابية، ومن 12,8 % إلى 15,9 % فيما يرجع لشبه النقد. وبذلك، تكون تركيبة الكتلة النقدية قد تغيرت بعض الشيء عند نهاية 1990، وتبرز توسع حصة الودائع تحت الطلب من 52,9 % إلى 53,2 %، والأوراق والقطع النقدية من 25,6 % إلى 25,8 % وتقلص نصيب الحسابات والسندات ذات الاستحقاق المحدد من 21,5 % إلى 21 %.

بملايين الدراهم	1988	1989		1990	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %
أ ـ الموجودات النقدية	68.192	76.024	+ 11,5	90.659	+ 19,3
. عملة ائتمانية	21.914	24.814	+ 13,2	29.543	+ 19,1
. عملة كتابية	46.278	51.210	+ 10,7	61.116	+ 19,3
ب ـ شبه العملة	18.467	20.829	+ 12,8	24.143	+ 15,9
ودائع لأجل	18.467	20.829	+ 12,8	24.143	+ 15,9
المجموعة الكلية النقدية (أ + ب) .	86.659	96.853	+ 11,8	114.802	+ 18,5

العملة الائتمانية

تم إحصاء الأوراق والقطع النقدية المكونة للعملة الائتمانية بمبلغ 29.543 مليون درهم، الذي ارتفع بمقدار 4.729 مليون درهم أو 19,1 % عوض 2.900 مليون أو 13,2 % في العام الماضي.

ويبدو الطلب على الأوراق النقدية في تزايد منذ الربع الأول من السنة، خلافا لما يلاحظ عامة من تقلص خلال هذه الفترة. وقد وقع ذلك الارتفاع ابتداء من شهر أبريل الذي صادف حلول شهر رمضان وازداد أهمية من شهر يونيو إلى شتنبر بمناسبة عيد الأضحى، وتسويق محاصيل الحبوب، وتوافد السياح والمواطنين المقيمين بالخارج. وقد تلى حركة تداول الأوراق المالية هذه، التي تعزى بقدر بالغ إلى الصرف اليدوي، وبدرجة أقل إلى اتساع المعاملات، التراجع الموسمي أثناء شهري أكتوبر ونونبر، أما شهر دجنبر فقد تميز كالمعتاد بسحوبات هامة.

واتسم تداول العملة، بالاضافة إلى ذلك، بإصدار ورقة نقدية من فئة 200 درهم، مثلت حصتها نسبة 7,8 % ضمن القيمة الاجمالية للعملة الائتمانية. ونتيجة ذلك فإن حصص باقي الفئات ذات المبلغ المرتفع، قد تقلصت من 86,6 % إلى 80,6 % بالنسبة لأوراق 100 درهم ومن 9,9 % إلى 8,5 % فيما يرجع لأوراق 50 درهم.

العملة الكتابية

تتألف العملة الكتابية من مجموع الحسابات تحت الطلب الدائنة، وقد بلغت 61.116 مليون درهم فتزايدت بمقدار 9.906 مليون أو 19,3 % عوض 4.932 مليون أو 10,7 % عند نهاية السنة الماضية. وبعد أن كان توسع العملة الكتابية معتدلا طوال الستة أشهر الأولى حيث بلغ في آخر الفترة 7,5 %، تم إحراز زيادة قدرها ثلاثة أخماس خلال النصف الثاني من السنة على إثر تضافر نمو كل من القروض للاقتصاد ونفقات الخزينة.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 41 إلى 50

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1988	1989		1990	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %
الودائع تحت الطلب لدى النظام المصرفي .	**41.603**	**45.727**	**9,9 +**	**55.279**	**20,9 +**
ـ ودائع لدى بنك المغرب	861	1.017	18,1 +	1.108	8,9 +
ـ ودائع لدى البنوك	40.742	44.710	9,7 +	54.171	21,2 +
ودائع لدى المحاسبين العموميين ...	**4.675**	**5.483**	**17,3 +**	**5.837**	**6,5 +**
مجموع العملة الكتابية	**46.278**	**51.210**	**10,7 +**	**61.116**	**19,3 +**

الودائع تحت الطلب لدى النظام المصرفي

بلغت الحسابات التي تم تكوينها لدى النظام المصرفي 55.279 مليون درهم وتزايدت بها قدره 9.552 مليون أو 20,9 % في نظير 4.124 مليون أو 9,9 % سنة من قبل.

ووصل حجم الودائع تحت الطلب لدى بنك المغرب إلى 1.108 مليون درهم فاتسع بمبلغ 91 مليون أو 8,9 %" مقابل 156 مليون أو 18,1 %" في العام السابق.

وكانت الحسابات تحت الطلب المفتوحة لدى البنوك بمبلغ 54.171 مليون درهم، قد تنامت بمقدار 9.461 مليون أو 21,2 %" عوض 3.968 مليون أو 9,7 %" في نهاية السنة الماضية. ومثلت حسابات الشيكات، بمبلغ 28.143 مليون درهم نسبة 52 %" من مجموع الودائع تحت الطلب، بعد أن تزايدت بمبلغ 4.814 مليون أو 20,6 %" بدل 2.266 مليون أو 10,8 %" . كما أن ودائع المواطنين القاطنين بالخارج التي كانت محدودة في مقدار 212 مليون درهم أو 2 %" خلال 1989 ، قد شهدت أثناء هذه السنة اتساعا ملموسا قدره 2.575 مليون أو 23,3 %" ، بحيث انتقل مجموعها إلى 13.605 مليون، أي 48,3 %" من المبلغ الاجمالي لحسابات الشيكات. وقد تحققت 58 %" من هذه الزيادة خلال الأربعة أشهر الأولى من السنة، قبل خفض سعر الصرف الذي تقرر في شهر ماي.

تشكل الحسابات الجارية الدائنة ربع الودائع وقد كان قدرها أي 13.825 مليون درهم، في ارتفاع بالغ وصل إلى 2.422 مليون أو 21,2 %" مقابل 338 مليون أو 3,1 %" فقط في السنة الماضية. وقد تم إحراز الزيادة الملاحظة سنة 1990 بما يتجاوز الثلثين خلال شهر دجنبر وحده، وتعكس اليسر الحاصل في خزائن المقاولات، والناتج على الخصوص عن التسديدات التي أدتها الدولة.

ووصل مجموع الحسابات على دفاتر إلى 9.454 مليون فمثل 17,5 %" من إجمالي الودائع تحت الطلب في نظير 17,1 %" عند نهاية 1989 . وتوفر هذه الودائع مكافأة بمعدل 8,5 %" وقد سجلت من جديد نموا ملموسا قدره 1.825 مليون أو 23,9 %" ، وهو مماثل لنظيره في السنة الماضية.

أما باقي الحسابات الدائنة، فقد ارتفعت إلى 2.749 مليون درهم، بمبلغ 400 مليون أو ما نسبته 17 %" بينما كانت في انخفاض قدره 105 مليون أو 4,3 % في العام الماضي.

الودائع تحت الطلب لدى المحاسبين العموميين

أدرجت الحسابات تحت الطلب المفتوحة من لدن المقاولات والخواص لدى المحاسبين العموميين، بمبلغ 5.837 مليون درهم واتسعت بها قدره 354 مليون أو 6,5 % في نظير 808 مليون أو 17,3 %" في نهاية السنة السابقة. وينطوي هذا التطور على ارتفاع الودائع التي استدت للخزينة العمومية، من 4.077 مليون إلى 4.417 مليون، وعلى شبه ركود، عند مستوى 1.420 مليون للايداعات لدى مركز الشيكات البريدية.

شبه العملة

تتكون الحسابات والسندات ذات الاستحقاق المحدد بنسبة الثلث من أموال المواطنين القاطنين بالخارج، وقد بلغت في المجموع 24.143 مليون درهم. ويبدو ارتفاعها السنوي، بما قدره 3.314 مليون أو 15,9 % عوض 2.362 مليون أو 12,8 %" سنة من قبل، دون اتساع الموجودات النقدية الذي وصل إلى 19,3 % . وللزيادة في اجتذاب التوظيفات المتمثلة في شبه النقد، تقرر في شهر يوليوز تحرير معدلات الفائدة المقدمة لفائدة مجموع آجال الاستحقاق، ما عدا الودائع لأمد ثلاثة أشهر التي ظلت مكافأتها محدودة في معدل أدناه 8,5 % .

سيولة الاقتصاد

تشتمل سيولة الاقتصاد، زيادة على مكونات الكتلة النقدية، على الودائع لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والايداعات بالقرض العقاري والسياحي وبالبنك الوطني للانماء الاقتصادي، وكذا على الأصول التي يمكن تحويلها بسهولة إلى وسائل أداء فوري، كالودائع لدى صندوق التوفير الوطني، وأذينات الخزينة واقتناء المقاولات والخواص «لأوراق الخزينة».

وقد وصل مجموع السيولات، كما تم ضبطها على هذا النحو، إلى حجم سنوي متوسط قدره 122.463 مليون درهم، واتسع في ظرف سنة بمقدار 16.397 مليون أو 15,5 %" عوض 12.006 مليون أو 12,8 % في العام الماضي.

بملايين الدراهم وبالمتوسط في نهاية الأشهر	1988*	1989*		1990	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %
أ ـ المجموعة النقدية	81.309	92.074	13,2 +	105.523	14,6 +
المتيسرات النقدية	64.130	72.268	12,7 +	83.315	15,3 +
شبه العملة	17.179	19.806	15,3 +	22.208	12,1 +
ب ـ الأصول السائلة	12.751	13.992	9,7 +	16.940	21,1 +
مجموع السيولات (أ+ب)	94.060	106.066	12,8 +	122.463	15,5 +
الناتج الداخلي الاجمالي	180.481	190.010	5,3 +	208.713	9,8 +
الدخل الوطني الاجمالي	184.862	192.884	4,3 +	217.213	12,6 +
الانفاق الوطني الاجمالي	180.537	198.365	9,9 +	219.739	10,8 +
معدل سيولة الاقتصاد					
. المتيسرات النقدية / الناتج الداخلي الاجمالي	35,5	38		39,9	
. شبه النقد + الأصول السائلة / الناتج الداخلي الاجمالي	16,6	17,8		18,8	
السيولات / الناتج الداخلي الاجمالي .	52,1	55,8		58,7	
السيولات / الدخل الوطني الاجمالي ..	50,9	55		56,4	
السيولات / الانفاق الوطني الاجمالي .	52,1	53,5		55,7	

(*) أرقام مصححة.

وبالمقابل، ارتفع كل من الدخل الوطني والانفاق الوطني بنسقين أقل سرعة، وهما 12,6 %" و 10,8 % ؛ ونتيجة لذلك، فإن نسبتي السيولات إلى هذين العنصرين يتضح أنهما اتسعتا من جديد كما يتجلى من خلال العمليات الحسابية المدرجة في الجدول أعلاه.

ومع ذلك، وعلى نقيض ما وقع في السنة الماضية، فإن نمو السيولات هذه السنة كان له مفعول محدود على ارتفاع الانفاق. وهكذا أمكن التحكم في تردي العجز في موارد السلع والخدمات، كما تم تطويق الزيادة في الأسعار الداخلية. ذلك أن السيولات المصدرة بنسبة 15,5 % قد وجهت إلى تمويل المعاملات، التي تنامت بمعدل 10,8 % بقدر أقل مما خصص لتعزيز الأرصدة المالية ويدل على ذلك انخفاض مؤشر سرعة تداول الموجودات النقدية، من 82,5 % إلى 80,8 % ، وكذا نمو التوفير الذي يتجلى في زيادة بمعدل 21,1 % للقسط الأكثر استقرارا من السيولات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مقابلات الكتلة النقدية

لقد نجم الانشاء النقدي الاضافي خلال 1990 في حدود أربعة أخماس تقريبا، عن الاتساع الاستثنائي للأصول من العملة الأجنبية، وبحصة تفوق الربع، عن الزيادة في القروض للاقتصاد في حين سجل انخفاض في الديون على الخزينة.

ونتيجة لذلك، تغيرت تركيبة مقابلات المجموعة النقدية بقدر ملموس بحيث أبرزت اتساعا لم يسبق له مثيل في حصة الموجودات الخارجية، التي انتقلت من 7,8 % إلى 18,6 % في ظرف سنة، وتقليصا حادا للأهمية النسبية للديون على الخزينة بحيث تدنت من 51,6 % إلى 42,8 % ، وتراجع نصيب القروض للاقتصاد من 40,6 % إلى 38,6 % . وتؤكد هذه النتيجة، التي سعت السلطات النقدية لتحقيقها، التوجه الهادف إلى إعادة الحساب الخارجي إلى وضعية قابلة للدوام وإلى الحد، بقدر الامكان، من التمويل ذي الطابع النقدي لعجز الخزينة.

بملايين الدراهم	1988	1989		1990	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %
صافي الموجودات الخارجية ...	7.519	7.542	+ 0,3	21.061	+ 179,2
الديون على الخزينة	44.508	50.185	+ 12,8	48.556	- 3,2
منها: ديون بنك المغرب	9.644	10.249	+ 6,3	10.702	+ 4,4
محفظة السندات العمومية .	30.158	34.417	+ 14,1	31.963	- 7,1
القروض للاقتصاد	35.520	39.422	+ 11	43.874	+ 11,3
مجموع المقابلات	87.549	97.149		113.491	
عناصر أخرى	- 888	- 296		+ 1.311	

الموجودات الخارجية

بعد أن سجل ركودا خلال 1989 ، تميز مبلغ الموجودات الخارجية الصافية، هذه السنة، منذ أوائلها بارتفاع متزايد إلى غاية شهر دجنبر حيث بلغت احتياطيات الصرف 21.061 مليون درهم. وبهذا القدر، تبدو في اتساع مرتفع بصفة استثنائية وصل إلى 13.519 مليون. وبمجموع 16.599 مليون درهم، ارتفعت الأصول التي هي بحوزة بنك المغرب لوحدها. كما أن موجودات البنوك، المتمثلة أساسا في الديون الناشئة عن الخارج قد بلغت 4.462 مليون درهم، أي بزيادة 871 مليون. وكانت إعادة تكوين الأصول هذه، ناتجة عن انتعاش تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وعن المساعدات الخارجية المقدمة للخزينة وكذا عن الكسب الناجم عن إعادة الجدولة، وقد مكنت من اتساع حجم احتياطيات الصرف إلى ما يساوي أربعة أشهر ونصف من قيمة استيراد السلع عوض أقل من شهرين في العام الماضي.

غير أن تعزيز الموجودات الخارجية والذي كان أهم من الذي برمج في بداية السنة، لم يفته أن يمارس أثرا توسعيا على المجموعة النقدية، التي سجلت زيادة فاقت بكثير الهدف المحدد.

الديون على الخزينة

بلغت الالتزامات ذات الطابع النقدي للخزينة 48.556 مليون وسجلت انخفاضا قدره 1.629 مليون أو 3,2 % ، الذي يتناقض والارتفاع الذي وصل إلى 5.677 مليون أو 12,8 % والحاصل في السنة السابقة. وهكذا، وبعد أن اتسعت خلال الثلث الأول من السنة تقلصت الديون على الخزينة في شهر ماي وظلت مستقرة إلى غاية نهاية شهر دجنبر حيث تراجعت من جديد. ذلك أن الخزينة العمومية، التي تضائل عجزها، كان لزاما عليها أن تخفض من التجاءاتها للنظام المصرفي، خاصة وأنها استفادت من قروض خارجية هامة، مما قلص بعض الشيء الأثر التوسعي للايرادات من العملة الأجنبية على الانشاء النقدي.

ولما تنامت التسهيلات المقدمة مباشرة من لدن بنك المغرب بما قدره 453 مليون أو 4,4 % إلى 10.702 مليون درهم، تم تخفيض استدانة الخزينة بإزاء البنوك التي أصبحت ديونها تمثل 32.017 مليون درهم بعد أن تقلصت بمبلغ 2.436 مليون أو 7,1 % . وبالفعل، ينطوي هذا التطور على انخفاض الاكتتابات الحرة بمبلغ 4.577 مليون ليصل إلى 16.612 مليون، وعلى توسع المحفظة الدنيا الالزامية بمقدار 2.123 مليون ليصل إلى 15.351 مليون، التي مازالت تشكل 35 % من الايداعات تحت الطلب لدى البنوك.

أحصيت أرصدة المقاولات والخواص لدى المحاسبين العموميين بمقدار 5.837 مليون درهم وتنامت بمبلغ 354 مليون أو 6,5 % عوض 808 مليون أو 17,3 % في نهاية السنة الماضية. وضمن هذه المجموعة كانت الحسابات المفتوحة لدى الخزينة البالغة 4.417 هي الوحيدة التي تزايدت بما قدره 340 مليون أو 8,3 % ، في حين لم يطرأ أي تغير يذكر، على الودائع تحت الطلب المسندة إلى مركز الشيكات البريدية، وقدرها 1.420 مليون.

القروض المقدمة للاقتصاد

ارتفعت القروض المقدمة للاقتصاد والممولة من موارد نقدية، إلى 43.874 مليون درهم بعد أن تزايدت بمبلغ 4.452 مليون أو 11,3 % عوض 3.902 مليون أو 11 % خلال العام الماضي. ونظرا لكون التسهيلات الممنوحة من لدن بنك المغرب والتي بلغت 9.779 مليون، لم تسجل إلا زيادة محدودة في 156 مليون أو 1,6 % مقابل 1.151 مليون أو 13,6 % في السنة الماضية، فإن التطور الملاحظ خلال 1990 يعزى إلى القروض الممولة من طرف بنوك الودائع التي وصلت إلى 34.095 مليون، إثر اتساع قدره 4.296 مليون أو 14,4 % في نظير 2.751 مليون أو 10,2 % في 1989 .

إن التسهيلات المصرفية، التي ظلت مستقرة خلال الثلث الأول من السنة، قد سجلت ابتداء من شهر ماي ارتفاعا بدون انقطاع إلى غاية شهر دجنبر حيث اتضح أنه كان متجاوزا للضابط المحدد من قبل. ذلك أن الطلب على القروض المصرفية، ظل عاليا جدا، سواء لمواجهة حاجيات خزائنها أو لتمويل الاستثمارات، وهذا، رغم الارتفاع الملموس لوسائل التمويل الأخرى، والتي قامت المقاولات بتعبئتها في إطار «أوراق الخزينة» ولدى المؤسسات المالية المتخصصة، بغض النظر عن إعادة تكوين خزائنها، خاصة عقب التسديدات الهامة من متأخرات الأداء بذمة الخزينة.

عناصر مختلفة

وصل مجموع الموجودات النقدية وشبه النقدية إلى 114.802 مليون درهم عند نهاية شهر دجنبر، بينما بلغت مقابلاتها، في نفس الفترة، ما قدره 113.491 مليون درهم. ويمثل الفارق بين هذين المبلغين، وقدره 1.311 مليون درهم، فائض الموارد النقدية للنظام المصرفي بالنسبة للاستخدامات من نفس القبيل.

الائتمان

اتسمت سياسة الائتمان مجددا خلال سنة 1990 بمواصلة العمل بالمراقبة الكمية المباشرة لبعض القروض، وذلك كإجراء مرافق للجهود الرامية إلى إعادة إقرار التوازنات الأساسية. بيد أنه تم الاعلان عن تحرير أسعار الفائدة ابتداء من نهاية السنة ورفع تأطير القروض في بداية سنة 1991 ، وكذا عن الالغاء التدريجي لاستخدامات البنوك الالزامية وتعزيز التدابير الاحتياطية.

وصل مجموع القروض المقدمة للاقتصاد في نهاية سنة 1990 إلى 75.728 مليون درهم، وأسفر عن توسع بمقدار 9.780 مليون أو 14,8 % مقابل 7.098 مليون أو 12,1 % سنة من قبل. وضمن هذا المجموع مثلت القروض الممنوحة من لدن المؤسسات المالية المتخصصة 27.337 مليون والقروض الموزعة من لدن بنك المغرب والبنوك التجارية 48.391 مليون. وزيادة على ذلك، انتقل مبلغ أوراق الخزينة المكتتب فيها من لدن المقاولات والخواص إلى 6.139 مليون. وهكذا، وباعتبار هذه الأوراق فإن المبلغ الاجمالي للقروض المقدمة للاقتصاد وصل إلى 81.867 مليون، منها 35 % في شكل قروض خاضعة للتأطير، وشكل 39,2 % من الناتج الداخلي الاجمالي مقابل 37,3 % عند نهاية السنة الماضية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

سياسة الائتمان

تم تطبيق المراقبة الكمية المباشرة للقروض دون انقطاع خلال الفترة الممتدة ما بين يونيو 1976 ودجنبر 1990 . وقد كان العمل بهذا النظام طيلة هذه الفترة التي تناهز خمس عشرة سنة يعكس الحرص على الحد من الضغوط التضخمية، وذلك بالتأثير على أحد المصادر الرئيسية للانشاء النقدي. ذلك أنه إزاء تدهور التوازنات الأساسية صار من الضروري ضبط وتيرة تكوين السيولات ومن خلالها الطلب وفقا لتطور الطاقة الانتاجية وحسب إمكانيات اللجوء للتمويل الخارجي التي ترتبط فضلا عن ذلك إلى حد بعيد بانعكاسات الظرفية العالمية.

وفي هذه الظروف، برز نظام التأطير كأداة فعالة لتفادي التوسع السريع للقروض ولتقويم التجاوزات المحتملة. وزيادة على ذلك، تبين أن التأطير سهل الاستعمال بالنسبة للسلطات النقدية وسهل التدبير على صعيد البنوك.

غير أن العمل بنظام التأطير خلال هذه الفترة الطويلة لم يفته أن يخلف آثارا ضارة تزايدت مع مرور الزمن. وبالفعل، فبالاضافة إلى كونه يجمد وضعيات البنوك ويحد من نشاط المؤسسات الأكثر فعالية، فإن التأطير يشكل مصدر اختلالات على مستوى مسالك التمويل نتيجة لتقنين القروض الذي ينطوي عليه، ويشجع المقترضين التقليديين على حساب المقاولات الصغرى والمتوسطة خاصة منها التي تم إنشاؤها حديثا. ومن جهة أخرى، تقلصت فعالية التأطير بشكل تدريجي تحت تأثير التدابير الانتقائية التي استثنت من مجال تطبيقه القروض برسم الاستثمار والتصدير وبفعل بروز مسالك جديدة للتمويل. وهكذا، لم تكد حصة السلفات المؤطرة تفوق 35 % من مجموع التسهيلات الممنوحة للمقاولات في نهاية دجنبر 1990 .

ونظرا لهذه المضار والسلبيات ونتيجة للتقدم الذي تم تحقيقه خلال السنوات الأخيرة في مجال الحد من الاختلالات وإعادة تكوين الموجودات من العملات الأجنبية فقد تجلت ضرورة رفع التأطير، خاصة وأن الابقاء عليه يتعارض في جوهره مع الاجراءات المتخذة في إطار الاصلاح المالي.

وهكذا شكلت سنة 1990 سنة انتقالية تم خلالها اتخاذ التدابير التي تمهد لرفع تأطير القروض في يناير 1991 ، والتي سيرتبط بها نجاح هذه السياسة الجديدة. وفي هذا الصدد، تقرر تحرير أسعار الفائدة وتعزيز دور السوق النقدية بتوسيعها لتشمل متعاملين آخرين إلى جانب البنوك وبتنويع الأدوات المستعملة بها، كما تقررت الزيادة من فعالية تغيير الاحتياطي النقدي من طرف البنك المركزي، وذلك بالرفع من معدله الأقصى إلى 25 % من الودائع تحت الطلب و 10 % من الودائع لأجل. وبالاضافة إلى ذلك، تم إقرار عدة تدابير احتياطية من ضمنها تحديد معامل توزيع المخاطر بشكل أفضل وخفض معدله من 10 % إلى 7 % ، وكذا الرفع من الحد الأدنى لراسمال البنوك من 15 مليونا إلى 100 مليون درهم.

وفضلا عن ذلك، ستتم مواصلة هذا النهج خلال السنوات المقبلة من خلال الالغاء التدريجي للاستخدامات الالزامية للبنوك وفق برنامج محدد وبواسطة إقرار معاملين للملاءة والسيولة أكثر ملاءمة. وبالفعل، حرصت السلطات النقدية على الاقرار التدريجي لنظام للمراقبة غيرالمباشرة للقطاع البنكي ولسوق نقدية حقيقية تتم من خلالها تلبية حاجيات التمويل سواء على مستوى الخزينة العمومية أم بالنسبة للقطاع الخاص طبقا لنفس الشروط. وعلى هذا الأساس، فإن السلطات النقدية تظل واعية بالمخاطر التي ينطوي عليها إصلاح بمثل هذه الأهمية. خاصة وأن الطلب على القروض يظل حادا، ونظرا لاحتمال بروز بعض الصعوبات فيما يتعلق باستعمال الأدوات الجديدة ووجود نزعة طبيعية للتحفظ إزاء التغيير لدى الاقتصاديين. لذا تم تحديد المراحل بهدف تفادي حصول قطيعة جذرية، ومن أجل ضمان انتقال تدريجي غير قاسر بقدر الامكان.

مراقبة السلف

كان الهدف المحدد بالنسبة لسنة 1990 يرمي إلى تعزيز الموجودات من العملات الأجنبية والتقليص من التمويل ذي الطابع النقدي لعجز الخزينة وإلى تزايد القروض البنكية الموجهة للاقتصاد الخاضعة للتأطير بنسبة 8 % حيث أن القروض الأخرى غير مقننة. وقد كان هذا الهدف يندرج ضمن توسع قدره 10 % في المجموعة النقدية يتلاءم مع نمو الناتج الداخلي الاجمالي بالأسعار الجارية من أجل الاسهام في تخفيف الضغوط على مستوى كل من الأسعار الداخلية والتجارة الخارجية.

غير أن القروض الخاضعة للتأطير سجلت تزايدا بمقدار 1.815 مليون حيث وصلت عند نهاية سنة 1990 إلى 28.839 مليون، وهو مبلغ يفوق الحد الأقصى المقرر. وبالفعل فإن الطلب على القروض البنكية لتغطية حاجيات التمويل الآنية بدا قويا بالرغم من أن المقاولات استفادت من تسديد مبالغ هامة برسم متأخرات الدولة وعبأت موارد في ارتفاع محسوس في سوق أوراق الخزينة. وموازاة مع ذلك، بلغت القروض الممنوحة خارج التأطير 12.160 مليون درهم، في تزايد قدره 3.244 مليون أو 36,4 % ، ووصلت حصتها ضمن مجموع التسهيلات البنكية حوالي 30 % . ويعزى هذا التطور إلى الابقاء على تدابير انتقائية تتعلق بالقروض التفضيلية التي سجلت توسعا قويا.

وفي المجمل، وصل مبلغ القروض البنكية الموزعة إلى 40.999 مليون درهم في ارتفاع قدره 5.059 مليون أو 14,1 % مقابل 3.914 مليون أو 12,2 % عند نهاية سنة 1989 .

التأثير على السيولة

حرص البنك المركزي على ضبط تطور خزائن البنوك بواسطة إجراءات ترمي على الخصوص إلى امتصاص السيولة الزائدة، وذلك بهدف الحد من التجاوزات على صعيد القروض ومن أجل إرغام البنوك على التقيد بالمعايير المحددة في هذا الصدد.

وهكذا، انتقل معدل الاحتياطي النقدي من 7 % في دجنبر 1988 إلى 11 % في السنة التالية، ثم تم رفعه إلى 12 % في أكتوبر 1990 وإلى 15 % في دجنبر. وقد ترتبت عن هذه الزيادات اقتطاعات من الخزائن البنكية في حدود 2,2 مليار درهم، مما مكن من معادلة التأثير التوسعي الاجمالي الذي مارسته العوامل الأخرى المؤثرة على السيولة البنكية، خاصة منها المداخيل من العملات الأجنبية.

وبالاضافة إلى ذلك، تم خلال سنة 1990 الرفع من 3 % إلى 4 % في أكتوبر، ثم إلى 5 % في دجنبر من معامل الاحتفاظ المتعلق بالدين المترتب على الخارج الذي تم اعتماده في سنة 1989 ، وذلك من أجل الحد من التجاء البنوك إلى معهد الاصدار.

وبالفعل، تراجعت التسهيلات التي يمنحها بنك المغرب للبنوك، في المتوسط، من 11,8 مليار درهم إلى 10,5 مليار من سنة لأخرى، وكانت مكونة في حدود 6,7 مليار من تدخلاته في السوق النقدية. بيد أنه باستثناء تعبئة مبلغ 6,5 مليار في المتوسط تلقائيا على شكل أذينات لأجل قصير تم الاكتتاب فيها سابقا لتغطية حاجيات الخزينة العمومية، فإن العمليات المنجزة في هذه السوق ظلت محدودة كما كان عليه الأمر سنة 1989 وهمت مبلغا قدره 187 مليون درهم. وتبرهن هذه الوضعية التي تعكس عدم وجود ضغوط على مستوى الخزائن البنكية، بالرغم من التدابير الهادفة إلى تعزيز دور السوق النقدية، على الأهمية التي لازالت تكتسيها إعادة الخصم ضمن مسالك التمويل. وهكذا وصل مجموع التسهيلات بمعدلات ثابتة إلى 3,7 مليار في المتوسط، وشمل تعبئة القروض من أجل التصدير في حدود 3,2 مليار والقروض لأمد متوسط بمبلغ 349 مليون والتسهيلة برسم تسويق الحبوب في حدود 105 مليون درهم.

التأثير بواسطة أسعار الفائدة

بعد أن عرفت أسعار الفائدة الدائنة والمدينة تعديلات متعددة نسبيا خلال السنوات الأخيرة، تم تحريرها بشكل شبه كامل بهدف إعطائها دورا أكثر فعالية في عملية تخصيص الموارد. ويهدف هذا التوجه الذي يندرج ضمن إلغاء التقنين في إطار إصلاح النظام البنكي والمالي إلى إخضاع كل من توزيع القروض وتجميع الودائع إلى آليات السوق. ذلك أن تحديد المعدلات الذي جرى به العمل من قبل قد حصر المنافسة ولم يمكن من تحقيق تلاؤم أمثل بين العرض والطلب على الموارد المالية والاسهام بفعالية في إعادة إقرار التوازنات الاقتصادية الأساسية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وقد تم تحرير المعدلات الدائنة باستثناء المعدلات الممنوحة للحسابات على دفاتر والسندات والحسابات لمدة 3 أشهر التي ظلت محددة في 8,5 % بهدف استعمالها كمرجع بالنسبة للحسابات المجزية الأخرى. كما تم تحرير المعدلات المدينة المطبقة من لدن البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة ابتداء من أكتوبر 1990 فيما يتعلق بالقروض التي تفوق مدتها سنتين وابتداء من يناير 1991 بالنسبة للقروض لأجل قصير. غير أنه من أجل تفادي مخاطر التجاوز المرتبطة بكل إصلاح، تقرر أن لا تفوق المعدلات التي تم تحريرها بأكثر من الثلث المعدل المتوسط للمزايدات على أذينات الخزينة لمدة سنة خلال الثلاثة أشهر السابقة. ورغم ذلك لم يتم تغيير النظام التفضيلي المطبق على صعيد كل من التصدير والاستثمار وتسويق الحبوب، وظل يتميز بالابقاء على معدلات تفضيلية سواء على مستوى توزيع القروض أم بالنسبة لتعبئتها لدى البنك المركزي [1].

وإزاء الطلب الذي ظل قويا تصاعدت المعدلات المدينة كما كان منتظرا، بينما رفع البنك المركزي معدلات تدخلاته في السوق النقدية بمقدار نصف نقطة لتصل في المتوسط إلى 11,60 % بالنسبة لآجال الاستحقاق التي تصل إلى يوم واحد وثلاثة أيام أو سبعة أيام. أما المعدلات الدائنة فقد ظلت موجبة إلى حد بعيد حسب القيمة الحقيقية على الرغم من ارتفاع الأسعار.

المؤسسات الموزعة للقرض

البنوك

عند نهاية دجنبر 1990 وصل مجموع الحصيلة الاجمالية للبنوك الخمسة عشر إلى 110,5 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 9,6 مليار أو 9,5 % مقابل 12,6 مليار أو 14,3 % سنة من قبل. وضمن هذا المجموع، تراجعت حصة المؤسستين الأوليين في ظرف سنة من 51,2 % إلى 47,8 % ، بينما ارتفعت حصة البنوك الستة المتوسطة من 42,2 % إلى 44,5 % وتصاعد نصيب البنوك الصغرى من 6,6 % إلى 7,7 % .

مبلغ الحصيلة بملايير الدراهم	عدد البنوك		مجموع الموازنات		النسبة المائوية ضمن المجموع	
	1989	1990	1989	1990	1989	1990
20 فأكثر	2	2	51,7	52,8	51,2	47,8
من 5 إلى 20	6	6	42,6	49,1	42,2	44,5
أقل من 5	7	7	6,6	8,6	6,6	7,7
المجموع	15	15	100,9	110,5	100	100

تواصل توسع شبكة البنوك في سنة 1990 وتم فتح 45 وكالة جديدة. وبذلك وصل عددها إلى 889 وكالة. ولازالت الوكالات تتمركز بما يفوق النصف على الساحل الأطلسي. وتتوفر مدينة الدار البيضاء وحدها على 28 % من الشبابيك وثلث المبلغ الاجمالي للودائع البنكية.

التطور العام للموارد والاستخدامات

وصل مبلغ الموازنة المجمعة للبنوك المسجلة والقرض الشعبي إلى 95 مليار درهم عند مختتم شهر دجنبر 1990 ، وتزايد بها قدره 7,4 مليار و 8,5 % عوض 11,7 مليار أو 15,5 % سنة من قبل. ويشمل هذا التطور خاصة على صعيد الاستخدامات ارتفاعا قدره 5 ملايير بالنسبة للقروض و 2,6 مليار فيما يتعلق بحسابات الاحتياطيات و 1,2 فيما يخص محفظة السندات، كما ينطوي على انخفاض بمبلغ 2,3 مليار في الديون على الخزينة. وعلى صعيد الموارد سجل توسع قدره 9,5 مليار في الودائع تحت الطلب و 3,3 مليار في الودائع لأجل، كما لوحظ تقلص بمبلغ 6,6 مليار في التجاءات البنوك إلى معهد الاصدار [1].

(1) يرجع للملحقات الاحصائية 55 و 56 و 57.

(1) يرجع للملحق الاحصائي 51.

استخدامات وموارد البنوك التجارية

بملايين الدراهم	نهاية 1989	نهاية 1990	التغيرات المبالغ	التغيرات %	بملايين الدراهم	نهاية 1989	نهاية 1990	التغيرات المبالغ	التغيرات %
الاستخدامات					**الموارد**				
الموجودات السائلة وحساب الاحتياطيات	5.233	7.828	+ 2.595	+ 49,6	الرساميل والاحتياطيات	5.449	6.491	+ 1.042	+ 19,1
الديون على الخزينة	34.308	31.967	– 2.341	– 6,8	المخصصات	580	847	+ 267	+ 46
منها :					الودائع تحت الطلب	44.710	54.171	+ 9.461	+ 21,2
ـ محفظة السندات العمومية	(34.272)	(31.913)	(– 2.359)	(– 6,9)	الودائع لأجل	20.829	24.143	+ 3.314	+ 15,9
ـ الودائع	(36)	(54)	(+ 18)	(+ 50)	الالتزامات الخارجية	1.027	1.819	+ 792	+ 77,1
القروض للاقتصاد	35.940	40.999	+ 5.059	+ 14,1	مساعدات معهد الاصدار	12.492	5.862	– 6.630	– 53,1
منها :					مساعدات المؤسسات المالية				
ـ تسليفات للمؤسسات المالية المتخصصة	(377)	(269)	(– 108)	(– 28,6)	المتخصصة	–	30	+ 30	+ 100
السندات بالمحفظة	8.564	9.721	+ 1.157	+ 13,5	(سندات مودعة لضمان)				
الموجودات الخارجية[1]	912	1.521	+ 609	+ 64,8	موارد مختلفة صافية	2.488	1.663	– 825	– 33,2
التعقيرات	2.618	2.990	+ 372	+ 14,2					
المجموع	87.575	95.026	+ 7.451	+ 8,5	المجموع	87.575	95.026	+ 7.451	+ 8,5

(1) باستثناء الديون على الخارج المدمجة ضمن القروض للاقتصاد.

الاستخدامات

وصل مجموع القروض المقدمة من لدن البنوك إلى حوالي 41 مليار درهم وتزايد بها قدره 5 ملايير أو 14,1 % مقابل 3,9 مليار أو 12,2 % عند نهاية السنة السابقة. وارتفعت حصة هذه القروض ضمن مجموع الاستخدامات من 41 % إلى 43,1 % . وبلغت القروض للخزينة الممنوحة في حدود 58,3 % على شكل تسهيلات الصندوق 19,7 مليار، وهو مبلغ في تزايد بها قدره مليار درهم أو 5,4 % . ووصل مبلغ القروض الأخرى المقدمة في الجزء الأوفر منها خارج التأطير إلى 21,2 مليار وتوسع بمقدار 4 ملايير وبوتيرة مرتفعة قدرها 23,5 % . وبالفعل، ارتفعت قروض التجهيز بأكثر من النصف والتسهيلات المقدمة لقطاع التصدير ب 21,7 % والسلفات الممنوحة لقطاع السكنى بـ 13,5 % .

ومن جهة أخرى، فإن الحد الأدنى لمعاملي الاستخدامات الاجبارية المحدد في 5,5 % من المستوجبات بالنسبة للقروض المتوسطة الأجل القابلة لاعادة الخصم وفي 6 % فيما يتعلق بالسلفات العقارية قد تمت مراعاته من لدن غالبية البنوك [1].

(1) يرجع للملحق الاحصائي 53.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبلغت القروض المقدمة للخزينة العمومية من لدن البنوك حوالي 32 مليار وشكلت 33,6 % من استخدامات البنوك مسجلة انخفاضا قدره 2,3 مليار أو 6,8 % مقابل ارتفاع بمبلغ 4 ملايير أو 13,6 % سنة من قبل. ووصل المبلغ برسم الحد الأدنى الاجباري الذي يساوي 35 % من المستوجبات تحت الطلب إلى 15,3 مليار، أي بارتفاع قدره 2,1 مليار. وبخلاف ذلك، بلغت الاقتناءات من الأذينات بالسوق الحرة 16,6 مليار وبدت في انخفاض قدره 4,4 مليار نتيجة للتسديدات التي قامت بها الخزينة في إطار البرنامج المحدد في هذا الصدد.

أما محفظة السندات الخاصة والعمومية بحوزة البنوك فقد بلغت 9,7 مليار درهم وتزايدت بمقدار 1,1 مليار أو 13,5 % على إثر تنامي الاكتتابات في الأذينات التي يصدرها كل من البنك الوطني للانماء الاقتصادي والقرض العقاري والسياحي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

وأخيرا، وصل مجموع الموجودات السائلة وحسابات الاحتياطيات إلى 7,8 مليار من الدراهم وتزايد بها قدره 2,6 مليار أو 49,6 % . ويعزى هذا التطور إلى الزيادات التي طرأت على معدل الاحتياطي النقدي.

الموارد

بلغ مجموع الودائع تحت الطلب ولأجل 78,3 مليار درهم وبدا في تزايد بها قدره 12,8 مليار أو 19,5 % عوض 6,3 مليار أو 10,7 % سنة من قبل. وشكلت الودائع المجزية التي ارتفعت بمبلغ 5 ملايير أو 18,1 % ، 43 % من المجموع مقابل 43,4 % في نهاية دجنبر 1989 .

وقد راعت البنوك إلى حد بعيد معامل السيولة الذي يحدد نسبة تساوي في الحد الأدنى 60 % ما بين الأصول السائلة والقابلة للتحصيل من جهة والمستوجبات عند الطلب ولأجل لا يتعدى أربعة أشهر من جهة أخرى، والذي بلغ 79 % بالمتوسط الشهري.

وتعززت الأموال الذاتية التي وصل مبلغها إلى 6,5 مليار من الدراهم بنسبة 19,1 % أو مليار من الدراهم منه 421 مليون برسم الرفع من الاحتياطيات و 621 مليون، خاصة على إثر الزيادة في رأس المال التي قامت بها البنوك مراعاة للحد الأدنى لرأس المال الذي انتقل من 15 إلى 100 مليون درهم. ومن جهته، فإن معامل الملاءة الذي يحدد في 5,5 % أدنى نسبة ما بين الأموال الذاتية للبنوك ومستوجباتها تحت الطلب ولأجل قد تمت مراعاته بل وتجاوزه من لدن النظام البنكي.

المؤسسات المالية المتخصصة

تحددت الموازنة المجمعة للمؤسسات المالية المتخصصة الخمسة في نهاية شهر دجنبر في 40.254 مليون من الدراهم، ومثلت 42,4 % من موازنة بنوك الودائع. وتبدو عند هذا المستوى في تزايد بمبلغ 5.385 مليون أو 15,4 % مقابل 4.163 مليون أو 13,6 عند نهاية السنة السابقة.

استخدامات وموارد المؤسسات المالية المتخصصة (1)

بملايين الدراهم	نهاية 1989*	نهاية 1990	التغيرات المبالغ	التغيرات %	بملايين الدراهم	نهاية 1989*	نهاية 1990	التغيرات المبالغ	التغيرات %
الاستخدامات					**الموارد**				
ديون على الخزينة	5.421	5.881	+ 460	+ 8,5	الأموال الذاتية	3.978	4.713	+ 735	+ 18,5
ديون على البنوك	357	430	+ 73	+ 20,4	مساعدات الدولة	274	143	- 131	- 47,8
قروض للاقتصاد (2)	23.117	27.337	+ 4.220	+ 18,3	اقتراضات خارجية	9.641	11.643	+ 2.002	+ 20,8
قروض للجماعات العمومية	162	43	- 119	- 37,5	اقتراضات داخلية	7.853	8.701	+ 848	+ 10,8
محفظة السندات	3.291	3.317	+ 26	+ 0,8	ـ سندات إلزامية وأذينات	7.476	8.432	+ 956	+ 12,8
استعمالات أخرى	913	1.332	+ 419	+ 45,9	ـ سندات إلزامية	(2.116)	(2.351)	(+ 186)	(+ 8,6)
استعمالات مختلفة صافية	1.608	1.914	+ 306	+ 19	أذينات	(5.310)	(6.080)	(+ 770)	(+ 14,5)
					ـ قروض وتسليفات البنوك	377	269	- 108	- 28,6
					ودائع	12.978	15.001	+ 2.023	+ 15,6
					منها :				
					ـ ودائع مجمعة	(2.602)	(3.596)	(+ 994)	(+ 38,2)
					مساعدات معهد الاصدار	145	53	- 92	- 63,4
المجموع	34.869	40.254	+ 5.385	+ 15,4	المجموع	34.869	40.254	+ 5.385	+ 15,4

(1) صندوق الايداع والتدبير، الصندوق الوطني للانماء الاقتصادي، الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، القرض العقاري والسياحي، الصندوق المغربي للتقاعد.
(2) بما فيها أوراق تجارية المكتتب فيها.
(*) أرقام مصححة.

الاستخدامات

يعزى توسع استخدامات المؤسسات المالية المتخصصة بالأساس إلى تزايد القروض المقدمة للاقتصاد.

وبالفعل، فإن هذه القروض التي وصل مبلغها إلى 27.337 مليون درهم أي 68 % من مجموع الاستخدامات تنامت بها قدره 4.220 مليون أو 18,3 % عوض 2.435 مليون أو 11,8 % سنة من قبل. وقد نتج النمو الملاحظ بها يفوق النصف عن توسع السلفات الممنوحة من لدن القرض العقاري والسياحي بمبلغ 2.374 مليون أو 24,1 % ، وبالنسبة للباقي عن تزايد التسهيلات التي قدمها كل من الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والبنك الوطني للانماء الاقتصادي بها قدره على التوالي 1.286 مليون أو 13,7 % و 648 مليون أو 19 % .

أدرجت الديون على الخزينة بمبلغ 5.881 مليون من الدراهم، في تزايد قدره 460 مليون أو 8,5 % عوض 1.876 مليون أو 52,9 % سنة من قبل. وينطوي هذا التطور الاجمالي على تقلص مبلغه 524 مليون أو 37,1 % في محفظة سندات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي وتوسع قدره 1.074 مليون أو 30 % للقروض المقدمة للخزينة من لدن صندوق الايداع والتدبير الذي يشكل مصدر أربعة أخماس الموارد المتاحة للخزينة العمومية.

وتحددت محفظة السندات التي توجد بحوزة صندوق الايداع والتدبير في حدود 85 % في 3.317 مليون درهم، وهو مبلغ ظل تقريبا دون تغيير من سنة لأخرى. وقد تقلصت الحصة التي تمثلها ضمن مجموع الاستخدامات في ظرف سنة من 9,4 % إلى 8,2 % .

وسجلت كل من الديون على البنوك والاستخدامات الأخرى التي بلغت على التوالي 430 مليون و 1.332 مليون من الدراهم زيادات قدرها 20,4 % و 45,9 % في ظرف سنة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الموارد

ترتب نمو موارد المؤسسات المالية المتخصصة بالأساس عن تزايد الودائع والاقتراضات الخارجية.

وبالفعل، فإن الودائع التي وصل مبلغها إلى 15.001 مليون من الدراهم ارتفعت بما قدره 2.023 مليون أو 15,6 % مقابل 2.006 مليون أو 18,3 % عند نهاية السنة الماضية، وشكلت 37,7 % من الموارد الكلية. وقد نتج هذا التوسع في حدود النصف عن الودائع المتلقات من لدن صندوق الايداع والتدبير التي بلغت 11.356 مليون أي 76 % من مجموع الودائع، والمتأتية في غالبيتها من صندوق التوفير الوطني والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ومن جهته، فإن مجموع الودائع الموكولة من لدن المقاولات والخواص إلى كل من الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والقرض العقاري والسياحي والبنك الوطني للانماء الاقتصادي قد وصل إلى 3.596 من الدراهم وتوسع في المجمل بما قدره 994 مليون أو 38,2 % . وعند هذا المستوى، لاتزال هذه الودائع لا تشكل سوى 5 % من الودائع لدى البنوك التجارية.

وبلغت الاقتراضات الخارجية 11.643 مليون من الدراهم وسجلت تزايدا قدره 2.002 مليون أدى إلى رفع حصة هذه السلفات ضمن مجموع الموارد من 27,7 % إلى 28,9 % واستفاد منه بنسب متساوية كل من القرض العقاري والسياحي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

وتحددت الاقتراضات الداخلية في 8.701 مليون درهم وشكلت 21,6 % من موارد المؤسسات المالية المتخصصة. وقد سجلت ارتفاعا بمبلغ 848 مليون أو 10,8 % ترتب في حدود 771 مليون عن حيازة البنوك للسندات التي تصدرها هذه المؤسسات وفي حدود 185 مليون عن الاكتتابات في السندات الالزامية لأمد طويل. وبخلاف ذلك، سجلت التسبيقات الممنوحة من لدن البنوك انخفاضا قدره 108 مليون.

وأخيرا، تعززت الأموال الذاتية لهذه المؤسسات التي بلغت 4.713 مليون من الدراهم بما قدره 735 مليون أو 18,5 % ومثلت 11,7 % من الموارد الاجمالية.

توزيع السلف

وصل مبلغ القروض المقدمة للاقتصاد من لدن كل من بنك المغرب والبنوك التجارية والمؤسسات المالية المتخصصة إلى 75.728 مليون من الدراهم وسجل ارتفاعا قدره 9.780 مليونا أو 14,8 % مقابل 7.098 مليون أو 12,1 % عند نهاية السنة الماضية. وزيادة على ذلك بلغت المعاملات ما بين المقاولات في سوق أوراق الخزينة 6 139 مليونا عوض 4.885 مليون سنة من قبل. وبذلك وصل المبلغ الاجمالي للقروض إلى 81.867 مليون من الدراهم، أي 39,2 % من الناتج الداخلي الاجمالي مقابل 37,3 % قبل سنة. وضمن هذا المجموع، لم تشكل القروض البنكية الخاضعة للتأطير سوى 35 % .

ويبرز الجدول الوارد أدناه توزيع مجموع هذه التسهيلات حسب أصلها ومصدر تمويلها وكذا حسب مدتها :

القروض حسب مصدر توزيعها

بلغت القروض المقدمة من لدن بنوك الودائع 40.730 مليون درهم وتزايدت بما قدره 5.167 مليون أو 14,5 % عوض 4.021 % مليون أو 12,7 % سنة من قبل. وتحددت حصة هذه القروض كما كان عليه الأمر سنة 1989 في 53,8 % من مجموع التسهيلات الممنوحة من لدن الجهاز البنكي والمالي.

ووصل مبلغ سلفات المؤسسات المالية المتخصصة بما فيها الاكتتابات في أوراق الخزينة في حدود 912 مليون درهم إلى 27.337 مليون وتزايد بما قدره 4.220 مليون أو 18,3 % عوض 2.435 مليون أو 11,8 % في السنة الماضية. ومثلت هذه السلفات 36,1 % من إجمالي القروض مقابل 35,1 % سنة من قبل.

وأخيرا، تحددت التسهيلات المباشرة لبنك المغرب في 7.661 مليون درهم، في تزايد بما قدره 393 مليون أو 5,4 % وشكلت 10,1 % من المجموع.

توزيع القروض المقدمة للاقتصاد

بملايين الدراهم	1988	1989	1990
حسب مصدر توزيعها			
. معهد الاصدار	6.626	7.268	7.661
. بنوك الودائع(1)	31.542	35.563	40.730
. المؤسسات المالية المتخصصة	20.682	23.117	27.337
- منها أوراق الخزينة المصدرة لفائدة المؤسسات المالية المتخصصة	(1.034)	(825)	(912)
المجموع	58.850	65.948	75.728
حسب تمويلها			
. معهد الاصدار	10.747	11.312	11.321
. بنوك الودائع(2)	31.822	36.849	42.989
. المؤسسات المالية المتخصصة	16.281	17.787	21.418
المجموع	58.850	65.948	75.728
حسب مدتها			
- الأمد القصير	36.662	39.770	43.872
. معهد الاصدار	6.626	7.268	7.661
. بنوك الودائع	26.374	28.748	31.491
. المؤسسات المالية المتخصصة	3.662	3.754	4.720
- الأمد المتوسط والطويل	22.188	26.178	31.856
. بنوك الودائع	5.168	6.815	9.239
. المؤسسات المالية المتخصصة	17.020	19.363	22.617
أ - مجموع القروض	58.850	65.948	75.728
ب - المقاولات والخواص (أوراق الخزينة)	2.836	4.885	6.139
المجموع (أ + ب)	61.686	70.833	81.867

(1) باستثناء سندات التوظيف.
(2) بما فيها المساعدات المقدمة لمؤسسات المالية المتخصصة في شكل اكتتابات إلزامية في الأذينات

القروض بحسب التمويل

إن القروض التي تمولها بنوك الودائع والتي تشمل إضافة إلى السلفات التي توزعها الاكتتابات في الأذينات التي تصدرها المؤسسات المالية قد بلغت 42.989 مليونا وتزايدت بما قدره 6.140 مليونا أو 16,7 % مقابل 5.027 مليون أو 15,8 % عند نهاية السنة الماضية.

ووصل مبلغ السلفات الممولة من لدن المؤسسات المالية المتخصصة إلى 21.418 مليون وتوسع ب 3.631 مليونا أو 20,4 % ، أي بقدر أهم مما كان عليه الأمر قبل سنة.

وبلغت تسهيلات معهد الاصدار برسم القروض المباشرة وإعادة تمويل البنوك 11.321 مليونا، وهو مستوى ظل تقريبا دون تغيير من سنة لأخرى.

القروض بحسب المدة

وصل مجموع القروض لأجل قصير التي تمنحها بالأساس بنوك الودائع 43.872 مليون من الدراهم وارتفع بما قدره 4.102 أو 10,3 % عوض 3.108 مليون أو 8,5 % سنة من قبل. وتراجعت حصة هذه السلفات ضمن المبلغ الاجمالي للقروض من 60,3 % إلى 57,9 % من نهاية سنة لأخرى.

وبالفعل بلغت السلفات المتوسطة والطويلة الأجل 31.856 مليون من الدراهم وتزايدت بوتيرة سريعة قدرها 21,7 % أو 5.678 مليون مقابل 18 % و 3.990 مليون عند نهاية السنة الماضية. وواصلت حصة هذه السلفات ضمن مجموع القروض توسعها حيث انتقلت في ظرف سنة من 40 % إلى 42 % . وقد شمل هذا التطور البنوك وكذا المؤسسات المالية التي رفعت من التزاماتها على التوالي بـ 35,6 % و 16,8 % . وقد ارتفعت حصة البنوك ضمن هذه الفئة من القروض من 26 % إلى 29 % مما يعد مؤشرا على إزالة الحواجز بين مصدري تمويل الاقتصاد.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

القروض بحسب قطاعات النشاط

إن القروض التي تفوق حدا أدنى قدره 100.000 درهم والمحصاة من طرف المصلحة المركزية للمخاطر قد بلغت 40.063 مليون من الدراهم ومثلت حوالي 59 % من التسهيلات الممنوحة. وقد شمل التزايد السنوي البالغ 3.873 مليونا أو 10,7 % مجمل القطاعات باستثناء الفلاحة كما يتضح من خلال الجدول التالي :

بملايين الدراهم	دجنبر	دجنبر	التغيرات %	
قطاعات النشاط	1989	1990	دجنبر 89 / دجنبر 88	دجنبر 90 / دجنبر 89
الفلاحة والصيد	**4.221**	**4.034**	**1,9**	**4,4 -**
ـ الزراعات	2.683	2.522	6,1	6 -
ـ الأنشطة الملحقة بالفلاحة	862	713	14,1 -	17,3 -
ـ الصيد البحري	380	495	25,8	30,3
ـ أنشطة أخرى	296	304	4,5 -	2,7
المعادن والصناعة	**16.999**	**19.197**	**5,8**	**12,9**
ـ الطاقة	289	201	45,2	30,4 -
(منها النفط والوقود)	(210)	(103)	(100)	(51 -)
ـ المعادن	1.072	961	16,6 -	10,4 -
ـ مواد البناء، المباني والأشغال العمومية	2.265	2.342	8,6	3,4
ـ الصناعات الميكانيكية	2.118	2.944	2,4 -	39
ـ الصناعات الكيماوية	1.740	1.940	3,8	13,5
ـ الصناعات الغذائية	3.285	3.324	1,1 -	1,2
ـ صناعات النسيج	4.336	5.285	21,7	21,9
ـ صناعات مختلفة	1.894	2.165	7	14,3
الخدمات وغيرها	**14.970**	**16.832**	**17**	**12,4**
ـ التجارة	5.691	6.168	11,1	8,4
(تجارة الجملة للمواد الفلاحية والغذائية)	(1.667)	(1.534)	(13,3)	(8 -)
(تجارة الجملة للمواد الأولية)	(1.853)	(2.035)	(12)	(9,8)
(تجارة النسيج والجلود)	(402)	416	(8,1)	(3,5)
ـ وسطاء التجارة والصناعة	311	320	25,4	2,9
ـ النقل وما يلحق به	944	1.065	4,1 -	12,8
(النقل البحري)	(393)	(364)	(18,1 -)	(7,4 -)
ـ الفنادق	1.071	1.371	67,3	28
ـ أعمال عقارية	1.413	1.647	27,9	16,6
ـ أنشطة مالية (شركات القروض للاستهلاك وقروض الايجار وشركات المساهمة)	1.753	1.968	3,1 -	12,3
ـ عناصر مختلفة	3.787	4.293	31,4	13,4
المجموع	**36.190**	**40.063**	**9,6**	**10,7**
ـ قروض لأجل قصير	23.187	25.353	3,3	9,3
ـ قروض لأجل متوسط وطويل	13.003	14.710	23,1	13,1

تحددت الالتزامات برسم قطاع «الفلاحة والصيد» التي تم التصريح بها في 4.034 مليون درهم، وهو مبلغ في انخفاض قدره 187 مليون أو 4,4 % . وباستثناء السلفات الممنوحة لفرع الصيد التي تزايدت بنسبة 30,3 % فإن القروض المقدمة للفروع الأخرى سجلت تراجعا بمعدل 6 % فيما يتعلق بالزراعات و 17,3 % فيما يخص الأنشطة الملحقة بالفلاحة.

وبلغت القروض الممنوحة لقطاع المعادن والصناعة 19.197 مليون درهم وارتفعت بها قدره 2.198 مليون أو 12,9 % . وتزايدت التسبيقات المقدمة للصناعات الميكانيكية وصناعة النسيج بوتيرة مرتفعة تصل على التوالي إلى 39 % و 22 % ، بينما سجلت السلفات الموجهة لفرعي الطاقة والمعادن انخفاضا بها قدره 30,4 % و 10,4 % . وانتقلت حصة التمويل الاجمالي المقدم للقطاع الثاني من 47 % إلى 48 % في ظرف سنة.

وأخيرا، توسعت القروض الموجهة للقطاع الثالث التي وصل مبلغها إلى 16.832 مليون من الدراهم بما قدره 1.862 مليون أو 12,4 % . وقد استفادت غالبية الفروع من تزايد القروض خاصة منها القطاع الفندقي والنشاطات العقارية والنقل والنشاطات التجارية والمالية.

توازن خزائن البنوك

سجلت العوامل المؤثرة على توازن خزائن البنوك تغيرات هامة في سنة 1990 . غير أن التأثير النهائي لهذه العوامل بدا موجبا نتيجة للتطورات المتباينة وللاقتطاعات التي خلفتها الزيادات في معدل الاحتياطي الالزامي. وهكذا قلصت البنوك في آخر الأمر مديونيتها إزاء البنك المركزي بمقدار 480 مليون درهم، باستثناء تسديد الخزينة لبعض التسبيقات البنكية التي تمت تعبئتها لدى معهد الاصدار.

العوامل المؤثرة على خزائن البنوك

إن تحليل خزائن البنوك كما يتبين من خلال تطور العوامل الواردة في الجدول التالي يبرز تعاقب فترات انفراج وتضييق محدودة الأهمية.

التغيرات المجمعة منذ بداية السنة(1) بملايين الدراهم	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر
. عملة «البنك المركزي»	1.325 -	4.470 -	6.701 -	7.535 -
منها :				
ـ الأوراق والقطع البنكية المتداولة	(736 -)	(3.633 -)	(4.683 -)	(5.018 -)
ـ الودائع	(423 -)	(247 -)	(382 -)	(91 -)
ـ حسابات البنوك والخزينة	(166 -)	(590 -)	(1.636 -)	(2.426 -)
. الموجودات الصافية من احتياطيات الصرف لدى معهد الاصدار	1.729 +	3.903 +	6.874 +	12.648 +
. ديون معهد الاصدار على الخزينة	211 +	876 +	2.099 +	527 +
. ديون مختلفة لمعهد الاصدار	130 +	208 +	17 -	381 +
. عناصر أخرى	51 -	762 -	640 -	609 +
المجموع	**694 +**	**245 -**	**1.615 +**	**6.630 +**
ـ التجاءات البنوك لمعهد الاصدار(2)	694 -	245 +	1.615 -	6.630 -
ـ التجاءات البنوك باستثناء عمليات التسبيقات الخاصة لمعهد الاصدار بواسطة سندات عمومية	209 -	713 +	487 +	480 -

(1) تعبر العلامات الموجبة على الأثر التوسعي على خزائن البنوك والعلامة السالبة عن الأثر التقييدي.
(2) تعادل علامة (-) انخفاضا في الالتجاءات إلى إعادة التمويل وعلامة (+) تزايدا في هذا الالتجاء.

تميزت خزائن البنوك خلال الثلاثة أشهر الأولى بالانفراج على الرغم من توسع غير معتاد في الطلب على الأوراق النقدية، وذلك تحت تأثير المداخيل من العملات الأجنبية بحيث أن البنوك خفضت من التجاءاتها لمعهد الاصدار بمقدار 209 مليون درهم عند نهاية شهر مارس. وعلى العكس من ذلك، فرغم تزايد تدفق الموجودات الخارجية تقلصت السيولة البنكية خلال الفترة ما بين شهري أبريل وشتنبر خاصة على إثر ارتفاع تداول الأوراق النقدية خلال فصل الصيف. وهكذا سجلت الالتجاءات إلى تمويل البنك المركزي عند نهاية شهر يونيو تصاعدا بمبلغ 713 مليون تراجع إلى 487 مليون في مختتم شتنبر.

وخلال الثلاثة أشهر الأخيرة، عرفت خزائن البنوك انفراجا نتيجة لتدفقات جديدة للرساميل الأجنبية مكنت الخزينة العمومية من تقليص استدانتها إزاء الجهاز البنكي ومن زيادة النفقات. وقد كان لهذه الأخيرة تأثير إيجابي على السيولة البنكية عوض بشكل وافر الأثر التقييدي المترتب عن كل من عمليات سحب الأوراق النقدية والزيادات في معدل الاحتياطي الإلزامي من 11 % إلى 12 % في أكتوبر ثم إلى 15 % في دجنبر. وبذلك، تمكنت البنوك من الحد من التجاءاتها إلى التمويل لدى بنك المغرب بما قدره 480 مليون درهم.

وفي المجمل، تميزت خزائن البنوك في سنة 1990 بانعدام أي ضغوط فائقة أو وفرة مفرطة على الرغم من أن العوامل المؤثرة في تطورها تغيرت بشكل محسوس. ذلك أن الأثر التوسعي الذي كان من الضروري حدوثه عقب توسع لم يسبق له مثيل في الموجودات من العملات الأجنبية لدى معهد الإصدار بمبلغ 12,6 مليار من الدراهم قد عادله الأثر التقييدي الذي مارسه كل من تخفيض استدانة الخزينة العمومية في حدود 6 ملايير والطلب الاضافي على الأوراق النقدية بمبلغ 5 ملايير والاقتطاعات برسم الاحتياطي الالزامي بما قدره مليازان.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

كيفية إعادة تمويل البنوك

يبين الجدول التالي تطور التجاءات البنوك لاعادة التمويل لدى البنك المركزي ومؤسسات أخرى خلال سنة 1990 :

عند نهاية الأثلوثي بملايين الدراهم	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر
التجاءات الى مؤسسات أخرى	129	13	64	30
الالتجاء إلى				
معهد الاصدار	11.798	12.738	10.878	5.862
- تسبيقات	8.155	9.003	6.692	2.202
- خصم	3.643	3.735	4.186	3.660
المجموع	11.927	12.751	10.952	8.892

وصل مجموع التجاءات البنوك لاعادة التمويل 10,5 مليار درهم بالمتوسط الشهري، وسجل انخفاضا قدره 1,5 مليار أو 14 % مقابل ارتفاع بمقدار 2,1 مليار أو 21 % عند نهاية السنة السابقة. وقد تمت هذه الالتجاءات بكاملها تقريبا لدى بنك المغرب على شكل تسبيقات بمعدلات متغيرة في حدود الثلثين وعن طريق تعبئة القروض بمعدلات محددة بنسبة الثلث.

إعادة التمويل لدى بنك المغرب

تحددت التسبيقات التي يقدمها معهد الاصدار بمعدلات متغيرة في السوق النقدية في 6,7 ملايير من الدراهم بالمتوسط الشهري عوض 8,1 مليار سنة من قبل. وقد منحت هذه التسبيقات بمعدلات تتراوح بين حدود قصوى وصلت إلى 12,5 % في شهر أبريل و 10 % في شهر نونبر حسب كون أجل الاستحقاق يبلغ يوما واحدا أو ثلاثة أيام أو سبعة أيام عوض 9,75 % و 13,25 % في السنة الماضية.

غير أن حصة السوق النقدية ضمن إعادة تمويل البنوك ظلت محدودة باستثناء بعض الشهور التي سجل خلالها ضغط على خزائن البنوك، ولم تشمل في المتوسط سوى 187 مليون. وبالفعل، لازال النصيب الأوفر من المعاملات يتكون من تسبيقات البنوك للخزينة العمومية المعبأة فورا لدى بنك المغرب.

بلغت التسهيلات الممنوحة وفق معدل محدد في المتوسط 3,7 مليار درهم عوض 3,9 مليار سنة من قبل. وقد همت هذه التسبيقات تعبئة القروض التفضيلية المتعلقة بالتصدير والقروض ذات الأجل المتوسط القابلة لاعادة الخصم والتسهيلة المقدمة لتسويق الحبوب.

السوق النقدية بين البنوك

تحدد مبلغ المعاملات بالسوق النقدية البنكية في المتوسط في 482 مليون من الدراهم. ووصل حجم تداول الأموال بين البنوك إلى 382 مليون وهو مبلغ يقارب المبلغ المسجل في السنة السابقة، بينما بلغ الاسهام الصافي للمؤسسات المالية المتخصصة في تمويل البنوك 70 مليونا مقابل 94 مليونا في سنة 1989 . وقد أنجزت العمليات بمعدلات تراوحت حسب الشهور ما بين 7 % و 10,75 % عوض 8 % و 9,75 % سنة من قبل.

الادخار والاستثمارات

بلغ مجموع الموارد الوطنية 228,3 مليار، وتشتمل على الناتج الداخلي الاجمالي بمقدار 208,7 مليار درهم بتزايد 9,8 % وعلى 19,6 مليار من التحويلات الاجمالية المتلقاة من الخارج. ومقابل ذلك، وصل الانفاق الاجمالي إلى 237,2 مليار ويتضمن هذا المبلغ 167,5 مليار برسم الاستهلاك و 52,2 مليار من الاستثمار و 17,5 مليار من خروج الرساميل، خصصت بكاملها تقريبا لخدمة الدين. وارتفع العجز الناتج عن ذلك، إلى ما يناهز 9 ملايير، أي 4 % من الموارد الوطنية، وذلك رغم إعادة جدولة ما قدره 15,3 مليار من الدين الخارجي الذي آن استحقاقه. وقد أمكن تأمين تغطية هذا العجز بفضل اللجوء من جديد إلى المساعدات الخارجية بمبلغ إجمالي وصل إلى 24 مليار، ويشتمل على 6,2 مليار من الهبات التي ساعدت، زيادة على ذلك، على إعادة تكوين احتياطيات الصرف.

وارتفع الادخار الداخلي إلى 41,2 مليار درهم، فتنامى بنسبة 10 % بعد أن سجل، في العام الماضي، انخفاضا بمعدل 2,8 % . إلا أن معدل الادخار الذي يمثل نسبة هذا العنصر إلى الانتاج الداخلي الاجمالي قد ظل بدون تغيير تقريبا عند مستوى 20 % . ويعزى الحفاظ على التوفير في مستوى جيد نسبيا إلى نمو الدخل، دون شك، ولكن أيضا إلى مفعول السياسة المتبعة منذ عدة سنوات خلت، التي عملت على تشجيع تكوين الادخار وتدعيمه. ولازال العمل في هذا المجال يرتكز على انتظام الاستهلاك، وخاصة منه العمومي، وكذا على توسيع شبكة التجميع، وتنويع الأدوات المالية ومستوى مكافأة مغري بما فيه الكفاية. وفي هذا الصدد، فإن الخزينة العامة التي حصلت على توفير هام في الميزانية، قد لجأت من جديد إلى الاقتراضات بمبالغ هامة، ومنحت برسم الاصدارات ذات المعدلات القارة، معدل مكافأة مرتفع نسبيا. كما أنها عمدت إلى الاقتراض بقدر بالغ، من السوق النقدية بواسطة المزايدات.

أما الادخار الوطني الذي يتضمن الدخول الصافية المتلقاة من الخارج، والتي تزايدت بشكل قوي إثر ارتفاع تحويلات مدخرات المغاربة المقيمين بالخارج، فقد وصل إلى 49,7 مليار، وتنامى بنسبة 23,2 % . غير أنه، رغم المستوى الذي بلغه، لم يسمح بالتمويل الكلي للاستثمارات المنجزة خلال 1990.

وبالفعل، بلغت نفقات الاستثمار 52,2 مليار درهم يؤلف ضمنها مقدار 2,1 مليار تكوين مخزونات جديدة و 50,1 مليار التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت الذي ارتفع بمعدل 14,6 % ليمثل نسبة 24 % من الناتج الداخلي الاجمالي عوض 23 % في العام الماضي. ويعزى نمو الاستثمار إلى الابقاء على مستوى مرتفع نسبيا لمصاريف الدولة من أجل التجهيز، وعلى الخصوص إلى حيوية القطاع الحر. وإن العمل بسياسة التحرر الاقتصادي، والتقويم التدريجي للتوازنات الأساسية وكذا تحسن آفاق النمو الاقتصادي قد حث المقاولين الخواص على الزيادة في الاستثمارات، وقد ساعدهم في ذلك مختلف إجراءات التشجيع المتخذة خلال السنوات الماضية. وتعززت مجموعة هذه الاجراءات برفع آخر العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويبدو من المتعذر، بدون جدول للعمليات المالية، وبدون تلافي ازدواج الاستعمال، وضع حصيلة شاملة للعناصر المكونة للتوفير ولتخصيصه. وفي هذه الظروف، لن يشمل التحليل، ضمن الموارد، إلا الادخار السائل والاكتتابات الاجمالية بالسوق المالية، وفيما يرجع للاستخدامات سيستعرض التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت والاستثمارات الصناعية المقبولة.

الموارد السائلة وإسهام السوق المالية

يكون التزايد الصافي من الأصول السائلة والاكتتابات الاجمالية بالسوق المالية مع الادخار العمومي، أهم جزء من التوفير الذي يمكن إحصاؤه. وتعكس تلك العناصر تفضيل العملاء الاقتصاديين للأصول السائلة والتوظيفات المالية، وبصفة أعم، تطور الادخار في مجموعه.

ارتفعت الأصول السائلة الاضافية والتوظيفات الاجمالية بالسوق المالية إلى 20,2 مليار و 15,1 مليار على التوالي، ووصلت إلى 35,3 مليار درهم في المجموع، وقد تنامت بنسبة النصف مقارنة بالسنة الماضية. وينطوي هذا التطور الاجمالي على انخفاض التوفير السائل وزيادة في التوظيفات سواء كانت تحت الطلب أو مالية.

أما بورصة القيم بالدار البيضاء فقد سجلت نشاطا متزايدا، بحيث حققت رقم أعمال لم يسبق له مثيل، وقدره 1,8 مليار درهم، أي ما يكاد

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

يساوي ثلاثة أضعاف نظيره للسنة الماضية. ويعزى هذا الانجاز بصفة رئيسية إلى توسع تبادل قيم الدولة، إذ ظلت المعاملات الخاصة بالأسهم، قليلة الأهمية في نهاية الأمر.

الموجودات النقدية والادخار السائل والقصير الأجل

يعرض الجدول التالي تطور الأصول السائلة والقصيرة الأجل، خلال السنتين الأخيرتين :

بملايين الدراهم	المبالغ عند نهاية دجنبر		التغيرات المطلقة	
	1989	1990	1989	1990
المتيسرات النقدية	76.024	90.659	+ 7.832	+ 14.635
- أوراق نقدية ونقود معدنية	24.814	29.543	+ 2.900	+ 4.729
- الودائع تحت الطلب	51.210	61.116	+ 4.932	+ 9.906
- النظام المصرفي	45.727	55.279	+ 4.124	+ 9.552
- مركز الشيكات البريدية والخزينة	5.483	5.837	+ 808	+ 354
الادخار السائل و القصير الأجل	37.111	42.692	+ 6.305	+ 5.581
- الودائع المصرفية لأجل	20.829	24.143	+ 2.362	+ 3.314
- الودائع لدى المؤسسات المالية	4.030	5.259	+ 1.137	+ 1.229
- صندوق التوفير الوطني	1.428	1.663	+ 192	+ 235
- الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	1.790	2.195	+ 417	+ 405
- القرض العقاري والسياحي	651	1.082	+ 449	+ 431
- البنك الوطني للانماء الاقتصادي	161	319	+ 79	+ 158
التوظيفات لدى الخزينة	6.542	6.239	+ 966	- 303
- أذينات لأجل ستة أشهر	2.409	2.365	+ 342	- 44
- أذينات لأجل سنة	-	205	-	+ 205
- أذينات لأجل سنتين	1.094	117	- 676	- 977
- أذينات لأجل سنتين (مخصصة للمغاربة المقيمين بالخارج) ...	278	708	+ 278	+ 430
- أذينات لأجل ثلاث سنوات	1.261	1.344	+ 1.261	+ 83
- ودائع لأجل	1.500	1.500	-	-
- مخصصات لاقتناء العملة الأجنبية ...	-	-	- 230	-
أوراق الخزينة	5.710	7.051	+ 1.840	+ 1.341
مجموع الموارد السائلة	113.135	133.351	+ 14.137	+ 20.216
معدل الزيادة %	+ 14,3	+ 17,9	-	-

بلغ مجموع السيولات 133,4 مليار درهم، فارتفع بما قدره 20,2 مليار أو 17,9 % عوض 14,1 مليار أو 14,3 % في نهاية السنة الماضية. وتنامت الموجودات النقدية بمبلغ 14,6 مليار، بينما كانت زيادة الادخار السائل بمقدار 5,6 مليار.

الموجودات النقدية

سجلت الموجودات النقدية للمقاولات والخواص توسعا بالغا وصل إلى 14,6 مليار درهم أو 19,3 % ، وقد كان ناتجا عن تنامي العملة الائتمانية والودائع تحت الطلب، في حدود 4,7 مليار و 9,9 مليار على التوالي.

الودائع شبه النقدية التي تديرها البنوك

ارتفعت الودائع لأجل بزيادة قدرها 3,3 مليار أو 15,9 % ، وهذه نسبة أقل من وتيرة تزايد المتيسرات النقدية والادخار السائل في مجموعه.

وإن هذا الصنف من الأصول، المتأثر بإقرار اقتطاع عند المصدر طبق على مردوده، والمعرض أكثر مما مضى لمنافسة الأدوات المالية الأخرى، يتسم مع ذلك، على ما يبدو، ببعض التقدم المرتبط بمعدلات مكافأة الحسابات والأذينات ذات الاستحقاق الثابت، باستثناء مكافأة الودائع لأجل ثلاثة أشهر، التي بقي سعرها محدودا عن قصد في 8,5 % كسعر مرجعي.

الودائع لدى المؤسسات المالية

سجلت ودائع العموم التي تلقتها المؤسسات المالية، زيادة قدرها 1,2 مليار أو 30,5 % لتصل إلى 5,3 مليار وتمثل 6,7 % من الودائع التي تديرها البنوك.

وبلغت الايداعات لدى صندوق التوفير الوطني 1,7 مليار فتنامت بمقدار 235 مليون أو 16,5 % . وقد نتج هذا الارتفاع عن تزايد كل من عدد المودعين، الذي انتقل إلى 597.900 ، والرصيد المتوسط وقدره 2.782 درهما. ومع ذلك، ورغم هذا المستوى، فقد ظل المبلغ المتوسط لكل دفتر، متواضعا، بالنظر إلى القدر الأقصى المرخص به وهو 150 ألف درهم، كما أنه كان أقل بكثير من الرصيد المتوسط بالحساب على دفاتر لدى البنوك والذي يناهز 20 ألف درهم.

ومن جهتها فإن الودائع تحت الطلب، وبالحسابات على دفاتر والحسابات لأجل التي تجمعت لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، قد وصلت في المجموع 2,2 مليار واتسعت بمقدار 405 مليون أو 22,6 % . أما الودائع تحت الطلب ولأجل بالقرض العقاري والسياحي، فقد بلغت 1,1 مليار وسجلت توسعا قدره 431 مليون أو ما يناهز الثلثين.

وفي الأخير، تم إحصاء الودائع المكونة لدى البنك الوطني للانماء الاقتصادي، في نهاية دجنبر، بمبلغ 319 مليون يمثل ضعفي القدر المسجل في نهاية السنة الماضية.

الأموال القصيرة الأمد المتلقاة من لدن الخزينة

استرسلت الخزينة العامة في إصدار أذينات على صيغ لأجل ستة أشهر، وقد سجل الطلب عليها بعض الانخفاض خلال 1990 ، رغم الابقاء على مكافأتها بنسبة 9,5 % ، وإعفائها من الضرائب، كما هو الشأن بالنسبة لمجموع إصدارات الدولة. وإلى غاية متم شهر دجنبر، أبدت هذه الأذينات، بمبلغ 2,4 مليار درهم انخفاضا خفيفا قدره 44 مليون بالمقارنة مع السنة الماضية.

وإضافة إلى ذلك، واصلت الخزينة العمل، للسنة الثانية على التوالي، بالامكانية المخولة فقط للمواطنين القاطنين بالخارج، والمتمثلة في استثمار تحويلاتهم من العملة الأجنبية، في اقتراض خاص، بسعر فائدة قدره 25 % ، لمدة سنتين، و 10,5 % فقط في حالة الاسترجاع المسبق في نهاية السنة الأولى. وقد جلبت هذه الاقتراضات للخزينة 430 مليون درهم خلال 1990 .

وبالمثل، أصدرت الخزينة، في شهر يونيو اقتراضا لأجل ثلاثة سنوات وبسعر فائدة 12 % ، وقد حصلت على 503 مليون، ثم قامت بإصدار لأجل سنة واحدة، في شهر شتنبر، بفائدة 10,5 % وقد مكن من تعبئة ما يناهز 205 مليون.

وفي المجموع، كانت الموارد لأمد قصير، التي تلقتها الخزينة محدودة في مبلغ 1,1 مليار في حين أن التسديدات المطابقة لها والتي آن استحقاقها خلال 1990 قد وصلت إلى 1,4 مليار، وخلفت، في النهاية، رصيدا سلبيا قدره 303 مليون.

أوراق الخزينة

شهدت سوق «أوراق الخزينة» هذه السنة أيضا نشاطا متزايدا. وهكذا بلغ حجم المعاملات 7,1 مليار درهم في نهاية السنة، وسجل ارتفاعا ملموسا قدره 1,3 مليار أو 23,5 % ، وذلك، بفضل تحفيز كل من المكتتبين الذين يجدون فيها ربحا محققا، يتجاوز مردودية الودائع لأجل، والمصدرين، الذين يحصلون بواسطتها على موارد إضافية هامة، وكذا إقبال المؤسسات المصرفية التي تكفل تلك الأوراق، والتي كانت ترغب في تخفيف مبالغ قروضها.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

السوق المالية

بلغ مجموع الموارد الاجمالية المتوسطة والطويلة الأجل، المعبأة بواسطة السوق المالية، 15,1 مليار درهم. ويظهر في اتساع قدره 5,7 مليار أو 61,5 % . ووصلت القيم المنقولة المصدرة أو المضمونة من طرف الدولة إلى مقدار 5,7 مليار، يكاد يكون مماثلا لنظيره خلال السنة الماضية. وفي هذه الظروف، يتضح أن إصدارات الشركات، البالغة 9,4 مليار، هي التي عملت على ازدهار سوق الرساميل المتوسطة والطويلة الأمد.

ويبين الجدول التالي، تطور الاكتتابات الاجمالية في الاصدارات ذات الأمد المتوسط والطويل خلال الخمس سنوات الماضية :

بملايين الدراهم (1)	1986	1987	1988	1989	1990
ـ أذينات الدولة لأجل متوسط	2.939	1.295	276	1.125	1.918
(منها الاقتراضات الوطنية لأجل خمس سنوات)	(2.905)	(1.256)	(250)	(1.105)	(1.890)
ـ سندات وأذينات الدولة لأمد طويل ..	1.173	1.574	1.712	2.794	2.341
(منها السندات الالزامية لأجل 15 سنة)	(1.017)	(1.256)	(1.645)	(2.734)	(2.282)
ـ إصدارات مضمونة من طرف الدولة	1.024	1.660	1.500	1.750	1.450
ـ إصدارات الشركات	2.095	2.295	3.238	3.669	9.371
المجموع	**7.231**	**6.824**	**6.726**	**9.338**	**15.080**

(1) باستثناء السندات الالزامية والأذينات المكتتبة من طرف البنوك، التي تندرج ضمن مقابلات الكتلة النقدية، وتلك التي تمت حيازتها في إطار الاصدارات الخاصة.

الاصدارات العمومية والاصدارات المضمونة من طرف الدولة

وصل مبلغ الرساميل المتوسطة والطويلة الأجل، التي عبأتها الخزينة إلى 4,2 مليار بدل 3,9 مليار في العام الماضي.

وشملت الاكتتابات في أذينات الخزينة ذات الأجل المتوسط مقدار 1,9 مليار درهم، وتمت بصفة أساسية على شكل توظيفات من لدن العموم، أمدها خمس سنوات، وبسعر فائدة 13 % وذلك خلال النصف الثاني من السنة. أما اقتناءات الأذينات لأجل خمس سنوات، في شكل استعمال حساب رأس مال غير المقيمين، بفائدة أصبحت محددة في 8,5 % ، فقد ظلت محدودة ولم تتجاوز قط 28 مليون.

ارتفعت سندات الدولة لأجل طويل إلى 2,3 مليار عوض 2,8 مليار أثناء السنة الماضية. وقد كادت تقتصر على إصدارات من الاقتراضات الالزامية لأجل خمس عشرة سنة، تم إنجازها في سبعة أقساط وبمعدل فائدة 11 % . ومن جهتها فإن اكتتابات الملزمين الخاضعين للضريبة على الأرباح المهنية، في سندات للتجهيز لأمد عشر سنوات، والمكافأة بسعر فائدة 8 % ، لم تكد تصل إلى 59 مليون.

وجلبت السندات المضمونة من طرف الدولة ما قدره 1,5 مليار، مقابل 1,8 مليار في نهاية السنة الماضية، واستفاد منها بصفة رئيسية القرض العقاري والسياحي، حيث أن هذه المؤسسة تلقت 1,1 مليار على إثر أربعة إصدارات لأمد 15 سنة وبسعر فائدة 11 % . أما صندوق التجهيز القروي فقد حصل على مبلغ 400 مليون تأتى من ثلاث إصدارات.

وفي المجموع، ارتفع حجم الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل المصدرة بالسوق المالية، إلى مقدار 5,7 مليار درهم، اكتتبت منه مجموعة صندوق الايداع والتدبير 2,8 مليار، والمقاولات والخواص مليارين، وشركات التأمين 955 مليون.

تكوين الشركات والزيادات في رأس المال

لقد وصلت الرساميل الاجمالية التي تمت تعبئتها لتكوين شركات جديدة، والزيادة في رأس مال الشركات القائمة، إلى 9,4 مليار درهم، وهو مبلغ عال يمثل أكثر من مرتين ونصف القدر المحصل عليه في العام الماضي. ويؤكد هذا التطور الميل إلى تعزيز الأموال الذاتية للمقاولات.

بملايين الدراهم	1986	1987	1988	1989	1990
تكوين الشركات	961	290	530	1.219	549
الزيادة في رأس المال	1.134	2.005	2.708	2.450	8.822
الزيادة الاجمالية في الرسمال	2.095	2.295	3.238	3.669	9.371
تخفيضات في رأس المال	- 107	- 105	- 149	- 203	- 222
صافي الزيادة في الرسمال	1.988	2.190	3.089	3.466	9.149

بلغت الرساميل التي توفرت لتكوين شركات جديدة 549 مليون، وتدنت بأكثر من النصف، من سنة لأخرى. وقد شملت إنشاء 2.086 مقاولة، من ضمنها 852 وحدة صناعية و 496 شركة ذات طابع تجاري.

وبخلاف ذلك، وفرت زيادات الرساميل التي أنجزتها 933 شركة، ما مجموعه 8,8 مليار درهم، يمثل أكثر من ثلاثة أضعاف ونصف ما تم إحرازه سنة من قبل. وقد كانت بصفة أساسية لفائدة المقاولات الصناعية، وبدرجة أقل، لصالح الشركات المالية، التي رفعت رأس مالها بمبلغ 6,4 مليار و 1,3 مليار على التوالي.

وفي نهاية الأمر، وباعتبار حل الشركات وتخفيض الرساميل بمبلغ 222 مليون، يصل التدفق الصافي لرساميل الشركات إلى 9,2 مليار عوض 3,5 مليار في العام الماضي.

بورصة القيم بالدار البيضاء

حققت بورصة القيم بالدار البيضاء رقم أعمال بمبلغ 1,8 مليار، يتجاوز بنحو ثلاث مرات نظيره خلال سنة 1989 . وهكذا فإن سرعة التداول التي هي عبارة عن نسبة رقم الأعمال إلى الرسملة بالبورصة قد اتسعت من 13,3 % إلى 23,3 % من سنة لأخرى.

غير أن هذا التطور كان بالأساس نتيجة توسع المعاملات على القيم ذات الدخل القار، التي ارتفعت إلى 1,3 مليار وشكلت أكثر من 70 % من رقم الأعمال الاجمالي. ذلك أن تبادل القيم ذات الدخل المتغير ظلت محدودة نسبيا، بحيث لم تكد تصل 510 مليون.

وعلى أي حال، ظلت العمليات التي أجريت بالسوق الرسمية، محدودة في مقدار 527 مليون، شمل ضمنه تبادل الأسهم مبلغ 10 ملايين فقط أي 0,5 % من رقم الأعمال الاجمالي. ورغم بعض التحسن، فإن سوق المزاد العلني وخاصة منه قسم الأسهم قد ظل قليل النشاط، بحيث كانت تقريبا ثلاثة أرباع نشاط البورصة تتم على صعيد السوق الموازية للتفويتات المباشرة.

وزيادة على ذلك، لم يسجل أي إدراج جديد خلال هذه السنة وارتفع عدد الأسهم المقبولة في التسعيرة الرسمية إلى 39,3 مليون، بفعل الزيادات في رأس المال لوحدها. وهكذا بلغت الرسملة بالبورصة 7,8 مليار، وسجلت زيادة بما يفوق النصف من سنة لأخرى، ارتبطت، جزئيا، بارتفاع السعر العام المتوسط، الذي انتقل من 135,9 إلى 145,4 .

وفي المجموع، وزعت الشركات المسعرة ربيحات قدرها 451 مليون، ونجم عن ذلك معدل مردودية متوسط كان محدودا في 5,8 % . إلا أنه باعتبار الأسهم الممنوحة بالمجان، وبقيمة 710 مليون، فإن ذلك المعدل يصل إلى 15 % .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي الأخير، يكون نشاط بورصة القيم قد استفاد على ما يبدو، من مفعول تخفيض الاقتطاع عند المصدر، من 25 % إلى 15 % ، المطبق على نتاج الأسهم. ومن الممكن أن يتعزز مع تحويل بعض المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، وفقا للنصوص التشريعية التي أعلن عن صدورها هذه السنة.

الاستثمارات

ارتفعت الاستثمارات المنجزة خلال 1990 إلى 52,2 مليار درهم وقد اتسعت بنسبة 14 % موالية لتلك التي لوحظت في السنة الماضية بنسبة 18,8 % . ويتضمن ذلك المجموع تنامي المخزونات بمبلغ 2,1 مليار، والتكوين الاجمالي لرأس المال الثابت بمقدار 50,1 مليار، في تزايد بمعدل 14,6 % . وهكذا اتسع معدل الاستثمار من 23 % إلى 24 % من سنة لأخرى، وبذلك يتأكد الميل إلى تدعيم تكوين رأس المال الذي لوحظ خلال العامين الماضيين. ويعد هذا التطور جد هام نظرا لأنه كان خلال هذه السنة، أكثر منه مضى، نتيجة للمبادرة الحرة.

ويستعرض من خلال الجدول التالي، تطور التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت ومكوناته خلال الخمس سنوات الأخيرة :

بملايين الدراهم	1986	1987	1988	1989	1990
المعدات والأدوات	14.240	13.414	15.309	19.358	23.230
البناء	9.099	9.447	11.804	13.498	15.388
الأشغال العمومية	8.361	7.347	8.798	9.414	9.885
تهيىء الأراضي والأغراس	603	705	717	777	855
تربية المواشي	688	719	608	661	726
التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت	32.991	31.632	37.236	43.708	50.084
الانتاج الداخلي الاجمالي	154.725	158.356	180.481	190.010	208.713
نسبة الاستثمار ..... (التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت / الناتج الداخلي الاجمالي)	21,3	20,0	20,6	23,0	24,0

شهدت العناصر المؤلفة للتكوين الاجمالي لرأس المال الثابت تطورا متفاوت الأهمية في 1990 . وهكذا فإن اقتناءات المعدات والأدوات، بقيمة 23,2 مليار درهم قد سجلت توسعا بمعدل 20 % وأسهمت بما يناهز النصف في تكوين رأس المال، في حين شملت إنجازات البنايات مبلغ 15,4 مليار وتزايدت بنسبة 14 % ، غير أن حصتها ضمن المجموع ظلت مستقرة تقريبا عند 30 % . أما المصاريف المتعلقة بتنفيذ الأشغال العمومية، فقد بلغت 9,9 مليار، وسجلت ارتفاعا معتدلا نسبته 5 % بحيث تراجع نصيبها إلى أقل من الخمس. وكان الشأن كذلك فيما يتعلق بالاستثمارات في تهيئة الأراضي، والأغراس وتربية المواشي، والتي لم تمثل بمقدار 1,6 مليار إلا ما يفوق بقليل 3 % من المجموع.

ونظرا لعدم التوفر على إحصائيات تبين توزيع الاستثمارات، خاصة بحسب الأنشطة القطاعية، فإنه من المفيد القيام بتحليل تطور المشاريع المقبولة. وقد بلغ مجموع هذه المشاريع 10,9 مليار درهم وتزايد بنسبة تفوق 35 % وتل الارتفاع بمعدل 40 % المسجل في العام الماضي. وتمثل لوحدها المشاريع المتعلقة بفرعي النسيج والجلد، وفرع الكيمياء وشبه الكيمياء، قدرا إجماليا وصل إلى 6,4 مليار، وقد شكلت 60 % من المجموع. ومن جهة أخرى، تكون المشاريع التي سيقبل المقاولون الخواص على إنجازها، حصة 72 من المجموع. ويمثل مبلغ إسهام المستثمرين الأجانب، الذي تضاعف في ظرف سنة، قرابة الربع.

ووصل عدد المشاريع المرخص بها خلال هذه السنة إلى 2.950 ، وتهم بالأساس إنشاء مقاولات صغرى ومتوسطة، وهي موجهة، بما يقارب ثلاثة أخماس، نحو أنشطة التصدير. ومن المتعين تأمين تمويل تلك المشاريع بحصة النصف، بفضل الأموال الذاتية، وما تبقى، عن طريق القروض المصرفية، وبدرجة أقل، بواسطة قروض الموردين. ويستلزم إنجاز هذه المشاريع صرف مبالغ من العملة الأجنبية في حدود ثلاثة أخماس وستمكن من توفير زهاء 90 ألف منصب شغل، تصل كلفتها بالمتوسط إلى 240 ألف درهم فيما يخص الصناعة الكبرى في حين أنها لا تتجاوز قط 40 ألفا بالنسبة للصناعة الصغيرة والمتوسطة. وتظل منطقة الدار البيضاء، بنصيب يناهز الثلث، أول مركز لاستقطاب الاستثمارات.

سجل كل من الادخار والاستثمارات نموا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة. إلا أن المستوى المحقق لا يزال مع ذلك، غير كاف بالنظر لحاجيات وإمكانيات البلاد. فعلا، لقد مثلت خدمة الدين الفعلية خلال هذه السنة، حصة قدرها 8 % من الناتج الداخلي الاجمالي، وشكلت اقتطاعا هاما من الموارد الوطنية، كما أنها قلصت من طاقة تمويل الاستثمار المنتج واستوجبت اللجوء إلى مساعدات خارجية.

مسولاي،

إن النتائج التي يمكن استخلاصها من تطور النشاط الاقتصادي خلال 1990 تبدو مرضية في المجمل، رغم التأثير الغير الملائم للعديد من العوامل الخارجية.

وهكذا فإن الناتج الداخلي الاجمالي، كما تم احتسابه بالأسعار الثابتة، قد سجل زيادة هامة نسبيا، تعزى إلى النمو الملحوظ للقطاع الثالث وعلى الخصوص إلى القطاع الثاني، في حين أن الفلاحة سجلت من جديد تراجعا على إثر ظروف مناخية غير ملائمة.

ومقابل ذلك، ظل ارتفاع الطلب الاجمالي متواصلا، سواء تعلق الأمر بالاستهلاك أو الاستثمار، خاصة على إثر الزيادات في الأجور والمداخيل. واتضح أن ذلك الارتفاع كان يفوق أهمية توسع العرض الداخلي ولاسيما فيما يتعلق بالمواد الغذائية. وفي هذه الظروف، سجل مستوى الأسعار تسارعا جديدا، لكن ظل محدودا، فيما تزايدت الواردات من جديد بقدر بالغ رغم الخفض الظرفي للقيمة الخارجية للدرهم، والذي تقرر في شهر ماي. ومن جهة أخرى، فقد شملت المشتريات من الخارج قسطا تزداد أهميته أكثر فأكثر من المواد الأولية والمنتجات الوسيطة الضرورية للانتاج ومن أمتعة التجهيز. وزيادة على ذلك كانت تكاليف المشتريات من الخارج مرتفعة في الكثير من الأحيان، خاصة منها مستوردات الطاقة التي بلغت مستويات لم يسبق لها مثيل، في حين كانت أسعار البيع لدى التصدير منخفضة في جل الحالات.

وقد تفاقم العجز التجاري، لكن عجز الحساب الجاري تقلص بشكل بين، وذلك بفضل النمو الملموس للتحويلات التي قام بها المغاربة القاطنون بالخارج وبفضل الزيادة في إيرادات السياحة. وبالاضافة إلى ذلك، تم التوصل إلى إعادة جدولة قسط هام من الدين الخارجي، والحصول على هبات بقدر بالغ كما لوحظت انطلاقة جديدة ومشجعة للاستثمارات الأجنبية. وفي الأخير، اتضح أن الرصيد النهائي الايجابي لميزان الأداءات كان هاما بحيث مكن من تدعيم احتياطيات الصرف بشكل لم يسبق له مثيل، فمثلت أربعة أشهر تقريبا من تغطية واردات السلع والخدمات.

وتميزت وضعية المالية العمومية أيضا بتحسن ملحوظ على إثر الاجراءات المدرجة في القانون المالي التعديلي، والتي أسفرت عن ارتفاع هام للموارد وزيادة محدودة للنفقات، رغم تأثير الزيادة في الأجور ومعاشات التقاعد. وبذلك أمكن إحراز ادخار عمومي هام جدا وإنجاز تجهيزات على مستوى لا يستهان به كما أمكن تأدية مبالغ عالية من مؤخرات الدولة. وزيادة على ذلك، فإن مثل هذا التطور قد مكن الخزينة من أن تخفض لأول مرة منذ عدة سنين من استدانتها بإزاء النظام المصرفي، وقد خففت بذلك من الضغوط التي تمارس على إنشاء النقد.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي هذا الصدد، استهدفت السلطات النقدية تطبيق سياسة تتلاءم والنمو الاقتصادي وتحسين الوضعية الخارجية، ومن شأنها أن تؤدي إلى تطويق ارتفاع الأسعار. ولهذا الغرض، تواصل العمل بتأطير السلف، غير أن الايرادات من العملات الأجنبية تجاوزت المبلغ المرتقب فأدت إلى تضخم المجموعة النقدية، غير أنه تم حصر آثارها السلبية في نطاق محدود.

وهكذا، تحقق تقدم هام في مجال النمو وفي ميدان السعي إلى إعادة التوازنات الأساسية، رغم العبء الثقيل للدين. وزيادة على ذلك، فإن المؤشرات الأولى المتوفرة في مطلع 1991 تعطي نظرة متفائلة في المجمل بالنسبة للسنة. فعلى الصعيد الداخلي كانت الأمطار غزيرة، منتظمة وموزعة بشكل مرض على التراب الوطني، وتنبىء بمحصول زراعي بمستوى لم يسبق له مثيل كما أن نشاط القطاعات الأخرى يبدو في ارتفاع متواصل، يبرز من خلال الطلب الهام على القروض. وعلى الصعيد الخارجي أمكن تجاوز معظم المخاوف المرتبطة بآثار حرب الخليج، إذ انخفض سعر برميل النفط، والأمل كبير في انتعاش السياحة والطلب العالمي. وهذه العناصر تكون قاعدة ملائمة لنمو لا يستهان به.

ولكن بغض النظر عن الجانب الظرفي، فإن النتائج المحصل عليها تدعو هي نفسها إلى مواصلة الجهود المبذولة بدون فتور. ولكي يتم الحفاظ على المكتسبات وتعزيزها يلزم على الخصوص أن يتابع بكل عزم تخفيض عجز الميزانية. ذلك أن السياسة النقدية وتمويل الأنشطة المنتجة لا يمكن تدبيرهما على الوجه الأكمل دون تقليص هام لطلب الخزينة على التمويل، الشيء الذي يرتبط بدوره بتبني استراتيجية كفيلة بأن تؤمن شبه توازن الموارد والنفقات، خاصة عن طريق مردودية أحسن للجبايات وتوزيع أنجع للمصاريف. ومن جهة أخرى، فإن التحكم في الطلب بواسطة دعم التوفير يبقى شرطا ضروريا للنمو ولتمويل الاستثمار. ولهذا الغرض، فإن منح معدلات فائدة مغرية يجب ألا تلقى أية عرقلة من طرف اقتطاع جبائي مبالغ فيه. كما أن استخدام هذا الادخار يجب أن يخصص بالدرجة الأولى للقطاعات المنتجة وذلك من أجل دعم النمو وإضفاء طابع الاستمرار عليه.

وقد أقدمت السلطات النقدية من جهتها على إدخال إصلاح على القطاع المصرفي والمالي، يتضمن على الخصوص حرية أوسع في استعمال معدلات الفائدة، والعمل على صعيد توزيع السلف بإزالة الفواصل داخل النظام الحالي. ولهذا الغرض، فإن سياسة التدخل الغير المباشر للسلطات النقدية بواسطة عمل شمولي، ستدعم خاصة باتخاذ تدابير احترازية تتضمن معايير مماثلة لتلك التي هي مطبقة على الصعيد العالمي. و يهدف هذا الاصلاح أيضا إعادة هيكلة البنوك والمؤسسات المالية بقصد منح المزيد من المسؤوليات لهيئاتها المقررة من أجل إضفاء فاعلية أكثر على أعمالها. إن هذا التوجه الجديد، الذي دشن في 1990 بتنسيق وانسجام مع جميع المعنيين بالأمر، سيتابع خلال السنوات القادمة، ولن تظهر آثاره بكاملها إلا بعد مضي وقت طويل. وتهدف هذه الاستراتيجية الجديدة تأسيس سوق مالية حقيقية في أقرب الآجال تخضع لقواعد العرض والطلب، حيث ستمارس بدون أي قيد أو شرط منافسة تعود بالفضل على الجميع.

الرباط، يونيو 1991
محمد السقاط

***

تغيرات الحساب الختامي لبنك المغرب

وصل الحساب الختامي لبنك المغرب إلى ما مجموعه 44.616,3 مليون درهم في نهاية دجنبر 1990 ، مسجلا بذلك تزايدا بمقدار 8.566,8 مليون أو 23,8 % ، يفوق في أهميته الارتفاع بمبلغ 5.098,1 مليون أو 16,5 % المسجل عند نهاية السنة السابقة.

وتتطرق الفقرات التالية بإيجاز إلى أبرز التغيرات التي عرفتها مختلف أركان الأصول والخصوم :

الأصـــول

الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة ومن العملات القابلة للتحويل

بلغ مجموع أبواب هذا الركن 17.131,5 مليون درهم مقابل 4.482,5 مليون سنة من قبل، كما يتبين من خلال التصنيف التالي :

– الموجودات من الذهب	124,7	مليون درهم
– الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي ـ حصة الاحتياطي	389,4	مليون درهم
– الموجودات من حقوق السحب الخاصة	11,7	مليون درهم
– الموجودات من العملات القابلة للتحويل	16.369,7	مليون درهم
– الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي	236	مليون درهم

إن الارتفاع البارز المسجل في هذا الركن والذي وصل إلى 12.649 مليون درهم أو 282,2 % ، قد نتج عن الزيادات المسجلة في الأبواب الثلاثة الأخيرة التي سبق ذكرها، وبالأخص عن تزايد «الموجودات من العملات القابلة للتحويل» الذي بلغ بمفرده 12.625,2 مليون درهم.

أوفاق الأداء

إن مجموع هذا الركن الذي وصل إلى 18,3 مليون درهم ظل دون تغيير منذ سنوات عديدة.

المساعدات المالية للدولة

بلغ مجموع هذا الركن 11.156,4 مليون درهم وسجل ارتفاعا قدره 527,1 مليون أو 5 % عوض تزايد بمقدار 534,5 مليون أو 5,3 % سنة من قبل.

إن التسبيقات الاتفاقية التي وصل مجموعها إلى 5.500 مليون درهم والتي تمنح للدولة طبقا للفقرة 4 من الفصل 35 من الظهير القاضي بإحداث بنك المغرب قد ظلت دون تغيير. ويصل عددها إلى ست اتفاقيات يرجع تاريخها بالتوالي إلى 12 مارس 1964 و 31 دجنبر 1967 و 7 ماي 1970 و 13 مارس 1974 و 13 أكتوبر 1977 و 9 أبريل 1980 . وقد تحدد مبلغ كل من الأولين في 250 مليون درهم فيما وصلت مبالغ الاتفاقيات الأربع الباقية بالتتابع إلى 500 مليون، 1.000 مليون، 2.000 مليون و 1.500 مليون.

إن تسهيلة الصندوق الممنوحة للدولة طبقا للفقرة 3 من الفصل 35 من الظهير الآنف الذكر والتي بلغت 4.446 مليون درهم قد تم استعمالها بأكملها في نهاية سنة 1990.

لازالت التسليفات المباشرة الأخرى التي تهم مبالغ مماثلة لمبالغ السنوات السابقة مكونة من أذينتين للخزينة تبلغ قيمتهما على التوالي 100,4 مليون درهم و 38,4 مليون، تم تأجيل استحقاقهما إلى 31 دجنبر 1991 . وتمثل الأذينة الأولى التسبيق المقدم للدولة في سنة 1958 من أجل سحب البسيطة من التداول داخل ما كان يدعى سابقا بمنطقة الشمال، وتشكل الثانية مقابل تكفل البنك المركزي بالعملات الرائجة بتاريخ 30 يونيو 1959 .

إن التسبيقات الغير المباشرة المضمونة بواسطة تعبئة السفاتج الجمركية والسندات المكفولة لفائدة الخزينة قد وصلت في نهاية السنة إلى 1.071,6 مليون، وأسفرت عن زيادة قدرها 347,1 مليون من سنة لأخرى.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الحسابات البريدية الجارية

وصل مبلغ «الحسابات البريدية الجارية» لبنك المغرب إلى 27,3 مليون درهم وسجل انخفاضا طفيفا مقداره 0,5 مليون بالنسبة لمستواه قبل سنة.

عمليات السلف

تحددت «عمليات السلف» في 13.577,2 مليون درهم وسجلت تقلصا بمبلغ 6.248 مليون أو 31,5 % . ويشمل هذا التطور الاجمالي اتجاهين متباينين. الأول نحو الانخفاض، وقد هم في حدود 6.241,9 مليون ركن «التسنيق» وفي حدود 287,5 مليون «محفظة السندات المسحوبة على الخارج». وقد كان الاتجاه الثاني تصاعديا، وهم بمبلغ 277,6 مليون ركن «السندات الجاري تحصيلها» وبمبلغ 3,3 مليون «محفظة السندات المسحوبة على المغرب».

استعمال الرسمال والاحتياطيات

تم حصر ركن «استعمال الرسمال والاحتياطيات» بعد طرح الاندثارات المتعلقة بسنة 1990 في 979 مليون درهم، في تزايد بمقدار 117,8 مليون أو 13,7 % .

عناصر مختلفة

وصل مجموع «العناصر المختلفة» للأصول إلى 1.726,6 مليون درهم وأسفر عن توسع هام مبلغه 1.521,9 مليون من نهاية سنة لأخرى.

الخصوم

الأوراق المتداولة

بلغ مجموع الأوراق المتداولة في نهاية السنة 30.399,7 مليون درهم، في تزايد بمقدار 4.976,6 مليون أو 19,6 % مقابل 2.854,5 مليون أو 12,6 % سنة من قبل.

وفي 31 دجنبر 1990 كانت الأوراق المتداولة موزعة على الشكل التالي (1).

5.301.140	ورقة ..... من فئة 5 دراهم ...	بالدراهم	26.505.700
92.222.828	ورقة ونصف ورقة من فئة 10 دراهم ..	بالدراهم	922.228.285
51.597.420	ورقة ..... من فئة 50 درهما ...	بالدراهم	2.579.871.000
245.085.115	ورقة ..... من فئة 100 درهم ..	بالدراهم	24.508.511.500
11.812.734	ورقة ونصف ورقة من فئة 200 درهم ..	بالدراهم	3.362.546.900
	المجموع	بالدراهم	30.399.663.385

النقود المعدنية المتداولة

إن مبلغ النقود المعدنية المتداولة الذي وصل إلى 396,9 مليون درهم في نهاية دجنبر 1989 قد انتقل إلى 437,9 مليون عند حصر الحساب الختامي لسنة 1990 ، وسجل ارتفاعا قدره 41 مليونا أو 10,3 % .

وقد توزعت النقود المتداولة بنهاية دجنبر 1990 على النحو التالي :

أ ـ قطع الذهب

7.467	قطعة تذكارية من فئة 250 درهما	بالدراهم	1.866.750,00
1.754	قطعة تذكارية من فئة 500 درهما	بالدراهم	877.000,00

ب ـ قطع الفضة

6.377.796	قطعة من فئة درهم واحد	بالدراهم	6.377.796,00
651.707	قطعة من فئة 5 دراهم	بالدراهم	3.258.535,00
26.788	قطعة تذكارية من فئة 50 درهما	بالدراهم	1.339.400,00
9.021	قطعة تذكارية من فئة 100 درهم	بالدراهم	902.100,00
3.819	قطعة تذكارية من فئة 150 درهم	بالدراهم	572.850,00
7.540	قطعة تذكارية من فئة 200 درهم	بالدراهم	1.508.000,00

ج ـ قطع النيكل

114.304.283	قطعة من فئة 50 سنتيما	بالدراهم	57.152.141,50
179.265.688	قطعة من فئة درهم واحد	بالدراهم	179.265.688,00
26.032.152	قطعة من فئة 5 دراهم	بالدراهم	130.160.760,00

د ـ قطع برونز الأليمنيوم

168.815.254	قطعة من فئة 5 سنتيمات	بالدراهم	8.440.762,70
180.804.610	قطعة من فئة 10 سنتيمات	بالدراهم	18.080.461,00
139.513.568	قطعة من فئة 20 سنتيما	بالدراهم	27.902.713,60

ه ـ قطع الأليمنيوم

17.549.864	قطعة من فئة سنتيم واحد	بالدراهم	175.498,64
	المجموع	بالدراهم	437.880.456,44

الالتزامات تجاه الخارج ذهبا وعملات أجنبية قابلة للتحويل

بلغت القيمة المقابلة للالتزامات نحو الخارج بالعملات القابلة للتحويل 550,4 مليون من الدراهم، ولم تتزايد سوى بـ 1,2 مليون على الرغم من الارتفاع بمقدار 10 ملايين المسجل على مستوى «الالتزامات بالعملات القابلة للتحويل» التي تمت معادلتها إلى حد بعيد بفعل الانخفاض الملاحظ على صعيد ركن «الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل» وحساب «المنظمات الدولية» بما قدره على التوالي 0,4 مليون و 8,4 مليون.

أوفاق الأداء

لازالت الالتزامات في إطار أوفاق الأداء دون تغيير، في حدود 0,3 مليون درهم.

الودائع وغيرها من الالتزامات

أدرج ركن «الودائع وغيرها من الالتزامات» ضمن الحساب الختامي بمبلغ 8.051,4 مليون درهم، في توسع بمقدار 2.516,7 مليون أو 45,5 % من نهاية سنة لأخرى. وباستثناء باب «الالتزامات الأخرى» الذي يبدو في انخفاض بمبلغ 44,7 مليون، فإن الأبواب الأخرى المتعلقة ب «حسابات عمليات البنوك» و «حسابات احتياطيات البنوك» و «الحسابات الأخرى» قد سجلت ارتفاعا بما قدره على التوالي 219 مليون و 2.248,5 مليون و 93,9 مليون. أما رصيد الحساب الجاري للخزينة فقد بلغ 1,1 مليون.

منح حقوق السحب الخاصة

ظلت القيمة المقابلة للسحوبات المنجزة في إطار منح حقوق السحب الخاصة محددة في 433,6 مليون درهم، دون تغيير من سنة لأخرى.

رأس المال والاحتياطيات

أسفر ركن «رأس المال والاحتياطيات» عن رصيد قدره 2.264 مليون درهم، أي بتزايد مبلغه 381,3 مليون.

عناصر مختلفة

إن «عناصر الخصوم المختلفة» التي بلغت 2.479 مليون درهم قد سجلت توسعا قدره 650 مليون أو 35,5 % .

(1) تجدر الاشارة إلى أن الأوراق المبثورة الواردة في الحساب الختامي لم تدرج فيه بقيمة تداولها، بل بقيمة تسديدها.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بيان الحساب الختامي عند نهاية دجنبر 1990

الحصيلة في نهاية دجنبر 1990 *

الأصـــول

	بالدراهم	
الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملات القابلة للتحويل		17.131.436.925,02
ـ الموجودات من الذهب	124.737.746,10	
ـ الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي حصة الاحتياطي	389.404.377,19	
ـ الموجودات من حقوق السحب الخاصة	11.677.629,76	
ـ الموجودات من العملات القابلة للتحويل	16.369.620.971,97	
ـ الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي	235.996.200,00	
أوفـاق الأداء		18.274.092,74
المساعدات المالية للدولة		11.156.441.972,13
ـ أذينة الخزينة والتبادل النقدي » (1)	100.439.060,00	
ـ أذينة الخزينة والنقود المعدنية » (2)	38.419.235,10	
ـ تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 4 من القانون الأساسي)	5.500.000.000,00	
ـ تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 3 من القانون الأساسي)	4.446.000.000,00	
ـ تعبئة السفاتج الجمركية والسندات المكفولة	1.071.583.677,03	
الحسابات البريدية الجارية		27.330.456,60
عمليات السلف		13.577.230.340,19
ـ محفظة السندات المسحوبة على المغرب	585.413.426,18	
ـ محفظة السندات المسحوبة على الخارج	3.078.642.982,10	
ـ التسبقات	9.065.953.480,08	
ـ السندات الجاري تحصيلها	847.228.451,83	
إستخدام الرسمال والاحتياطيات (3)		978.960.387,23
عناصر أخرى		1.726.638.234,17
مجموع الأصـــول		44.616.320.408,08

الخصـــوم

	بالدراهم	
الأوراق والنقود المتداولة		30.837.545.841,44
ـ الأوراق	30.399.663.385,00	
ـ النقود	437.880.456,44	
الالتزامات تجاه الخارج ذهبا وعملات أجنبية قابلة للتحويل		550.393.094,07
ـ الالتزامات ذهبا	-	
ـ الالتزامات بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل	353.028.206,74	
ـ الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل	3.901.814,11	
ـ المنظمات الدولية	193.463.073,22	
أوفاق الأداء		234.176,24
الودائع وغيرها من الالتزامات		8.151.415.820,82
ـ الحساب الجاري لمخزينة العمومية	1.027.109,76	
ـ البنوك « حسابات العمليات »	357.786.575,53	
ـ البنوك « حسابات الاحتياطيات »	6.538.203.000,00	
ـ حسابات أخرى	1.102.982.923,53	
ـ التزامات أخرى	71.414.212,00	
منحيات حقوق السحب الخاصة		433.628.327,61
الرسمال والاحتياطيات		2.263.994.859,82
ـ الرسمال	30.000.000,00	
ـ الاحتياطيات	2.233 994.859,82	
عناصر أخرى		2.479.110.268,08
مجموع الخصوم		44.616.320.408,08

(*) بعد توزيع الأرباح.

(1) الفصل 35 ، فقرة 1 من الظهير الشريف المؤرخ بـ 23 ذو الحجة 1378 (30 يونيو 1959).

(2) الفصل 70 من الظهير الشريف المؤرخ بـ 23 ذو الحجة 1378 (30 يونيو 1959).

(3) بعد طرح الاندثارات.

حساب الأرباح والخسائر للسنة المالية 1990

الخصوم

	بالدراهم	
نفقات الادارة	286.950.125,31	
تحملات مختلفة	88.701.536,88	
تخصيصات للاندثار	55.015.243,11	
مخصصات للاستثمار	400.000.000,00	
	830.666.905,30	
صافي أرباح السنة المالية	1.359.108.962,64	
	2.189.775.867,94	

الأصـول

	بالدراهم
إيرادات الخصم	469.438.794,34
الفوائد	1.568.933.353,07
العمـــولات	113.050.891,33
إيرادات مختلفة	38.352.829,20
	2.189.775.867,94

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الملحقات

م. 1 ـ بيان تطور الناتج الداخلي الاجمالي
(أسعار السوق لسنة 1980)

بملايين الدراهم	*1986	*1987	*1988	*1989	**1990
القطاع الاول	19.801	15.219	19.872	19.496	18.911
الفلاحة والغابات والصيد ...	19.801	15.219	19.872	19.496	18.911
القطاع الثاني	26.526	26.962	29.331	29.016	31.149
صناعة الاستخراج	3.521	3.475	3.893	3.134	3.604
الطاقة والماء (1)	2.912	3.131	3.358	3.485	3.661
صناعة التحويل	15.690	16.174	17.307	17.315	18.700
البناء والأشغال العمومية	4.403	4.182	4.773	5.082	5.184
القطاع الثالث	33.977	34.911	36.868	38.092	39.793
النقل والمواصلات	4.862	5.116	5.308	5.378	5.566
خدمات أخرى (2)	11.171	11.424	12.063	12.245	12.735
التجارة (3)	17.944	18.871	19.497	20.469	21.492
الانتاج الداخلي الاجمالي	80.304	77.092	86.071	86.604	89.853
الادارات العمومية	14.169	15.031	15.521	16.260	16.748
الناتج الداخلي الاجمالي	94.473	92.123	101.591	102.864	106.601

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام، تكرير النفط، الكهرباء والماء.
(2) الفنادق والمطاعم والخدمات الاخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.
(3) التجارة والحقوق والرسوم على الواردات.
* أرقام مصححة.
** أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة التخطيط.

م. 2 ـ تغيرات الناتج الداخلي الاجمالي
(أسعار السوق لسنة 1980)

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة	1986	*1987	*1988	*1989	**1990
القطاع الأول	36,7	23,1 -	30,6	1,9 -	3 -
الفلاحة والغابات والصيد ..	36,7	23,1 -	30,6	1,9 -	3 -
القطاع الثاني	0,9	1,6	8,8	1,1 -	7,4
صناعة الاستخراج	2,8 -	1,3 -	12	19,5 -	15
الطاقة والماء (1)	5,9	7,5	7,3	3,8	5
صناعة التحويل	1,2	3,1	7	–	8
البناء والأشغال العمومية ...	–	5 -	14,1	6,5	2
القطاع الثالث	2,8	2,7	5,6	3,3	4,5
النقل والمواصلات	–	5,2	3,8	1,3	3,5
خدمات أخرى (2)	5	2,3	5,6	1,5	4
التجارة (3)	2,2	2,4	6,1	5	5
الانتاج الداخلي الاجمالي	8,8	4 -	11,6	0,6	3,8
الادارات العمومية	6,6	6,1	3,3	4,8	3
الناتج الداخلي الاجمالي	8,3	2,5 -	10,3	1,3	3,6

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام، تكرير النفط، الكهرباء والماء.
(2) الفنادق والمطاعم، الخدمات الاخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.
(3) التجارة والحقوق والرسوم على الواردات.
* أرقام مصححة.
** أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة التخطيط.

م. 3 ـ تطور الناتج الداخلي الاجمالي
(بالأسعار الجارية)

بملايين الدراهم	1986	*1987	*1988	*1989	**1990
القطاع الاول	29.526	23.992	30.940	31.230	32.414
الفلاحة والغابات والصيد ...	20.526	23.992	30.940	31.230	32.414
القطاع الثاني	49.941	51.511	60.588	64.088	71.188
صناعة الاستخراج	4.547	3.992	5.243	4.925	5.607
الطاقة والماء (1)	11.140	11.528	14.137	14.144	15.074
صناعة التحويل	26.586	28.587	31.969	34.582	39.089
البناء والأشغال العمومية	7.668	7.394	9.139	10.357	11.418
القطاع الثالث	99.101	65.035	69.047	71.994	79.468
النقل والمواصلات	9.005	10.510	12.030	12.700	13.794
خدمات أخرى (2)	19.061	20.098	21.747	22.753	24.084
التجارة (3)	31.035	34.427	35.270	36.541	41.590
الانتاج الداخلي الاجمالي	138.568	140.538	160.575	167.232	183.070
الادارات العمومية	16.157	17.818	19.906	22.778	25.643
الناتج الداخلي الاجمالي	154.725	158.356	180.481	190.010	208.713

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام، تكرير النفط، الكهرباء والماء.
(2) الفنادق والمطاعم، الخدمات الاخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.
(3) التجارة والحقوق والرسوم على الواردات.
* أرقام مصححة.
** أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة التخطيط.

م. 4 ـ تغيرات الناتج الداخلي الاجمالي
(بالأسعار الجارية)

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة	1986	*1987	*1988	*1989	**1990
القطاع الأول	37,3	18,7 -	29	0,9	3,8
الفلاحة والغابات والصيد ...	37,3	18,7 -	29	0,9	3,8
القطاع الثاني	13,5	3,1	17,6	5,6	11,2
صناعة الاستخراج	19,2 -	12,2 -	31,3	6 -	13,8
الطاقة والماء (1)	80	3,6	23,4	0,7 -	6,6
صناعة التحويل	10,6	7,5	11,8	8,2	13
البناء والأشغال العمومية	3,8	3,6 -	23,6	13,3	10,2
القطاع الثالث	18,4	10	6,2	4,3	10,4
النقل والمواصلات	8,2	16,7	14,5	5,6	8,6
خدمات أخرى (2)	14,3	5,4	8,2	4,6	5,8
التجارة (3)	24,5	10,9	2,4	3,6	13,8
الانتاج الداخلي الاجمالي	20,5	1,4	14,3	4,1	9,5
الادارات العمومية	8,9	10,3	11,7	14,4	12,6
الناتج الداخلي الاجمالي	19,5	2,3	14	5,3	9,8

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام، تكرير النفط، الكهرباء والماء.
(2) الفنادق والمطاعم، الخدمات الاخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.
(3) التجارة والحقوق والرسوم على الواردات.
* أرقام مصححة.
** أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة التخطيط.

م. 5 ـ الدخل الوطني الاجمالي المتاح و استعمالاته
(بالأسعار الجارية)

بملايين الدراهم	1986	*1987	*1988	*1989	**1990
الناتج الداخلي الاجمالي	154.725	158.356	180.481	190.010	208.713
الدخل الخارجي الصافي	7.604	8.038	4.381	2.874	8.500
الدخل الوطني الاجمالي المتاح ...	162.329	166.394	184.862	192.884	217.213
الاستهلاك النهائي الوطني	128.475	131.673	141.982	152.574	167.535
ـ الخواص	104.723	106.961	113.937	121.938	134.755
ـ الادارات العمومية	23.752	24.712	28.045	30.636	32.780
التوفير الوطني الاجمالي	33.854	34.721	42.880	40.310	49.678
استعمال الدخل الوطني الاجمالي المتاح	162.329	166.394	184.862	192.884	217.213

* أرقام مصححة.
** أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة التخطيط.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 6 ـ حساب السلع والخدمات
(بالأسعار الجارية)

بملايين الدراهم	1986	1987*	1988*	1989**	1990**
الموارد					
الناتج الوطني الاجمالي	16.329	166.394	184.862	192.884	217.213
(-) الدخل الخارجي الصافي	7.604	8.038	4.381	2.874	8.500
الناتج الداخلي الاجمالي	154.725	158.356	180.482	190.010	208.713
رصيد الموارد	8.924	6.063	56	8.355	11.026
واردات السلع والخدمات	41.942	41.582	44.932	52.320	62.784
صادرات السلع والخدمات	33.018	35.519	44.876	43.965	51.758
مجموع الموارد المتاحة	163.649	164.419	180.537	198.365	219.739
الاستعمالات					
الاستهلاك النهائي الاجمالي	128.475	131.673	141.982	152.574	167.535
الاستهلاك الخصوصي	104.723	106.961	113.937	121.938	134.755
الاستهلاك النهائي للادارات العمومية	23.752	24.712	28.045	30.636	32.780
الاستثمارات	35.174	32.746	38.555	46.791	52.204
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	32.991	31.632	37.236	43.708	50.084
تغير المخزونات	2.183	1.114	1.319	2.083	2.120
مجموع الاستعمالات	163.649	164.419	180.537	198.365	219.739

● أرقام مصححة.
●● أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة المتخطيط.

م. 7 ـ الاستثمارات والتوفير
(بالأسعار الجارية)

بملايين الدراهم	1986	1987*	1988*	1989*	1990**
التوفير الوطني الاجمالي	33.854	34.721	42.880	40.310	49.678
صافي الرساميل المتنقلة	198	128	228	174	-
حاجة التمويل	1.122	-	-	5.307	2.526
مجموع الموارد	35.174	34.849	43.108	45.791	52.204
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	32.991	31.632	37.236	43.708	50.084
تغير المخزونات	2.183	1.114	1.319	2.083	2.120
طاقة التمويل	-	2.102	4.553	-	-
مجموع الاستعمالات	35.174	34.849	43.108	45.791	52.204

● أرقام مصححة.
●● أرقام تقديرية.
المصدر : وزارة التخطيط.

م. 8 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الرئيسية

بآلاف الهكتارات وآلاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1988 – 1989			1989 – 1990		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
القمح الطري	1.460	21.604	14,8	1.470	19.972	13,6
القمح الصلب	1.170	17.665	15,1	1.250	16.167	12,9
الشعير	2.400	29.986	12,5	2.415	21.376	8,9
الذرة	405	4.028	9,9	375	4.356	11,6
المجموع	5.435	73.283	13,5	5.510	61.871	11,2

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 9 ـ التسويق الرسمي للحبوب

بآلاف القناطير	من يونيو 1988 إلى مايو 1989*	من يونيو 1989 إلى مايو 1990	من يونيو إلى دجنبر 1990
القمح الطري	9.313	10.148	5.909
القمح الصلب	516	653	547
الشعير	924	908	355
الذرة	784	1.146	577
المجموع	11.537	12.855	7.388

● أرقام مصححة
المصدر : المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.

م. 10 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطاني

بآلاف الهكتارات وآلاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1988 – 1989			1989 – 1990		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
الفول	212	1.662	7,8	224	1.341	6
الحمص	62	437	7	77	589	7,6
الجلبان	51	388	7,6	70	633	9
العدس	58	223	3,8	57	331	5,8
قطاني مختلفة	106	746	7	75	475	6,3
المجموع	489	3.456	7,1	503	3.369	6,7

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 11 ـ تصدير البواكير

بآلاف الأطنان	من أكتوبر 1987 إلى شتنبر 1988		من أكتوبر 1988 إلى شتنبر 1989		من أكتوبر 1989 إلى شتنبر 1990	
	فرنسا	المجموع	فرنسا	المجموع	فرنسا	المجموع
الطماطم	79	89	79	105	73	91
البطاطس	46	47	80	99	57	61
خضر أخرى	7	8	8	9	8	10
المجموع	132	144	167	213	138	162

المصدر : المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات.

م. 12 ـ إنتاج وتصدير الحوامض

بآلاف الأطنان	من أكتوبر 1987 إلى يونيو 1988			من أكتوبر 1988 إلى يونيو 1989			من أكتوبر 1989 إلى يونيو 1990		
	الانتاج	الصادرات		الانتاج	الصادرات		الانتاج	الصادرات	
		الرابطة الاقتصادية الأوروبية	المجموع		الرابطة الاقتصادية الأوروبية	المجموع		الرابطة الاقتصادية الأوروبية	المجموع
البرتقال	893	335	490	1.018	354	452	787	247	316
الكليمانتين	300	77	136	420	110	184	225	61	109
حوامض أخرى	60	3	5	30	5	7	50	9	11
المجموع	1.253	415	581	1.468	469	643	1.062	317	436

المصدر : المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات.

م. 13 ـ بيان تطور زراعات الشمندر وإنتاج السكر المستخرج منها

	المساحة المجنية (بالهكتارات)	المحصول (بالأطنان)	المردود (الاطنان بالهكتار)	إنتاج السكر (بالأطنان)
1988 – 1989				
الغرب	24.970	958.650	38,4	131.000
تادلة	20.130	882.500	43,8	116.300
دكالة	14.300	915.030	64	123.100
ملوية	3.690	129.020	35	14.500
المجموع	63.090	2.885.200	45,7	384.900
1989 – 1990				
الغرب	25.360	963.940	38	133.000
تادلة	20.550	1.007.860	49	131.000
دكالة	14.490	862.370	59,5	115.000
ملوية	3.640	143.930	39,5	17.000
المجموع	64.040	2.978.100	46,5	396.000

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 14 ـ بيان تطور زراعات قصب السكر وإنتاج السكر المستخرج منها

	المساحة (بالهكتارات)		المردود (الأطنان بالهكتار)	الانتاج (بالأطنان)	إنتاج السكر (بالأطنان)
	المغروسة	المجنية			
1988					
الغرب	15.720	13.980	74,3	1.038.180	103.100
ملوية	1.230	980	57,3	56.140	8.300
المجموع	16.950	14.960	73,1	1.094.320	111.400
1989 *					
الغرب	15.310	14.260	65,7	936.680	87.400
ملوية	1.140	1.020	48,3	49.250	6.400
المجموع	16.450	15.280	64,5	985.930	93.800
1990					
الغرب	16.000	13.950	69,4	968.640	97.000
ملوية	1.100	1.000	46,7	46.730	6.000
المجموع	17.100	14.950	67,9	1.015.370	103.000

(*) أرقام مصححة.
المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 15 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطن الخام(1)

بالهكتارات والقناطير وبالقناطير للهكتار	1988 – 1989*			1989 – 1990		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
بدة	10.900	197.000	18,1	11.500	126.000	11
دكالة	900	16.000	17,8	1.100	19.000	17,3
الغرب	1.500	37.000	24,7	1.700	33.000	19,4
الحوز	1.400	42.000	30	1.900	38.000	20
سوس	200	3.000	15	100	1.000	10
المجموع	14.900	295.000	19,8	16.300	217.000	13,3

* أرقام مصححة.
(1) يتعلق الأمر بالانتاج الذي ابتدأ في نهاية السنة الثانية المذكورة
المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 16 ـ زراعة الزيتون(1)

بالأطنان	1987 – 1988	1988 – 1989*	1989 – 1990**
إنتاج الزيتون	345.000	600.000	390.000
إنتاج الزموت	30.000	70.000	40.000

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.
(1) يتعلق الأمر بالانتاج الذي ابتدأ في نهاية السنة الثانية المذكورة.
المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 17 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الزيتية

بآلاف الهكتارات وآلاف القناطير والقناطير للهكتار	1988 – 1989*			1989 – 1990		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
العباد	112	964	8,6	156	1.547	9,9
الفول السوداني	24	233	9,7	24	147	6,1
المجموع	136	1.197	8,8	180	1.694	9,4

* أرقام مصححة.
المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 18 ـ إنتاج الشيذ

بآلاف الهكتولتر	1988	1989	1990
مكناس	201	368	220
القنيطرة	67	43	26
الدار البيضاء	57	60	38
وجدة	29	31	16
المجموع	354	502	300

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 19 ـ تربية المواشي
ـ الاحصاء الكلي للقطعان ـ (1)

بآلاف الرؤوس	1988	*1989	1990
البقر	3.137	3.324	3.346
الغنم	12.733	13.761	13.515
الماعز	5.030	5.281	5.335
المجموع	20.900	22.366	22.196

* أرقام مصححة.
(1) يتعلق الأمر بالاحصاء الذي تم خلال شهري أكتوبر ونونبر.

إنتاج اللحوم الحمراء

بآلاف الأطنان	1988	1989	1990
البقر	103	115	120
الغنم	75	80	75
الماعز	20	21	21
المجموع	198	216	216

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

م. 20 ـ الصيد البحري

بالأطنان	1988	*1989	1990
الانتاج	550.000	518.000	551.000
ـ الصيد بأعالي البحار	127.000	108.000	126.000
ـ الصيد بالشواطئ	423.000	410.000	425.000
استهلاك المنتجات الطرية	154.000	155.000	172.000
التحويل	269.000	255.000	253.000
الصادرات	187.000	176.000	186.800
ـ السمك الطري والمجمد	49.000	50.500	65.000
ـ القشريات و الرخويات	70.900	62.400	61.500
ـ السمك المصبر	59.200	59.700	54.400
ـ منتوجات مستخرجة من السمك	7.900	3.400	5.900

* أرقام مصححة.
المصدر : وزارة الصيد البحري والملاحة التجارية.

م. 21 ـ بيان تطور إنتاج وصادرات أهم المنتوجات المعدنية

بآلاف الأطنان	الانتاج				الصادرات			
	1987	1988	*1989	**1990	1987	1988	*1989	**1990
الفحم الحجري	634,2	636,7	504,3	526	20,1	8,9	2,3	–
النفط الخام	18,3	19,9	12	15,3	–	–	–	–
مقياس الاستخراج (1) (الاساس 100 في 1982)	115,1	133,3	102,3	118	–	–	–	–
الفوسفاط الجاف	21.270	25.014	18.067	21.364	13.060	14.260	12.426	11.672
البارتين	126,8	321,6	403,2	350	254,5	391,5	386,8	349
معدن الحديد	279,4	156,4	176,1	147,5	108,2	88,2	86,9	65,1
معدن الرصاص	104,4	100	91,6	95,3	31,2	38,2	31,7	30,8
المانغنيز الكيماوي	42,5	30	33,7	43,8	43,7	47,7	43,2	36,3
معدن النحاس	41	38	41,8	42,1	45,7	38,4	42,3	39,1
الفلوبرين	78,5	100,5	105	86,3	89,8	89,6	108,3	81,4
معدن الزنك	19,5	21,4	36,4	35,4	20,2	21,6	35,3	38,2

(1) لا يتعلق هذا المقياس إلا بالمعادن. أما المواد ذات الاستعمال الحراري كالفحم الحجري والنفط فمدرجة ضمن مقياس الطاقة.
* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 22 ـ بيان تطور قيم المنتوجات المعدنية الرئيسية
(ثمن المعدن في مكان استخراجه)(1)

بآلاف الدراهم	1987	1988	*1989	**1990	بالنسبة المائوية لمجموع 1990
الفوسفاط	3.988.000	5.156.511	4.018.101	4.660.049	79,9
معدن الرصاص	335.179	326.530	311.530	372.322	6,4
معدن النحاس	95.974	226.403	218.680	214.281	3,7
المياه المعدنية	113.101	120.996	166.078	157.982	2,7
الفليورين	54.872	78.893	95.025	76.884	1,3
المانغنيز الكيماوي	44.490	41.100	44.858	70.276	1,2
البارتين	17.500	88.440	68.540	64.750	1,1
معدن الحديد	19.320	12.669	21.622	18.257	0,3
معدن الزنك	25.181	60.030	68.117	79.974	1,4
معادن أخرى(2)	91.332	90.539	79.079	119.795	2
المجموع	4.784.949	6.202.111	5.091.630	5.834.570	108

(1) يساوي ثمن المعدن في مكان استخراجه ثمن الطن الواحد من المعدن عند تسليمه بميناء الشحن بعد طرح مصاريف النقل والشحن والافراغ المترتبة عن نقله من مكان الاستخراج إلى ميناء الشحن.

(2) باستثناء معدن الرصاص الخالص، ومعدن الفضة الخالص، وباستثناء الفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي، إذ تدرج هذه المنتوجات ضمن قطاع الطاقة.

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.

م. 23 ـ بيان تطور مقياس إنتاج الطاقة

(الأساس 100 في 1982)	1987	1988	*1989	**1990	1990/1989 %
المقياس العام	116,5	124,2	132	139	5,3
الفحم	86,3	86,6	68,6	71,6	4,3
النفط المصفى	103,5	114,9	122,5	127,8	4,3
الكهرباء	132,4	137,9	149,5	158,5	6

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط.

م. 24 ـ بيان تطور إنتاج الطاقة

	الوحدات	1987	1988	*1989	**1990	1990/1989 %
إنتاج الفحم الحجري	آلاف الأطنان	634,2	636,7	504,3	526	4,3
إنتاج النفط الخام	»	18,3	19,9	12	15,3	27,5
إنتاج الغاز الطبيعي	ملايين الأمتار المكعبة	73,7	83,3	61,6	56	9,2 -
الانتاج الصافي للطاقة الكهربائية	ملايين الكلواط الساعة	7.463,6	8.326,2	8.507,3	9.100	7
ـ من أصل مائي	»	805,7	915,1	1.035,7	1.092	5,4
ـ من أصل حراري	»	6.657,9	7.411,1	7.471,6	8.008	7,2

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.

المكتب الوطني للكهرباء.

م. 25 ـ بيان تطور ميزان الطاقة

بآلاف الأطنان المعادلة للنفط	1987		1988		*1989		**1990	
	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%
الاستهلاك								
الفحم	1.049	19,3	1.029	17,8	1.143	18,1	1.104	17
المنتوجات النفطية	4.126	75,8	4.460	77	4.821	76,4	5.027	77,4
الغاز الطبيعي	56	1	63	1	47	0,7	43	0,7
الكهرباء من أصل مائي	215	3,9	243	4,2	301	4,8	317	4,9
المجموع	5.446	100	5.795	100	6.312	100	6.491	100
الموجود منها محليا :								
الفحم الحجري	373	56,4	324	50	282	43,9	295	44
النفط والغاز الطبيعي	73	11	82	12,6	59	9,2	58	8,7
الكهرباء من أصل مائي	215	32,6	243	37,4	301	46,9	317	47,3
المجموع	661	100	649	100	642	100	670	100
العجز في الطاقة	4.785		5.146		5.670		5.821	
بالنسبة المائوية للاستهلاك الكلي		87,9		88,8		89,8		89,7

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

(1) باستثناء المواد النفطية الغير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزييت).

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.

م. 26 ـ بيان تطور استهلاك الطاقة

	1987	1988	*1989	**1990	1990/1989 %
المنتوجات النفطية					
المنتوجات البيضاء	2.420	2.609	2.698	2.941	9
(بآلاف الامتار المكعبة)					
الوقود العادي	139	135	131	127	3,1 -
الوقود الممتاز	340	363	381	399	4,7
بترول المصابيح	62	63	59	60	1,7
بترول المحركات النفاثة	265	271	267	315	18
زيت الغاز	1.614	1.777	1.860	2.040	9,7
المنتوجات السوداء (بآلاف الاطنان)					
زيت الفويل(1)	1.702	1.820	2.045	2.002	2,1 -
الغازات السائلة (بآلاف الاطنان)	454	497	542	585	7,9
البوطان	424	459	497	535	7,6
البروبان	30	38	45	50	11,1
الكهرباء (بملايين الكلواط الساعة).	6.716	7.516	7.642	8.170	6,9
الفحم (بآلاف الاطنان)(1)	1.681	1.647	1.795	1.754	2,3 -
الفحم الحجري	666	579	491	528	7,5
الفحم المستورد	1.015	1.068	1.304	1.226	6 -

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

(1) بما في ذلك حاجيات المحطات الكهربائية الحرارية.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.

المكتب الوطني للكهرباء.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 27 ـ بيان تطور مقياس الانتاج الصناعي

(الاساس 100 في سنة 1987)	الترجيح	1988	1989	1990	1990/1989 %
مجموع صناعات التحويل (باستثناء البناء والاشغال العمومية)	**1.000**	**108,0**	**110,2**	**119,5**	**8,5 +**
الصناعات الغذائية	101	105,3	104,1	106,2	2,0 +
منتوجات أخرى للصناعات الغذائية	110	109,5	113,1	126,7	12,0 +
المشروبات والتبغ	58	112,6	112,7	120,3	6,8 +
منتوجات النسيج والملابس الداخلية	140	103,1	102,4	106,5	4,0 +
الملابس باستثناء الاحذية	62	97,6	102,9	102,2	0,7 -
الجلد والمواد والاحذية الجلدية	26	108,7	113,7	111,4	2,1 -
الخشب والمنتوجات الخشبية	17	108,2	110,9	110,1	0,8 -
الورق والورق المقوى	52	108,9	111,3	122,4	10,0 +
منتوجات متأتية من تحويل معادن المقالع	91	114,2	130,1	153,2	17,7 +
منتوجات الصناعة المعدنية الاساسية	44	116,5	133,3	132,1	0,9 -
منتوجات معدنية	50	105,1	110,9	117,8	6,2 +
ألات ومعدات التجهيز	18	94,2	90,3	98,2	8,8 +
معدات النقل	38	107,6	118,7	128,4	8,2 +
معدات كهربائية وإلكترونية	39	95,9	107,1	116,3	8,5 +
ألات المكتب وأدوات دقيقة للقياس ومراقبة النظر والساعات	2	98,0	133,4	149,8	12,3 +
منتوجات كيماوية وشبه كيماوية	127	116,2	100,7	121,9	21,0 +
منتوجات من المطاط والبلاستيك	24	108,0	108,0	116,6	7,9 +
صناعات تحويلية أخرى	1	101,8	156,8	140,5	10,4 -

المصدر : وزارة التخطيط.

م. 28 ـ بيان تطور دخول السياح

	1986	1987	1988	1989	1990	1990/1989 %
سياحة الاقامة	**2.128.219**	**2.247.809**	**2.841.211**	**3.468.429**	**4.024.186**	**16**
أ. السياح من جنسية أجنبية	**1.470.637**	**1.566.254**	**1.978.420**	**2.515.251**	**2.978.356**	**18,4**
أوروبا	**1.223.584**	**1.355.805**	**1.335.196**	**1.267.330**	**1.184.110**	**6,6 -**
الفرنسيون	393.834	444.663	485.002	466.662	451.817	3,2 -
الاسبان	286.128	367.153	329.531	292.849	210.802	28 -
البريطانيون	166.101	145.961	108.791	93.598	89.467	4,4 -
الألمان	156.474	172.418	168.254	159.823	161.186	0,9
دول أخرى	221.047	225.610	243.618	254.398	270.838	6,5
بلدان عربية	**130.656**	**68.525**	**492.561**	**1.065.216**	**1.605.501**	**50,7**
المغرب العربي	81.588	24.155	445.459	1.011.358	1.562.570	54,5
دول أمريكا	**67.614**	**84.358**	**91.074**	**116.456**	**115.408**	**0,9 -**
الولايات المتحدة	38.749	58.629	66.564	84.560	83.816	0,9 -
بلدان أخرى	**48.783**	**57.566**	**59.589**	**66.249**	**73.337**	**10,7**
ب. المغاربة المقيمون بالخارج	**657.582**	**681.555**	**862.791**	**953.178**	**1.045.830**	**9,7**
سياحة العبور	**58.225**	**94.046**	**77.592**	**97.406**	**113.585**	**16,6**
المجموع	**2.186.444**	**2.341.855**	**2.918.803**	**3.565.835**	**4.137.771**	**16**

المصدر : وزارة السياحة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 29 ـ بيان تطور مقياس تكاليف المعيشة (210 مواد)
(الاساس : 100 من مايو 1972 إلى أبريل 1973)

	1989		1990													التغيرات (%)	
	المتوسط السنوي	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط السنوي	دجنبر 90 / دجنبر 89	*1990 / *1989
التغذية	404	416,2	423,3	429,4	434,6	435,6	429,8	423,3	421,6	430,7	437,4	444,2	441,7	441,2	432,7	6 -	7,1 +
الملبس	322,7	329,8	331,6	332,3	333,2	334,2	336,3	343	344,6	345	345,7	351,2	354,8	356,7	342,4	8,2 +	6,1 +
المسكن	334	339,5	341,2	342,4	343,4	344	346,1	350,3	351,3	352,6	354,7	360,3	367,1	369,1	351,9	8,7 +	5,4 +
الصيانة و الوقاية و العلاج	311,1	317,2	318,9	323,7	326,3	326,3	327,2	327,5	328,2	332,2	337,2	337,5	338,4	340,9	330,4	7,5 +	6,2 +
النقل والتسلية وغير ذلك	468,2	470,1	476,1	479	484,8	485,7	495,9	503,7	504,5	505,3	506,4	515,3	519	520,1	499,7	10,6 +	6,7 +
المقياس العام	**394,4**	**403**	**408,5**	**412,7**	**417**	**417,9**	**417,2**	**416,3**	**415,8**	**421,2**	**425,7**	**432,3**	**432,9**	**433,4**	**420,9**	**7,5 +**	**6,7 +**

التغيرات بالنسبة المائوية * بالقياس للسنة السابقة	1985	1986	1987	1988	1989	1990
التغذية	7,6 +	9,3 +	0,7 +	0,4 +	2 +	7,1 +
الملبس	6,9 +	5 +	4,6 +	5,1 +	4,3 +	6,1 +
المسكن	7 -	7,4 +	4,1 +	3,7 +	4 +	5,4 +
الصيانة والوقاية والعلاج	7,9 +	7,5 +	5,6 +	3,9 +	5,2 +	6,2 +
النقل والتسلية وغير ذلك	8,7 +	9,4 +	6,6 +	5,4 +	4,8 +	6,7 +
المقياس العام	**7,7 +**	**8,8 +**	**2,8 +**	**2,3 +**	**3,1 +**	**6,7 +**

* المتوسط السنوي.
المصدر : وزارة التخطيط.

م. 30 ـ بيان تطور مقياس أسعار الجملة (231 مواد)
(الاساس : 100 = 1977)

	1989		1990													التغيرات	
	المتوسط السنوي	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط السنوي	دجنبر 90 / دجنبر 89	*1990 / *1989
القطاع الفلاحي	**255,2**	**252**	**248,7**	**251**	**251,6**	**265,8**	**261,7**	**256**	**266,6**	**272,4**	**273**	**278,8**	**274,1**	**278,5**	**264,8**	**10,5 +**	**3,8 +**
الحبوب والقطاني الجافة	231,5	236,1	236,2	239,3	243,6	248,9	241,8	235,7	240,4	246,7	247,9	253,1	260,3	263,3	246,4	11,5 +	6,4 +
الزراعات الصناعية والحبوب الزيتية	234,5	218,2	211,7	211,1	210,4	211,4	209,9	209,3	208,8	221,8	221,3	222,9	231,3	239	217,4	9,5 +	7,3 -
زراعات الخضر	253,5	275,6	285,9	293,7	306,3	317,2	321,3	322,7	324,2	325,3	325,1	328,2	326,4	327,6	317	18,9 +	25 +
منتوجات الغرس وزارعة الكروم	316,7	259,3	254,6	262,6	270,5	295	284,3	287,2	295,5	290,5	307,9	321,7	305,6	310,5	290,5	19,7 +	8,3 -
منتوجات تربية المواشي	198,7	202	197	195,5	191,8	200,3	197,4	179,3	181,3	218,1	219,4	222,1	212,4	208,9	202	3,4 +	1,7 +
المنتوجات الغابوية	299,7	318,7	319,4	319,5	323,5	321,7	339,5	343,7	350,6	341,5	341,1	341,3	344,6	344,8	335,9	8,2 +	12,1 +
منتوجات الصيد البحري	374,3	380,5	359,7	362,2	339,5	417,5	390,8	379,1	464,7	408,9	386,9	408	369,9	400,4	390,6	5,2 +	4,4 +
القطاع الصناعي	**272,9**	**277,8**	**278,8**	**280,3**	**283**	**283,3**	**284,3**	**285,5**	**288,3**	**288,7**	**289,6**	**290,3**	**292,5**	**294**	**286,6**	**5,8 +**	**5 +**
الطاقة	346,1	347	347	347	347	347	351,7	353,4	355,4	355,5	358,2	360,2	376,5	376,5	356,3	8,5 +	2,9 +
الصناعات الغذائية	243,6	252,6	253,5	256,8	259	259,1	258,1	258	259,2	258,6	258,6	260,8	261,7	263,3	258,9	4,2 +	6,3 +
الألبسة والنسيج	216,6	207,9	207,9	207,9	208,3	213,6	213,6	213,7	213,7	213,7	213,7	209,5	209,5	209,5	211,2	0,8 +	2,5 -
صناعات التعدين	331	337,9	341,2	341,4	346,8	344,4	344,9	348,6	357,6	361,1	362,6	363,6	363,6	366,1	353,5	8,3 +	6,8 +
صناعات خفيفة أخرى	280,5	285,3	285,8	286,3	290,5	290,9	295,5	297,3	300,4	300,6	302,3	302,1	303,1	305,1	296,7	6,9 +	5,8 +
المجموع	**265,9**	**267,6**	**266,9**	**268,7**	**270,6**	**276,4**	**275,4**	**273,8**	**279,7**	**282,3**	**283**	**285,8**	**285,2**	**287,9**	**278**	**7,6 +**	**4,6 +**

(*) : المتوسط السنوي.
المصدر : وزارة التخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 31 ـ ميزان التجارة الخارجية

بآلاف الأطنان وبملايين الدراهم	1988		1989		*1990	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين	14.657	39.133	13.848	46.594	16.145	57.023
الصادرات مسلمة بميناء الشحن	21.254	29.751	18.135	28.271	18.924	34.858
الرصيد	+ 6.597	- 9.382	+ 4.287	- 18.323	+ 2.779	- 22.165
التغطية (بالنسبة المائوية)	—	76	—	60,7	—	61.1

* أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف.

م. 32 ـ الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين

بآلاف الأطنان وبملايين الدراهم	1989			*1990		
	الوزن	القيمة	%	الوزن	القيمة	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**1.761**	**4.992**	**10,7**	**1.978**	**4.801**	**8,4**
الطاقة ومواد التزييت	**7.216**	**7.157**	**15,4**	**7.524**	**9.652**	**16,9**
زيت البترول الخام	5.645	6.094	13,1	5.838	8.142	14,3
المواد الخام	**2.257**	**5.332**	**11,4**	**3.852**	**6.886**	**12,1**
من أصل حيواني ونباتي	983	3.462	7,4	914	3.585	6,3
من أصل معدني	1.274	1.870	4	2.938	3.301	5,8
أنصاف المنتوجات	**2.353**	**12.135**	**26**	**2.487**	**13.753**	**24,1**
المنتوجات المنتهية الصنع	**261**	**16.978**	**36,5**	**304**	**21.931**	**38,5**
مواد التجهيز	167	11.960	25,7	192	15.301	26,9
الفلاحي	(12)	(462)	(1)	(13)	(554)	(1)
الصناعي	(155)	(11.498)	(24,7)	(179)	(14.747)	(25,9)
مواد الاستهلاك	94	5.018	10,8	112	6.630	11,6
المجموع	**13.848**	**46.594**	**100**	**16.145**	**57.023**	**100**

* أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف.

م. 33 ـ الواردات حسب أهم المنتوجات

بملايين الدراهم	1986	1987	1988	1989	*1990
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**4.329,4**	**3.980**	**4.175,4**	**4.992**	**4.801,1**
القمح	1.485,7	1.446,4	1.414,6	1.817,9	1.409,6
السكر	411,9	376,5	558,3	672,6	666,6
المنتوجات اللبنية	341,9	292,7	350,3	564,3	622,9
الشاي	467,8	476,9	586,9	619,4	584,7
القهوة	297,2	244,3	250	211,4	187,1
التبغ	442,4	392,5	324,2	460,4	360,1
مواد أخرى	882,5	750,7	691,1	646	970,1
الطاقة ومواد التزييت	**5.429,4**	**6.169,6**	**5.155,7**	**7.156,8**	**9.652,2**
زيت البترول الخام	4.587,4	5.331,5	4.379,8	6.093,8	8.141,6
مواد أخرى	842	838,1	775,9	1.063	1.510,6

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1986	1987	1988	1989	*1990
المواد الخام	**5.604,5**	**5.453,8**	**6.407,5**	**5.332**	**6.885,5**
الزيوت والحبوب الزيتية	1.063	665,2	663,4	900,5	657,3
الأخشاب الخام	724,5	916,2	1.145,1	1.234,3	1.506,1
خيوط النسيج الاصطناعية والمركبة	518	529,7	534,1	605,3	636,9
الكبريت الخام	**2.259,1**	2.085,4	2.748,2	1.046,7	2.373,6
مواد أخرى	1.039,9	1.257,3	1.316,7	1.545,2	1.711,6
أنصاف المنتوجات	**7.527**	**8.194**	**10.323**	**12.135,3**	**13.752,8**
القضبان والهياكل من الحديد والصلب	310,9	331,5	397,6	503	579,2
الصفائح والأوراق من الحديد والصلب	682,9	751,1	880,1	1.074,2	1.211,8
المواد الكيماوية، الاسمدة، الاصباغ ومواد التطهير	2.140,3	2.161,1	2.861,5	2.903,1	4.858
المواد البلاستيكية والمصطنعة	683	794,8	1.053,8	1.132,3	1.417,9
خيوط الغزل المركبة والاصطناعية	466,8	437,8	483,3	606,8	652,4
الورق والورق المقوى	461,1	551,2	676,7	759,7	853,9
مواد أخرى	2.782	3.166,5	3.970	5.156,2	4.179,6
مواد التجهيز	**8.248,1**	**7.363,3**	**8.751,6**	**11.960,1**	**15.301,2**
الفلاحي	628,2	494,6	408,9	461,9	553,9
الصناعي	7.619,9	6.868,7	8.342,7	11.498,2	14.747,3
مواد الاستهلاك	**3.469,5**	**4.110**	**4.319,3**	**5.018,2**	**6.630,1**
السيارات السياحية (قطع الغيار والاستيراد المباشر)	533,1	534,8	464	624,2	932,8
الأجزاء وقطع الغيار للسيارات السياحية	189	219,6	254,2	284,2	332,5
آلات الالتقاط للاذاعة والتلفزة	283,8	308,2	280,3	286,6	246,9
الادوية	360,6	365,6	387,8	452,1	598,3
مواد أخرى	2.103	2.681,8	2.933	3.371,1	4.519,6
المجموع	**34.607,9**	**35.270,7**	**39.132,5**	**46.594,4**	**57.022,9**

* أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف.

م. 34 ـ الصادرات مسلمة بميناء الشحن

بآلاف الأطنان وبملايين الدراهم	1989			*1990		
	الوزن	القيمة	%	الوزن	القيمة	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**1.228**	**7.261**	**25,7**	**1.116**	**8.636**	**24,8**
مواد الطاقة والتزييت	**456**	**733**	**2,6**	**614**	**1.250**	**3,6**
مواد الخام	**13.942**	**6.575**	**23,2**	**13.306**	**6.151**	**17,6**
من أصل حيواني ونباتي	166	1.323	4,7	179	1.485	4,2
من أصل معدني	13.776	5.252	18,5	13.127	4.666	13,4
أنصاف المنتوجات	**2.410**	**5.940**	**21**	**3.792**	**8.768**	**25,2**
المنتوجات المنهية الصنع	**99**	**7.762**	**27,5**	**96**	**10.053**	**28,8**
مواد التجهيز	26	986	3,5	13	1.258	3,6
مواد الاستهلاك	73	6.776	24	83	8.795	25,2
المجموع	**18.135**	**28.271**	**100**	**18.924**	**34.858**	**100**

* أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف.

Cópie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م . 35 ـ الصادرات حسب أهم المنتوجات

بملايين الدراهم	1986	1987	1988	1989	*1990
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**6.525,9**	**6.345,7**	**7.527,8**	**7.260,6**	**8.635,7**
الحوامض	1.725,4	1.454,1	1.609,7	1.168,3	1.396,5
البواكير	795,7	867,1	779,1	731,9	870,1
مصبرات السمك	874,4	784,6	904,4	1.002,2	1.168,9
السمك الطري	869	904,4	881,8	1.018	1.389
الزخويات	1.047,7	1.288,3	1.612,2	1.563,1	1.756,9
مصبرات الخضر والفواكه	606,2	616,9	666,6	817,5	1.046,9
عصير الفواكه والخضر	143,5	84	367,9	401	412,8
مواد أخرى	464	346,3	706,1	558,6	594,6
الطاقة ومواد التزييت	**563,8**	**641,7**	**612,9**	**732,7**	**1.250,2**
المواد الخام من أصل حيواني ونباتي	**688,5**	**823,5**	**1.129,9**	**1.323,1**	**1.484,8**
عجين الورق	247,2	333,5	505,7	499,8	411,3
النباتات وأجزاء النباتات	100,4	108,7	91,8	95,1	117,3
الأغرة	54,7	61,8	78,8	95,1	101,4
مواد أخرى	286,2	319,5	453,6	633,1	854,8
المواد الخام من أصل معدني	**4.424,1**	**3.783,1**	**5.135,7**	**5.252,3**	**4.666**
الفوسفاط	3.747,9	3.080,3	4.154,1	4.148	3.600
الرصاص	96,1	122,6	159,8	125,2	131
النحاس	189	206,5	287,1	284,7	254,1
سلفات الباريوم	79,1	65,8	112	114	126,6
مواد أخرى	312	307,9	422,7	580,4	554,3
أنصاف المنتوجات	**4.969,3**	**5.601,7**	**8.642,2**	**5.940,4**	**8.768,1**
الحامض الفوسفوري	3.028	3.583,9	4.672,2	1.454	2.868
الأسمدة الطبيعية والكيماوية	914,4	890	2.637,5	2.653,2	3.387
الرصاص الخالص	207,9	251,9	321,2	351	396,6
خيوط القطن	233,8	252,8	209,9	214,4	293,3
مواد أخرى	585,2	623,1	801,4	1.267,8	1.823,2
المنتوجات المنتهية الصنع	**4.931,9**	**6.194,3**	**6.702**	**7.761,5**	**10.052,8**
الملابس الجاهزة	1.701,3	2.346,5	2.443,3	2.557,4	3.636,9
الملابس الداخلية	756,7	1.088,7	1.190,2	1.387,1	1.914,8
الزرابي	473,3	542,1	556	517	454,9
الأحذية	348,5	367,1	475,7	530,8	646,5
مواد أخرى	1.652,1	1.849,9	2.036,8	2.769,2	3.399,7
المجموع	**22.103,5**	**23.390**	**29.750,5**	**28.270,6**	**34.857,6**

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 36 – توزيع المبادلات حسب المناطق الجغرافية

بملايين الدراهم	الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين		الصادرات مسلمة بميناء الشحن		الأرصدة	
	1989	*1990	1989	*1990	1989	*1990
الرابطة الاقتصادية الأوروبية	**25.665**	**30.873**	**18.276**	**22.672**	**7.389 -**	**8.201 -**
فرنسا	11.378	13.058	8.283	10.996	3.095 -	2.062 -
إسبانيا	4.060	4.775	2.350	3.196	1.710 -	1.579 -
ألمانيا الاتحادية	2.911	3.615	1.492	1.851	1.419 -	1.764 -
إيطاليا	2.917	3.870	1.789	2.413	1.128 -	1.457 -
ابريطانيا العظمى	1.209	2.003	1.089	1.134	120 -	869 -
هولندا	1.114	1.242	952	1.121	162 -	121 -
الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللكسمبورج	1.303	1.507	1.609	1.355	306 +	152 -
البرتغال	257	414	314	281	57 +	133 -
دول أخرى ضمن الرابطة الأوروبية	516	389	398	325	118 -	64 -
أهم العملاء الآخرين	**12.920**	**16.136**	**4.917**	**6.998**	**8.003 -**	**9.138 -**
الدول العربية	5.992	8.577	2.239	3.200	3.753 -	5.377 -
الولايات المتحدة الأمريكية	3.165	3.578	616	667	2.549 -	2.911 -
الاتحاد السوفياتي	1.639	1.513	97	67	1.542 -	1.446 -
اليابان	702	1.025	1.301	1.349	599 +	324 +
الهند	95	93	555	1.595	460 +	1.502 +
كندا	1.327	1.350	109	120	1.218 -	1.230 -
دول أخرى	**8.009**	**10.014**	**5.078**	**5.188**	**2.931 -**	**4.826 -**
المجموع	**46.594**	**57.023**	**28.271**	**34.858**	**18.323 -**	**22.165 -**

(*) أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف.

م. 37 – ميزان الأداءات مع الخارج

بملايين الدراهم	* 1989			** 1990		
	المداخيل	النفقات	الأرصدة	المداخيل	النفقات	الأرصدة
أ – السلع والخدمات	**43.036,4**	**63.480,9**	**20.444,5 -**	**52.629**	**73.356**	**20.727 -**
1. البضائع المسلمة بميناء الشحن	28.120,7	42.368,5	14.247,8 -	34.704	51.775	17.071 -
2. مصاريف النقل والتأمين على الارساليات الدولية	1.641,1	4.220,2	2.579,1 -	1.826	5.166	3.340 -
3. أنواع نقل أخرى	431,5	646,9	215,4 -	491	824	333 -
4. الأسفار	8.614,4	1.300,6	7.313,8 +	10.548	1.539	9.009 +
5. المداخيل الناتجة عن الاستثمارات	271,4	10.112,5	9.841,1 -	682	8.668	7.986 -
6. معاملات حكومية	993,6	3.717,2	2.723,6 -	1.109	4.149	3.040 -
7. خدمات أخرى	2.963,7	1.115,0	1.848,7 +	3.269	1.235	2.034 +
ب – أداءات التحويل	**14.169,3**	**565,3**	**13.604,0 +**	**19.645**	**520**	**19.125 +**
8. الخصوصية	12.566,7	166,8	12.399,9 +	17.864	176	17.688 +
9. العمومية	1.602,6	398,5	1.204,1 +	1.781	344	1.437 +

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	* 1989			** 1990		
	المداخيل	النفقات	الأرصدة	المداخيل	النفقات	الأرصدة
الحساب الجاري (أ+ب)	57.205,7	64.046,2	6.840,5 -	72.274	73.876	1.602 -
ج - الرساميل الغير النقدية	14.104,0	6.637,0	7.467,0 +	23.382	6.968	16.414 +
الخصوصية	4.130,8	604,5	3.526,3 +	4.939	645	4.294 +
العمومية	9.973,2	6.032,5	3.940,7 +	18.443	6.323	12.120 +
د - العمليات مع صندوق النقد الدولي	1.508,0	2.095,4	587,4 -	554	1.842	1.288 -
المجموع	72.817,7	72.778,6	39,1 +	96.210	82.686	13.524 +

(*) أرقام مصححة.
(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

م. 38 ـ تقديرات نفقات الميزانية العامة

بملايين الدراهم	قانون المالية لسنة 1989	قانون المالية لسنة 1990*
نفقات التسيير	**28.830**	**30.347**
السلطات العمومية	251	278
موظفو الوزارات	18.866	21.873
معدات الوزارات	5.764	5.868
التحملات المشتركة	2.699	2.078
النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	1.250	250
نفقات الدين العمومي	**19.946**	**22.433**
نفقات الاستثمار	**13.932**	**12.675**
الميزانية العامة	**62.708**	**65.455**

* القانون التعديلي.
المصدر : وزارة المالية ـ قسم الميزانية.

م. 39 ـ تقديرات مداخيل الميزانية العامة

بملايين الدراهم	قانون المالية لسنة 1989	قانون المالية لسنة 1990*
الضرائب المباشرة	11.005	13.840
حقوق الجمرك	8.170	9.792
الضرائب الغير المباشرة	16.383	17.855
حقوق التسجيل والتنبر	1.930	2.130
الأملاك المخزنية	100	200
الاحتكارات والاستغلالات	980	1.866
مواد مختلفة	1.861	2.121
مداخيل ناجمة عن تخفيف النفقات	19	13
مداخيل استثنائية	–	–
مداخيل الاقتراض	17.830	18.350
أموال المساعدة	–	–
مداخيل التسوية	50	50
المجموع	**58.328**	**66.217**

* القانون التعديلي
المصدر : وزارة المالية ـ قسم الميزانية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 40 ـ بيان تطور موارد وتحملات الخزينة

بملايين الدراهم	الوضعية عند نهاية 1989 *	الوضعية عند نهاية 1990**
1. الموارد العادية	**43.825**	**52.481**
الضرائب المباشرة	10.375	11.789
رسوم جمركية	8.496	9.993
الضرائب الغير المباشرة	14.424	16.708
رسوم التسجيل والدمغة	2.018	2.478
الاحتكارات والاستغلالات	1.346	1.574
الأملاك المخزنية	103	137
مداخيل أخرى	1.918	2.064
مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط	–	600
موارد بترولية	5.145	5.060
المساهمة الابرائية	–	2.078
2. التحملات	**54.299**	**55.339**
النفقات العادية	39.977	40.218
فوائد الدين العمومي	10.929	10.475
. الداخلي	(4.454)	(5.155)
. الخارجي (بعد اعادة الجدولة)	(6.475)	(5.320)
التسيير	27.352	28.722
دعم اسعار الاستهلاك	1.696	1.021
الرصيد العادي	**3.848 +**	**12.263 +**
نفقات الاستثمار	14.322	15.121
عجز الميزانية	**10.474 -**	**2.858 -**
3. تغيرات الديون المتأخرة	**1.982 +**	**2.534 -**
عجز التمويل (1 ـ 2 + 3)	**8.492 -**	**5.392 -**
التمويل الصافي	**8.492**	**5.392**
التمويل الخارجي	2.454	5.710
. الهبات	–	4.845
. اقتراضات خارجية	2.454	865
صندوق النقد الدولي	594 -	1.287 -
التمويل الداخلي	6.632	969
. التسليفات الداخلية	955	2.598
. التمويل النقدي	5.677	1.629 -
ـ (بنك المغرب)	(605)	(453)
ـ (البنوك)	(4.264)	(2.436 -)
ـ (الودائع لدى الخزينة والشيكات البريدية)	(808)	(354)

* أرقام مصححة.

** وضعية مؤقتة.

المصدر : وزارة المالية ـ قسم الخزينة.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 41 ـ بيان تطور المجموعة النقدية ومكوناتها

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1989			نهاية دجنبر 1990		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%
النقود الائتمانية	24.814	2.900	13,2	29.543	4.729	19,1
النقود الكتابية	51.210	4.932	10,7	61.116	9.906	19,3
الودائع :						
- لدى بنك المغرب	1.017	156	18,1	1.108	91	8,9
- لدى البنوك	44.710	3.968	9,7	54.171	9.461	21,2
- لدى مركز الشيكات البريدية ولدى الخزينة	5.483	808	17,3	5.837	354	6,5
أ - المتيسرات النقدية	76.024	7.832	11,5	90.659	14.635	19,3
ب - المتيسرات شبه النقدية ..	20.829	2.362	12,8	24.143	3.314	15,9
المجموعة النقدية (أ+ب) ..	96.853	10.194	11,8	114.802	17.949	18,5

بالنسبة المائوية لمجموع العملة	1988	1989	1990
النقود الائتمانية	25,3	25,6	25,8
النقود الكتابية	53,4	52,9	53,2
المتيسرات شبه النقدية	21,3	21,5	21,0

المصدر : بنك المغرب.

م. 42 ـ بيان تطور مقابلات المجموعة النقدية

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1989			نهاية دجنبر 1990		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%
الموجودات الخارجية الصافية ...	7.542	23	0,3	21.061	13.519	179,2
. بنك المغرب	3.951	342 -	8 -	16.599	12.648	320,1
. بنوك الودائع	3.591	365	11,3	4.462	871	24,3
الديون على الخزينة	50.185	5.677	12,8	48.556	1.629 -	3,2 -
. الديون الخاصة ببنك المغرب	10.249	605	6,3	10.702	453	4,4
. البنوك (محفظة السندات العمومية)	34.417	4.259	14,1	31.963	2.454 -	7,1 -
. الودائع لدى المحاسبين العموميين	5.519	813	17,3	5.891	372	6,7
(منها البنوك)	(36)	(5)	(16,1)	(54)	(18)	(50)
القروض المقدمة للاقتصاد ..	39.422	3.902	11	43.874	4.452	11,3
. بنك المغرب	9.623	1.151	13,6	9.779	156	1,6
. بنوك الودائع	29.799	2.751	10,2	34.095	4.296	14,4
مجموع المقابلات ...	97.149	9.602	11	113.491	16.342	16,8
العناصر الأخرى (تسوية الحساب)	296 -			1.311		

بالنسبة المائوية لمجموع المقابلات	1988	1989	1990
الموجودات الخارجية الصافية ...	8,6	7,8	18,6
الديون على الخزينة	50,8	51,6	42,8
القروض المقدمة للاقتصاد ..	40,6	40,6	38,6

المصدر : بنك المغرب.

م. 43 ـ بيان تطور المتيسرات النقدية وشبه النقدية لدى المؤسسات والخواص

بملايين الدراهم	1989	1990										
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الائتمانية	24.814	25.024	25.038	25.392	26.101	25.751	28.116	28.601	29.516	29.150	28.879	28.862	29.543
النقود الكتابية	51.210	51.981	52.799	53.290	54.001	54.613	55.073	56.797	56.969	56.459	57.938	58.873	61.116
مجموع المتيسرات النقدية ...	76.024	77.005	77.837	78.682	80.102	80.364	83.189	85.398	86.485	85.609	86.717	87.735	90.659
المتيسرات شبه النقدية ..	20.829	21.232	21.615	21.805	21.676	21.978	21.617	21.522	21.771	22.517	23.126	23.489	24.143
مجموع المتيسرات النقدية والشبيهة بالنقدية	96.853	98.237	99.452	100.487	101.778	102.342	104.806	106.920	108.256	108.126	109.843	111.224	114.802

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 44 ـ بيان تطور تداول النقود الائتمانية

بملايين الدراهم	1989	1990											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الاوراق المتداولة	25.423	25.620	25.734	26.153	27.030	26.493	29.039	29.705	30.465	30.071	29.715	29.554	30.400
النقد المعدني المتداول	397	398	401	403	409	411	413	418	426	432	435	437	438
المجمـوع	**25.820**	**26.018**	**26.135**	**26.556**	**27.439**	**26.904**	**29.452**	**30.123**	**30.891**	**30.503**	**30.150**	**29.991**	**30.838**
يسقط منها :													
محصل الصندوق لدى البنوك ولدى المحاسبين العموميين	1.006	994	1.097	1.164	1.338	1.153	1.336	1.522	1.375	1.353	1.271	1.129	1.295
المجموع	**24.814**	**25.024**	**25.038**	**25.392**	**26.101**	**25.751**	**28.116**	**28.601**	**29.516**	**29.150**	**28.879**	**28.862**	**29.543**

المصدر : بنك المغرب.

م. 45 ـ بيان تطور النقود الكتابية والمتيسرات شبه النقدية

بملايين الدراهم	1989	1990											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الكتابية													
الودائع تحت الطلب لدى معهد الاصدار	1.017	967	1.485	1.440	1.395	1.383	1.264	1.105	1.145	1.399	1.163	1.254	1.108
الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع	44.710	45.305	45.340	45.822	46.692	47.513	48.219	49.944	50.072	49.167	50.841	51.602	54.171
مجموع الودائع تحت الطلب لدى الجهاز البنكي	**45.727**	**46.272**	**46.825**	**47.262**	**48.087**	**48.896**	**49.483**	**51.049**	**51.217**	**50.566**	**52.004**	**52.856**	**55.279**
الودائع لدى الشيكات البريدية	1.406	1.321	1.405	1.285	1.405	1.361	1.387	1.478	1.596	1.655	1.471	1.400	1.420
الودائع لدى الخزينة	4.077	4.388	4.569	4.743	4.509	4.356	4.203	4.270	4.156	4.238	4.363	4.617	4.417
المجموع	**5.483**	**5.709**	**5.974**	**6.028**	**5.914**	**5.717**	**5.590**	**5.748**	**5.752**	**5.893**	**5.834**	**6.017**	**5.837**
المتيسرات شبه النقدية													
الودائع لأجل	20.829	21.232	21.615	21.805	21.676	21.978	21.617	21.522	21.771	22.517	23.126	23.489	24.143
المجموع	**20.829**	**21.232**	**21.615**	**21.805**	**21.676**	**21.978**	**21.617**	**21.522**	**21.771**	**22.517**	**23.126**	**23.489**	**24.143**
المجموع العام	**72.039**	**73.213**	**74.414**	**75.095**	**75.677**	**76.591**	**76.690**	**78.319**	**78.740**	**78.976**	**80.964**	**82.362**	**85.259**

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 46 ـ بيان تطور الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع

بملايين الدراهم	1989	1990											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
حسابات الشيكات	23.329	23.814	24.166	24.526	25.295	26.299	27.366	27.999	27.517	27.168	27.131	27.519	28.143
الحسابات الجارية	11.403	11.310	10.670	10.664	10.514	10.657	10.056	10.699	11.084	10.918	12.154	12.100	13.825
الحسابات على دفاتر	7.629	7.911	8.085	8.184	8.302	8.395	8.398	8.626	8.853	8.941	9.117	9.315	9.454
ودائع أخرى	2.349	2.270	2.419	2.448	2.581	2.162	2.399	2.620	2.618	2.140	2.439	2.668	2.749
المجموع	**44.710**	**45.305**	**45.340**	**45.822**	**46.692**	**47.513**	**48.219**	**49.944**	**50.072**	**49.167**	**50.841**	**51.602**	**54.171**

المصدر : بنك المغرب.

م. 47 ـ بيان تطور مقابلات المتيسرات النقدية وشبه النقدية

بملايين الدراهم	1989	1990											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الموجودات الخارجية الصافية(1)													
معهد الاصدار	3.951	5.128	5.539	5.680	5.822	7.202	7.854	9.942	10.443	10.825	12.631	12.973	16.599
بنوك الودائع	3.591	3.507	3.761	3.752	3.890	3.862	4.052	4.495	4.625	4.562	4.201	4.061	4.462
المجموع	**7.542**	**8.635**	**9.300**	**9.432**	**9.712**	**11.064**	**11.906**	**14.437**	**15.068**	**15.387**	**16.832**	**17.034**	**21.061**
الديون على الخزينة													
الديون الصافية لمعهد الاصدار	10.249	10.390	11.334	10.448	11.576	11.313	11.079	11.134	12.198	12.256	11.813	11.912	10.702
محفظة السندات العمومية للجهاز البنكي	34.417	34.760	34.206	35.420	35.731	35.081	35.478	34.568	34.394	33.880	34.176	34.881	31.963
ودائع البنوك لدى الخزينة...	36	29	100	34	48	54	32	100	62	71	52	60	54
ديون المؤسسات والخواص..	5.483	5.709	5.974	6.028	5.914	5.717	5.590	5.748	5.752	5.893	5.834	6.017	5.837
المجموع	**50.185**	**50.888**	**51.614**	**51.930**	**53.269**	**52.165**	**52.179**	**51.550**	**52.406**	**52.100**	**51.875**	**52.870**	**48.556**
القروض المقدمة للاقتصاد (2)													
معهد الاصدار	9.623	9.282	8.773	9.278	8.719	9.107	9.886	8.931	8.972	9.498	8.839	9.206	9.779
بنوك الودائع	29.799	30.445	30.387	30.129	30.615	3 0.996	31.155	32.679	33.063	32.600	34.000	34.171	34.095
المجموع	**39.422**	**39.727**	**39.160**	**39.407**	**39.334**	**40.103**	**41.041**	**41.610**	**42.035**	**42.098**	**42.839**	**43.377**	**43.874**
المجموع	**97.149**	**99.250**	**100.074**	**100.769**	**102.315**	**103.332**	**105.126**	**107.597**	**109.509**	**109.585**	**111.546**	**113.281**	**113.491**
ميزان العناصر الأخرى ..	296 -	1.013 -	622 -	282 -	537 -	990 -	320 -	677 -	1.253 -	1.459 -	1.703 -	2.057 -	1.311 +
مجموع مقابلات المتيسرات النقدية وشبه النقدية ...	**96.853**	**98.237**	**99.452**	**100.487**	**101.778**	**102.342**	**104.806**	**106.920**	**108.256**	**108.126**	**109.843**	**111.224**	**114.802**

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج.
(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 48 ـ بيان تطور الموجودات الخارجية [1]

بملايين الدراهم	1989	1990											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الاحتياطيات الدولية													
الموجودات الذهبية لدى معهد الاصدار	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125
الموجودات من العملات القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار	3.744	4.914	5.304	5.492	5.526	7.068	7.539	9.670	10.231	10.613	12.355	15.192	16.369
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	4	4	7	5	86	5	219	93	17	5	85	11	11
رصيد الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390	390
الاكتتاب في صندوق النقد العربي	220	220	219	215	237	239	237	235	235	237	238	236	236
المجموع	**4.483**	**5.653**	**6.045**	**6.227**	**6.364**	**7.827**	**8.510**	**10.513**	**10.998**	**11.370**	**13.193**	**15.954**	**17.131**
الموجودات الخارجية الأخرى													
العملات الغير القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
الموجودات الخارجية الاجمالية لدى بنوك الودائع	4.618	4.574	4.665	4.799	4.942	4.965	5.280	5.831	5.991	5.962	5.821	5.740	6.281
المجموع	**4.636**	**4.592**	**4.683**	**4.817**	**4.960**	**4.983**	**5.298**	**5.849**	**6.009**	**5.980**	**5.839**	**5.758**	**6.299**
مجموع الموجودات الاجمالية	**9.119**	**10.245**	**10.728**	**11.044**	**11.324**	**12.810**	**13.808**	**16.362**	**17.007**	**17.350**	**19.032**	**21.712**	**23.430**
الالتزامات الخارجية													
الالتجاء لسلف صندوق النقد الدولي	202	202	202	202	202	202	193	193	193	193	193	193	193
التزامات أخرى لمعهد الاصدار	347	341	322	363	358	441	481	396	380	370	387	2.806	357
منها : (العملات الغير القابلة للتحويل)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)
إلتزامات بنوك الودائع	1.028	1.067	904	1.047	1.052	1.103	1.228	1.336	1.366	1.400	1.620	1.679	1.819
المجموع	**1.577**	**1.610**	**1.428**	**1.612**	**1.612**	**1.746**	**1.902**	**1.925**	**1.939**	**1.963**	**2.200**	**4.678**	**2.369**
مجموع الموجودات الخارجية الصافية	**7.542**	**8.635**	**9.300**	**9.432**	**9.712**	**11.064**	**11.906**	**14.437**	**15.068**	**15.387**	**16.832**	**17.034**	**21.061**

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 49 ـ بيان تطور الديون على الخزينة

بملايين الدراهم	1989	1990											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الديون الخاصة بمعهد الاصدار													
تسبيقات للدولة	9.766	9.766	9.946	9.946	9.946	9.946	9.946	9.746	9.946	9.946	9.946	9.946	9.946
أذينات الخزينة (التبادل النقدي والنقود المعدنية)	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139
السفاتج الجمركية وسندات الالتزام المكفولة	724	866	1.714	756	1.882	1.578	1.420	1.791	2.600	2.508	2.154	2.277	1.072
تسبيقات على أذينات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	–	–	26	–	–	–	–	–	–	136	–	–	–
حساب الشيكات البريدية الخاصة ببنك المغرب	28	27	5	27	27	72	28	27	27	27	57	27	27
المجموع الاجمالي	**10.657**	**10.798**	**11.830**	**10.868**	**11.994**	**11.735**	**11.533**	**11.703**	**12.712**	**12.756**	**12.296**	**12.389**	**11.184**
يسقط منها :													
الحساب الجاري للخزينة ومحصل الصندوق لدى المحاسبين العموميين	408	408	496	420	418	422	454	569	514	500	483	477	482
المجموع الصافي	**10.249**	**10.390**	**11.334**	**10.448**	**11.576**	**11.313**	**11.079**	**11.134**	**12.198**	**12.256**	**11.813**	**11.912**	**10.702**
أوراق عمومية													
. معهد الاصدار	8.593	8.150	7.502	8.156	8.816	7.085	8.517	7.000	7.002	6.563	5.411	4.462	2.251
. بنوك الودائع	25.824	26.610	26.704	27.264	26.915	27.996	26.961	27.568	27.392	27.317	28.765	30.419	29.712
المجموع	**34.417**	**34.760**	**34.206**	**35.420**	**35.731**	**35.081**	**35.478**	**34.568**	**34.394**	**33.880**	**34.176**	**34.881**	**31.963**
ودائع البنوك لدى الخزينة	**36**	**29**	**100**	**34**	**48**	**54**	**32**	**100**	**62**	**71**	**52**	**60**	**54**
ديون المؤسسات والخواص (مقابل قيمة الودائع بالخزينة وبالشيكات البريدية)	**5.483**	**5.709**	**5.974**	**6.028**	**5.914**	**5.717**	**5.590**	**5.748**	**5.752**	**5.893**	**5.834**	**6.017**	**5.837**
مجموع الديون الصافية على الخزينة	**50.185**	**50.888**	**51.614**	**51.930**	**53.269**	**52.165**	**52.179**	**51.550**	**52.406**	**52.100**	**51.875**	**52.870**	**48.556**

المصدر : بنك المغرب.

م. 50 ـ القروض المقدمة للاقتصاد والممولة من الموارد النقدية

(1)

بملايين الدراهم	1989	1990											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
معهد الاصدار													
إعادة الخصم	2.355	1.942	2.046	1.815	1.719	1.881	2.452	1.847	1.809	2.211	1.729	2.048	2.118
التسبيقات	6.699	6.707	6.374	6.420	6.372	6.397	6.512	6.456	6.490	6.531	6.536	6.659	6.814
السندات الجاري تحصيلها	569	633	353	1.043	628	829	922	628	673	756	574	499	847
المجموع	**9.623**	**9.282**	**8.773**	**9.278**	**8.719**	**9.107**	**9.886**	**8.931**	**8.972**	**9.498**	**8.839**	**9.206**	**9.779**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1989	1990											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
بنوك الودائع													
قروض لأجل قصير	22.984	23.540	23.358	22.978	23.331	23.552	23.542	24.914	25.012	24.330	25.442	25.343	24.856
قروض لأجل متوسط	5.065	5.141	5.241	5.343	5.457	5.605	5.759	5.864	6.112	6.272	6.513	6.730	7.091
قروض لأجل طويل	1.750	1.764	1.788	1.808	1.827	1.839	1.854	1.901	1.939	1.998	2.045	2.098	2.148
المجموع	**29.799**	**30.445**	**30.387**	**30.129**	**30.615**	**30.996**	**31.155**	**32.679**	**33.063**	**32.600**	**34.000**	**34.171**	**34.095**
مجموع القروض المقدمة للاقتصاد	**39.422**	**39.727**	**39.160**	**39.407**	**39.334**	**40.103**	**41.041**	**41.610**	**42.035**	**42.098**	**42.839**	**43.377**	**43.874**

(1) باستثناء الديون المترتبة على الخارج والمدرجة ضمن الموجودات الخارجية.

المصدر : بنك المغرب.

م. 51 ـ بيان تطور استعمالات وموارد بنوك الودائع
(البنوك المسجلة والقرض الشعبي)

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1988	نهاية يونيو 1989	نهاية دجنبر 1989	نهاية يونيو 1990	نهاية دجنبر 1990
الاستعمالات					
1. الموجودات السائلة	**3.593**	**4.299**	**5.233**	**5.924**	**7.828**
قيم بالصندوق	628	616	825	986	1.016
بنك المغرب	379	104	136	518	291
الاحتياطي النقدي والحساب الموقف	2.586	3.579	4.272	4.420	6.521
2. الديون على الخزينة	**30.189**	**31.912**	**34.308**	**35.403**	**31.967**
الودائع وما شابهها	31	35	36	32	54
أذينات الخزينة	30.158	31.877	34.272	35.371	31.913
3. القروض للاقتصاد	**31.542**	**33.485**	**35.563**	**37.241**	**40.730**
لأجل قصير (1)	26.374	27.732	28.748	29.628	31.491
لأجل متوسط	3.702	4.205	5.065	5.759	7.091
لأجل طويل	1.466	1.548	1.750	1.854	2.148
4. القروض المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة	**484**	**350**	**377**	**476**	**269**
5. سندات بالمحفظة	**6.925**	**7.986**	**8.564**	**9.020**	**9.721**
المساهمات	717	1.165	1.297	1.500	1.660
سندات أخرى	6.208	6.821	7.267	7.520	8.061
6. الموجودات الخارجية (2)	**955**	**871**	**912**	**1.183**	**1.521**
النقود	162	191	185	254	259
البنوك والمراسلون بالخارج	793	680	727	929	1.262
7. مستعقرات	**2.143**	**2.217**	**2.618**	**2.692**	**2.990**
8. استعمالات أخرى صافية	–	–	–	–	–
المجموع	**75.831**	**81.120**	**87.575**	**91.939**	**95.026**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1988	نهاية يونيو 1989	نهاية دجنبر 1989	نهاية يونيو 1990	نهاية دجنبر 1990
الموارد					
1. ودائع تحت الطلب	**40.742**	**41.793**	**44.710**	**48.219**	**54.171**
حسابات الشيكات	21.063	23.048	23.329	27.366	28.143
حسابات جارية	11.065	9.691	11.403	10.056	13.825
حسابات على دفاتر	6.160	6.877	7.629	8.398	9.454
ودائع أخرى	2.454	2.177	2.349	2.399	2.749
2. ودائع لأجل	**18.467**	**19.627**	**20.829**	**21.617**	**24.143**
حسابات وأذينات لأجل استحقاق ثابت	18.467	19.627	20.829	21.617	24.143
3. تسليفات معهد الاصدار	**8.244**	**11.700**	**12.492**	**12.738**	**5.862**
على سندات عمومية	4.123	7.919	8.448	8.410	2.202
على سندات خصوصية	4.121	3.781	4.044	4.328	3.660
4. تسليفات المؤسسات المالية المتخصصة	**19**	**44**	–	13	30
5. التزامات خارجية	**842**	**865**	1.027	1.228	1.819
حسابات بالعملات الاجنبية (تحت الطلب ولأجل)	436	521	645	818	1.507
البنوك والمراسلون بالخارج	406	344	382	410	312
6. المخصصات	**641**	**775**	**580**	**785**	**847**
7. رأس المال والاحتياطيات	**4.477**	**5.012**	**5.449**	**6.000**	**6.491**
8. موارد مختلفة صافية	**2.399**	**1.304**	**2.488**	**1.339**	**1.663**
المجموع	**75.831**	**81.120**	**87.575**	**91.939**	**95.026**
(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج	3.113	2.931	3.786	4.097	4.756

(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج.

المصدر : بنك المغرب.

م. 52 ـ بيان تطور الاستعمالات والموارد المجمعة للمؤسسات المالية المتخصصة

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1988 *	نهاية دجنبر 1989*	نهاية دجنبر 1990
الاستعمالات			
1 . الأرصدة والقيم المتعين تحصيلها	154	117	164
2 . الديون على الخزينة	3.545	5.421	5.881
. الودائع لأجل وما شابهها	176	282	261
. أذينات وسندات الالتزام للدولة	3.369	5.139	5.620
3 . الديون على البنوك	555	357	438
. الودائع تحت الطلب	250	133	184
. ودائع لأجل وتسليفات	305	224	246
4 . القروض للاقتصاد	20.682	23.117	27.337
. لأجل قصير	3.662	3.754	4.720
منها : أوراق الخزينة	(1.034)	(825)	(912)
. لأجل متوسط وطويل	17.020	19.363	22.617
5 . قروض للجماعات العمومية	261	162	43
6 . سندات بالمحفظة	3.105	3.291	3.317
. المساهمات	574	825	872
. سندات أخرى	2.531	2.466	2.445
7 . التعقيبات	650	796	1.168
8 . استعمالات أخرى صافية	1.754	1.608	1.914
المجموع	30.706	34.869	40.254

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1988 *	نهاية دجنبر 1989*	نهاية دجنبر 1990
الموارد			
1 . الأموال الذاتية	3.195	3.978	4.713
الرساميل والامدادات	1.055	1.465	1.523
الاحتياطيات	1.019	1.071	1.151
المخصصات	882	1.172	1.774
عناصر أخرى	239	270	265
2 . مساعدات الدولة	268	274	143
3 . الاقتراضات الخارجية (أكثر من سنة)	9.485	9.641	11.643
4 . الاقتراضات الداخلية	6.786	7.853	8.701
ـ سندات الالتزام وأذينات	6.302	7.476	8.432
. سندات الالتزام	1.811	2.166	2.352
. الأذينات	4.491	5.310	6.080
ـ قروض وتسبيقات بنكية	484	377	269
5 . ودائع	10.972	12.978	15.001
ـ ودائع مجمعة (1)	1.657	2.602	3.596
. ودائع تحت الطلب	1.247	1.990	2.857
. ودائع لأجل	410	612	739
ـ ودائع أخرى	9.315	10.376	11.405
6 . مساعدات معهد الإصدار	–	145	53
ـ الخصم	–	–	3
ـ تسبيقات	–	145	50
7 . مواد أخرى صافية	–	–	–
المجموع	30.706	34.869	40.254

(*) أرقام مصححة.

(1) الودائع المجمعة من طرف البنك الوطني للانماء الاقتصادي والقرض العقاري والسياحي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 53 - بيان تطور القروض للاقتصاد الموزعة من طرف بنوك الودائع

بملايين الدراهم	1989	1990											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
قروض للخزينة	**18.741**	**18.950**	**19.004**	**18.289**	**18.228**	**18.680**	**19.001**	**19.698**	**19.946**	**19.534**	**20.225**	**20.182**	**19.758**
تسهيلات الصندوق	10.578	11.527	11.625	11.442	11.657	11.919	11.793	12.279	12.245	11.958	12.409	12.256	11.521
الأوراق التجارية المسحوبة على المغرب	3.906	3.272	3.312	3.203	2.999	3.323	3.506	3.562	3.731	3.718	3.894	4.103	4.468
تسبيقات على البضائع وسندات التخزين	2.570	2.319	2.318	2.079	2.029	1.819	2.018	2.081	2.111	2.045	2.124	2.077	1.993
خصم الشيكات	244	303	314	239	259	273	271	270	272	241	316	237	231
تسبيقات مختلفة	1.443	1.529	1.435	1.326	1.284	1.346	1.413	1.506	1.587	1.572	1.482	1.509	1.545
قروض أخرى	**17.199**	**17.059**	**17.359**	**17.594**	**18.070**	**18.063**	**18.716**	**19.223**	**19.551**	**19.761**	**19.840**	**20.351**	**21.241**
قروض للتجهيز	3.876	3.907	3.987	4.070	4.177	4.312	4.452	4.591	4.791	4.953	5.196	5.465	5.828
قروض للتصدير	5.920	5.734	5.895	5.884	5.920	5.969	6.178	6.346	6.598	6.530	6.433	6.626	7.207
قروض للسكنى	2.803	2.845	2.874	2.903	2.911	2.915	2.941	2.940	3.024	3.099	3.131	3.136	3.182
قروض للاستهلاك	1.341	1.314	1.317	1.321	1.319	1.352	1.401	1.422	1.456	1.446	1.455	1.495	1.524
قروض للمؤسسات المالية المتخصصة	377	372	390	377	380	412	476	442	393	397	409	400	269
ديون مشكوك في تحصيلها ومتنازع عليها	1.801	1.863	1.851	1.929	1.997	1.991	1.973	2.066	2.090	2.133	2.083	2.053	2.110
اعتمادات أخرى	1.081	1.024	1.045	1.110	1.366	1.112	1.295	1.416	1.199	1.203	1.133	1.176	1.121
المجموع *	**35.940**	**36.009**	**36.363**	**35.883**	**36.298**	**36.743**	**37.717**	**38.921**	**39.497**	**39.295**	**40.065**	**40.533**	**40.999**
* منها :													
قروض لأجل قصير	29.125	29.104	29.334	28.732	29.014	29.299	30.104	31.156	31.446	31.025	31.507	31.705	31.760
قروض لأجل متوسط	5.065	5.141	5.241	5.343	5.457	5.605	5.759	5.864	6.112	6.272	6.513	6.730	7.091
قروض لأجل طويل	1.750	1.764	1.788	1.808	1.827	1.839	1.854	1.901	1.939	1.998	2.045	2.098	2.148

المصدر : بنك المغرب.

م. 54 - بيان تطور إلتجاء البنوك لمعهد الاصدار

بملايين الدراهم	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
1988												
إلتجاء بواسطة سندات عمومية	4.092	5.036	5.077	4.747	5.440	9.149	7.811	7.220	6.641	6.401	9.608	4.123
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	3.704	3.667	3.511	3.391	3.161	3.298	3.283	3.720	3.656	3.433	3.839	4.121
إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الأجل	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع (1)	**7.796**	**8.703**	**8.588**	**8.138**	**8.601**	**12.447**	**11.094**	**10.940**	**10.297**	**9.834**	**13.447**	**8.244**
المتوسط اليومي للإلتجاءات	7.554	8.422	8.425	8.468	8.482	11.293	11.076	10.726	10.801	9.978	12.165	10.003

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
1989												
إلتجاء بواسطة سندات عمومية	4.150	3.120	4.845	5.721	6.347	7.919	9.608	9.925	12.203	12.317	12.300	8.448
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	3.818	3.948	4.165	3.801	3.665	3.713	4.052	4.314	4.336	3.462	3.212	3.900
إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الأجل	–	–	–	–	60	68	80	95	114	141	98	144
المجموع (1)	**7.968**	**7.068**	**9.010**	**9.522**	**10.072**	**11.700**	**13.740**	**14.334**	**16.653**	**15.920**	**15.610**	**12.492**
المتوسط اليومي للإلتجاءات	8.168	7.853	8.189	8.790	9.784	10.834	12.643	14.455	13.952	16.015	15.880	12.065
1990												
إلتجاء بواسطة سندات عمومية	8.150	7.502	8.156	8.817	7.000	8.410	7.000	7.002	6.534	5.410	4.461	2.202
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	3.404	3.753	3.558	3.470	3.591	4.001	3.349	3.224	3.754	2.748	3.249	3.075
إلتجا بواسطة سندات متوسطة الأجل	180	135	85	140	292	327	404	425	590	527	590	585
المجموع (1)	**11.734**	**11.390**	**11.799**	**12.427**	**10.883**	**12.738**	**10.753**	**10.651**	**10.878**	**8.685**	**8.300**	**5.862**
المتوسط اليومي للإلتجاءات	12.108	11.637	11.661	11.460	11.798	11.156	14.976	14.589	14.269	9.911	8.643	6.924

(1) الإلتجاءات في نهاية الشهر ـ أرقام مأخوذة من الإحصائيات النقدية.

المصدر : بنك المغرب.

م. 55 ـ هيكل معدلات الفائدة الدائنة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل	
	في 31 - 12 - 1990	في ماي 1991
1. بنوك الودائع		
ا ـ حسابات تحت الطلب		
حسابات عادية	دون مقابل	دون مقابل
شركات التأمين وإعادة التأمين ومؤسسات الضمان	5	5
ب ـ الحسابات على الدفاتر	8,5 (حد أدنى)	8,5 (حد أدنى)
ج ـ الودائع بالدرهم القابل للتحويل (تحت الطلب ولأجل)	معدل حر	معدل حر
د ـ الحسابات لأجل وسندات الصندوق		
لمدة 3 أشهر	8,5 (حد أدنى)	8,5 (حد أدنى)
لأكثر من 3 أشهر	معدل حر	معدل حر
2. صندوق التوفير الوطني	9	9
3. المؤسسات المالية المتخصصة		
أ ـ القرض العقاري والفندقي		
أذينات لمدة 5 سنوات	9	معدل حر
سندات إلزامية لمدة 15 سنة	11	11
ب ـ البنك الوطني للانماء الاقتصادي		
سندات لمدة 5 سنوات	9	معدل حر
سندات إلزامية لمدة 15 سنة	11	11
ج ـ الصندوق الوطني للقرض الفلاحي		
ودائع تحت الطلب	5 (حد أقصى)	5 (حد أقصى)
حسابات على الدفاتر	9 (حد أقصى)	9 (حد أقصى)
أذينات لمدة سنة المكتتبة من طرف البنوك	4,25	4,25
4. سندات على الخزينة	معدل حر	معدل حر

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 55 ـ هيكل معدلات الفائدة الدائنة (تتمة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل	
	في 31 - 12 - 1990	في ماي 1991
5. الخزينة		
أ ـ أذينات على صيغ موجهة للجمهور		
ـ لمدة 6 أشهر	9,5	9,5
ـ لمدة سنة واحدة	10,5	11
ـ لمدة ثلاثة سنوات	12	12
ـ لمدة خمس سنوات	13	13
ب ـ أذينات في الحساب الجاري (مخصصة للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين)		
السوق النقدي		
ـ إصدارات بالمزاد	معدل السوق	معدل السوق
الحد الأدنى من السندات العمومية		
ـ لمدة 6 أشهر	4,25	4,25
ـ لمدة سنة	4,25	4,25
اصدارات خاصة بنسب فائدة مختلفة		
ج ـ أذينات للحامل خاصة باستعمال حسابات الرسمال لغير المقيمين		
. لمدة 5 سنوات	8,5	8,5
د ـ أذينات إسمية خاصة باستعمال « احتياطي الاستثمار »		
. لمدة 10 سنوات	8	8
هـ ـ سندات إلزامية للدولة أو مضمونة من طرف الدولة		
. لمدة 15 سنة	11	11

م. 56 ـ هيكل معدلات إعادة التمويل لدى بنك المغرب
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل	
	في 31 - 12 - 1990	في ماي 1991
1 . تسهيلات للأبناك		
الديون المترتبة على الخارج وتسليفات التمويل المسبق للصادرات	7	7
قروض متوسطة الاجل (مقاولات صغرى ومتوسطة)	7	7
تسبيقات داخل السوق النقدية		
(سندات عمومية أو خصوصية)	معدل متغير	معدل متغير
تسبيقات خاصة للبنوك	18	18

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

	المعدلات الجاري بها العمل	
	في 31 - 12 - 1990	في ماي 1991
2 . مساعدات للدولة		
إلى جانب التسبيقات الاتفاقية والقانونية يقدم بنك المغرب للخزينة مساعدات أخرى بالشروط التالية :		
تسبيقات على سندات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	8,5	8,5
تعبئة السفاتج الجمركية	8,5	8,5
تسبيقات على سندات الالتزام المكفولة	8,5	8,5

م. 57 ـ هيكل معدلات الفائدة المدينة[1]
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل	
	في 31 - 12 - 1990	في ماي 1991
1. بنوك الودائع		
أ. القروض القصيرة الاجل		
ـ القابلة للتعبئة		
الديون على الخارج وتسليفات		
التمويل المسبق للصادرات	9	9
قروض مضمونة من طرف الصندوق المغربي للصفقات	11	11
سندات تخزين الحبوب	8	8
قروض أخرى قصيرة الاجل قابلة للتعبئة	12	معدل حـر
ـ الغير القابلة للتعبئة : كافة القروض	13	معدل حـر
ب. القروض المتوسطة الاجل		
ـ قروض مزدوجة ممنوحة لبعض المقاولين	9	9
ـ قروض قابلة للتعبئة (مقاولات صغرى ومتوسطة)	12	12
ـ الغير القابلة للتعبئة	معدل حـر	معدل حـر
ج. القروض الطويلة الاجل		
ـ كافة القروض	معدل حـر	معدل حـر

(1) لا يمكن لمعدلات الفائدة المطبقة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة أن تفوق بأكثر من الثلث معدل نسب إصدارات الخزينة بالمزاد لأجل سنة واحدة خلال الثلاثة أشهر الاخيرة، كما يصدر عن بنك المغرب. لقد بلغ هذا المعدل 11,40 % خلال الثلاثة أشهر الاولى من سنة 1991.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 57 ـ هيكل معدلات الفائدة المدينة (تتمة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل	
	في 31 - 12 - 1990	في ماي 1991
2. الصندوق الوطني للقرض الفلاحي		
أ. المقر المركزي والصناديق الجهوية		
ـ القصيرة الأجل		
سندات التخزين	8	8
الحبوب والقطاني	10	معدل حـر
الصيد الساحلي	9	» »
قروض أخرى	11	» »
ـ المتوسطة والطويلة الأجل		
كافة القروض لاجل يفوق السنتين	معدل حـر	معدل حـر
ب. الصناديق المحلية		
ـ القصيرة الاجل		
الحبوب والقطاني	7	معدل حـر
تسليفات للحصاد	* 3	» »
قروض أخرى	8,5	» »
ـ المتوسطة والطويلة الأجل		
كافة القروض لاجل يفوق السنتين	معدل حـر	معدل حـر
3. البنك الوطني للانماء الاقتصادي		
كافة القروض	معدل حـر	معدل حـر
4. القرض العقاري والفندقي		
كافة القروض	معدل حـر	معدل حـر

* معدل ثلاثة أشهر.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 58 ـ أسعار أهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب[1]
(أسعار التحويل)

	نهاية دجنبر 1989		نهاية مارس 1990		نهاية يونيو 1990		نهاية شتنبر 1990		نهاية دجنبر 1990	
	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
1 فرنك فرنسي	1,40111	1,40531	1,41208	1,41632	1,54878	1,55344	1,57539	1,58013	1,57698	1,58172
1 دولار الولايات المتحدة الأمريكية . .	8,1012	8,1424	8,0375	8,0787	8,6793	8,7241	8,2400	8,2838	8,0213	8,0644
1 جنيه إسترليني	13,040	13,105	13,205	13,270	15,127	15,201	15,453	15,528	15,457	15,532
1 مارك ألماني	4,7859	4,8093	4,7457	4,7690	5,1949	5,2205	5,2677	5,2938	5,3551	5,3813
1 فلوران هولندي . . .	4,2379	4,2585	4,2132	4,2338	4,6148	4,6375	4,6713	4,6943	4,7474	4,7706
100 فرنكات بلجيكية . .	22,761	22,869	22,943	23,052	25,282	25,402	25,578	25,699	25,930	26,053
1 فرنك سويسري . .	5,2432	5,2696	5,3718	5,3987	6,1292	6,1595	6,3491	6,3802	6,2631	6,2940
1000 ليرة إيطالية . . .	6,3873	6,4183	6,4451	6,4764	7,0830	7,1174	7,0416	7,0761	7,1096	7,1443
100 شلين نمساوي . . .	68,079	68,396	67,439	67,755	73,876	74,223	74,886	75,238	76,057	76,413
100 بسيطة إسبانية . . .	7,3774	7,4124	7,4097	7,4450	8,4647	8,5045	8,4147	8,4546	8,3980	8,4378
100 يان ياباني	5,6285	5,6561	5,1035	5,1296	5,6974	5,7264	5,9623	5,9923	5,9087	5,9386

(1) يقوم بنك المغرب كذلك كل يوم عمل بتسعير العملات التالية : الدولار الكندي، الكرونا النرويجية، الكرونا السويدية، الكرونا الدنماركية، الاسكويدو البرتغالي، المارك الفنلاندي، الدينار التونسي، الدينار الكويتي، الريال السعودي، درهم الامارات العربية المتحدة، الاوقية الموريطانية والوحدة النقدية الاوروبية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مرسوم رقم 2.91.687 صادر في 3 جمادى الاولى 1412 (11 نوفمبر 1991) بالموافقة على الاتفاق المبرم في 17 من ربيع الأول 1412 (27 سبتمبر 1991) بين حكومة المملكة المغربية ومؤسسة « IHC HOLLAND N. V. » في شأن قرض توريد مبلغه 9.668.750 فلورانا هلانديا يرصد للتمويل الجزئي لتسليم كاسحة آلية.

الوزير الاول ،

بناء على القانون المالي لسنة 1991 رقم 56.90 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.90.194 بتاريخ 13 من جمادى الآخرة 1411 (31 ديسمبر 1990) ولاسيما المادة 12 منه ؛

وعلى الفصل 41 من القانون المالي لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الاول 1402 (فاتح يناير 1982) ؛

وباقتراح من وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الاولى

يوافق على الاتفاق الملحق بأصل هذا المرسوم المبرم في 17 من ربيع الاول 1412 (27 سبتمبر 1991) بين حكومة المملكة المغربية ومؤسسة « IHC HOLLAND N. V. » في شأن قرض توريد مبلغه 9.668.750 فلورانا هلانديا يرصد للتمويل الجزئي لتسليم كاسحة آلية.

المادة الثانية

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 3 جمادى الاولى 1412 (11 نوفمبر 1991).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

مرسوم رقم 2.91.702 صادر في 3 جمادى الأولى 1412 (11 نوفمبر 1991) بالموافقة على الاتفاقية المالية رقم 91/013 EXP/AID المبرمة في 3 صفر 1412 (14 أغسطس 1991) بين حكومة المملكة المغربية ومؤسسة « Medio – Credito Central » في شأن مبلغ قدره 2.454.680.000 ليرة إيطالية يرصد لتمويل التجهيزات المائية الميكانيكية والكهربائية الخاصة بسد سمير وسد خزن المياه (وادي سبو).

الوزير الأول ،

بناء على القانون المالي لسنة 1991 رقم 56.90 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.90.194 بتاريخ 13 من جمادى الآخرة 1411 (31 ديسمبر 1990) ولاسيما المادة 12 منه ؛

وعلى الفصل 41 من القانون المالي لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الأول 1402 (فاتح يناير 1982) ؛

وباقتراح من وزير المالية ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يوافق على الاتفاقية المالية رقم EXP/AID 091/013 الملحقة بأصل هذا المرسوم والمبرمة في 3 صفر 1412 (14 أغسطس 1991) بين حكومة المملكة المغربية ومؤسسة « Medio – Credito Central » في شأن مبلغ قدره 2.454.680.000 ليرة ايطالية يرصد لتمويل التجهيزات المائية الميكانيكية والكهربائية الخاصة بسد سمير وسد خزن المياه (وادي سبو).

المادة الثانية

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 3 جمادى الأولى 1412 (11 نوفمبر 1991).

الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : محمد برادة.

قرار لوزير التجارة والصناعة رقم 1321.91 صادر في 6 ربيع الآخر 1412 (15 أكتوبر 1991) باقرار معايير مغربية

وزير التجارة والصناعة ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.70.157 الصادر في 26 من جمادى الاولى 1390 (30 يوليو 1970) في شأن المعايير الصناعية الهادفة الى توخي الجودة وتحسين الانتاجية ؛

وعلى المرسوم رقم 2.70.314 الصادر في 6 شعبان 1390 (8 أكتوبر 1970) المحدد بموجبه تأليف واختصاصات الهيئات المكلفة بالمعايير الصناعية الهادفة الى توخي الجودة وتحسين الانتاجية ؛

وبعد الاطلاع على الرأي الذي ابداه المجلس الاعلى الوزاري للجودة والانتاجية خلال اجتماعه يوم 17 من محرم 1412 (30 يوليو 1991).

قرر ما يلي :

المادة الاولى

تقر وتعتبر معايير مغربية المعايير الملحقة بهذا القرار (1)

المادة الثانية

توضع المعايير المشار اليها في المادة الاولى أعلاه رهن تصرف المعنيين بالأمر في مقر وزارة التجارة والصناعة (قسم المعايير الصناعية المغربية).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 6 ربيع الآخر 1412 (15 أكتوبر 1991).

الامضاء : عبد الله ازماني.

(1) يراجع الملحق في نشرة الترجمة الرسمية بالجريدة الرسمية عدد 4125 بتاريخ 12 من جمادى الاولى 1412 (20 نوفمبر 1991).

قرار لوزير التجارة والصناعة رقم 1319.91 صادر في6 ربيع الآخر 1412 (15 اكتوبر 1991) باقرار معايير مغربية

وزير التجارة والصناعة ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.70.157 الصادر في 26 من جمادى الاولى 1390 (30 يوليو 1970) في شأن المعايير الصناعية الهادفة الى توخي الجودة وتحسين الانتاجية ؛

وعلى المرسوم رقم 2.70.314 الصادر في 6 شعبان 1390 (8 أكتوبر 1970) المحدد بموجبه تأليف واختصاصات الهيئات المكلفة بالمعايير الصناعية الهادفة الى توخي الجودة وتحسين الانتاجية ؛

وبعد الاطلاع على الرأي الذي ابداه المجلس الاعلى الوزاري للجودة والانتاجية خلال اجتماعه يوم 17 من محرم 1412 (30 يوليو 1991).

قرر ما يلي :

المادة الاولى

تقر وتعتبر معايير مغربية المعايير الملحقة بهذا القرار (1)

المادة الثانية

توضع المعايير المشار اليها في المادة الاولى أعلاه رهن تصرف المعنيين بالأمر في مقر وزارة التجارة والصناعة (قسم المعايير الصناعية المغربية).

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 6 ربيع الآخر 1412 (15 أكتوبر 1991).

الامضاء : عبد الله ازماني.

(1) يراجع الملحق في نشرة الترجمة الرسمية بالجريدة الرسمية عدد 4125 بتاريخ 12 من جمادى الاولى 1412 (20 نوفمبر 1991).

قرار لوزير التجارة والصناعة رقم 1320.91 صادر في6 ربيع الآخر 1412 (15 اكتوبر 1991) باقرار معايير مغربية

وزير التجارة والصناعة ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.70.157 الصادر في 26 من جمادى الاولى 1390 (30 يوليو 1970) في شأن المعايير الصناعية الهادفة الى توخي الجودة وتحسين الانتاجية ؛

وعلى المرسوم رقم 2.70.314 الصادر في 6 شعبان 1390 (8 أكتوبر 1970) المحدد بموجبه تأليف واختصاصات الهيئات المكلفة بالمعايير الصناعية الهادفة الى توخي الجودة وتحسين الانتاجية ؛

وبعد الاطلاع على الرأي الذي ابداه المجلس الاعلى الوزاري للجودة والانتاجية خلال اجتماعه يوم 19 من ذي الحجة 1411 (2 يوليو 1991).

قرر ما يلي :

المادة الاولى

تقر وتعتبر معايير مغربية المعايير الملحقة بهذا القرار (1)

المادة الثانية

توضع المعايير المشار اليها في المادة الأولى أعلاه رهن تصرف المعنيين بالأمر في مقر وزارة التجارة والصناعة (قسم المعايير الصناعية المغربية).

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 6 ربيع الآخر 1412 (15 أكتوبر 1991).

الامضاء : عبد الله ازماني.

(1) يراجع الملحق في نشرة الترجمة الرسمية بالجريدة الرسمية عدد 4125 بتاريخ 12 من جمادى الأولى 1412 (20 نوفمبر 1991).

قرار لوزير التجارة والصناعة رقم 1322.91 صادر في 6 ربيع الآخر 1412 (15 أكتوبر 1991) باقرار معايير مغربية وبوجوب تطبيقها.

وزير التجارة والصناعة ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.70.157 الصادر في 26 من جمادى الأولى 1390 (30 يوليو 1970) في شأن المعايير الصناعية الهادفة الى توخي الجودة وتحسين الانتاجية ؛

وعلى المرسوم رقم 2.70.314 الصادر في 6 شعبان 1390 (8 أكتوبر 1970) المحدد بموجبه تأليف واختصاصات الهيئات المكلفة بالمعايير الصناعية الهادفة الى توخي الجودة وتحسين الانتاجية ؛

وبعد الاطلاع على الرأي الذي ابداه المجلس الاعلى الوزاري للجودة والانتاجية خلال اجتماعه يوم 17 من محرم 1412 (30 يوليو 1991) ؛

قرر ما يلي :

المادة الاولى

تقر وتعتبر معايير مغربية المعايير المبينة في الملحق الاول بهذا القرار (1)

المادة الثانية

تطبق وجوبا المعايير المغربية المبينة في الملحق الثاني بعد مضي 6 أشهر على تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية (2).

المادة الثالثة

توضع المعايير المشار اليها في المادة الاولى أعلاه رهن تصرف المعنيين بالأمر في مقر وزارة التجارة والصناعة (قسم المعايير الصناعية المغربية).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 6 ربيع الآخر 1412 (15 أكتوبر 1991).

الامضاء : عبد الله ازماني.

(1) (2) يراجع الملحقان في نشرة الترجمة الرسمية بالجريدة الرسمية عدد 4125 بتاريخ 12 من جمادى الاولى 1412 (20 نوفمبر 1991).

قرار لوزير المالية رقم 1376.91 صادر في 19 من ربيع الآخر 1412 (28 أكتوبر 1991) يتعلق باصدار ثلاثة أشطار من سندات لخمس سنوات.

وزير المالية ،

بناء على القانون المالي لسنة 1991 رقم 56.90 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.90.194 بتاريخ 13 من جمادى الآخرة 1411 (31 ديسمبر 1990) ولاسيما المادة 13 منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.90.1019 الصادر في 13 من جمادى الآخرة 1411 (31 ديسمبر 1990) بتفويض السلطة إلى وزير المالية فيما يتعلق باصدار الاقتراضات الداخلية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

بناء على الاذن في الاقتراض المنصوص عليه في المادة 13 من القانون رقم 56.90 المشار إليه أعلاه يعرض للاكتتاب ثلاثة أشطار من سندات لخمس سنوات 1991 حسب الجدول التالي :

تاريخ الاكتتاب	تاريخ الانتفاع
– 29 و 30 أكتوبر 1991	31 أكتوبر 1991
– 26 إلى 28 نوفمبر 1991	29 نوفمبر 1991
– 27 إلى 30 ديسمبر 1991	31 ديسمبر 1991

المادة الثانية

تصدر السندات المذكورة بما يساوي قيمتها في قصاصات من فئة عشرة آلاف درهم (10.000) وتستحق عليها فائدة سعرها 11,50 % في السنة تؤدى كل سنة عند انتهائها.

المادة الثالثة

يتم استهلاك السندات المتعلقة بالأشطار الثلاثة المشار إليها في المادة الأولى أعلاه بكاملها كما يلي :

تاريخ الإنتفاع	تاريخ انتهاء الأجل
– 31 أكتوبر 1991	31 أكتوبر 1996
– 29 نوفمبر 1991	29 نوفمبر 1996
– 31 ديسمبر 1991	31 ديسمبر 1996

المادة الرابعة

يكلف بنك المغرب بالخدمة المالية لهذا الاصدار وفقا للشروط التي تحدد مع المؤسسة المذكورة.

المادة الخامسة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 19 من ربيع الآخر 1412 (28 أكتوبر 1991)

الامضاء : محمد برادة.

قرار لوزير المالية رقم 1375.91 صادر في 19 من ربيع الآخر 1412 (28 أكتوبر 1991) يتعلق باصدار ثلاثة أشطار من سندات لثمان سنوات.

وزير المالية ،

بناء على القانون المالي لسنة 1991 رقم 56.90 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.90.194 بتاريخ 13 من جمادى الآخرة 1411 (31 ديسمبر 1990) ولاسيما المادة 13 منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.90.1019 الصادر في 13 من جمادى الآخرة 1411 (31 ديسمبر 1990) بتفويض السلطة إلى وزير المالية فيما يتعلق باصدار الاقتراضات الداخلية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

بناء على الاذن في الاقتراض المنصوص عليه في المادة 13 من القانون رقم 56.90 المشار إليه أعلاه يعرض للاكتتاب ثلاثة أشطار من سندات لثمان سنوات 1991 حسب الجدول التالي :

فترات الاكتتاب	تاريخ الانتفاع
– 29 و 30 أكتوبر 1991	31 أكتوبر 1991
– 26 إلى 28 نوفمبر 1991	29 نوفمبر 1991
– 27 إلى 30 ديسمبر 1991	31 ديسمبر 1991

المادة الثانية

تصدر السندات المذكورة بما يساوي قيمتها في قصاصات من فئة عشرة آلاف درهم (10.000) وتستحق عليها فائدة سعرها 12 % في السنة تؤدى كل سنة عند انتهائها.

المادة الثالثة

يتم استهلاك السندات المتعلقة بالأشطار الثلاثة المشار إليها في المادة الأولى أعلاه بكاملها كما يلي :

تاريخ الانتفاع	تاريخ انتهاء الأجل
– 31 أكتوبر 1991	31 أكتوبر 1999
– 29 نوفمبر 1991	29 نوفمبر 1999
– 31 ديسمبر 1991	31 ديسمبر 1999

المادة الرابعة

يكلف بنك المغرب بالخدمة المالية لهذا الاصدار وفقا للشروط التي تحدد مع المؤسسة المذكورة.

المادة الخامسة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 19 من ربيع الآخر 1412 (28 أكتوبر 1991)

الامضاء : محمد برادة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصوص خاصة

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1068.91 صادر في 19 من محرم 1412 (فاتح أغسطس 1991) بتغيير وتتميم القرار رقم 1604.88 الصادر في 15 من ربيع الآخر 1409 (25 نوفمبر 1988) بتفويض الامضاء.

وزير التربية الوطنية ،

بعد الاطلاع على قرار وزير التربية الوطنية رقم 1604.88 الصادر في 15 من ربيع الآخر 1409 (25 نوفمبر 1988) بتفويض الامضاء ، كما وقع تغييره وتتميمه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي المادة الأولى من القرار المشار اليه أعلاه رقم 1604.88 الصادر في 15 من ربيع الآخر 1409 (25 نوفمبر 1989) :

« المادة الأولى. ـ يفوض الى نواب ..... ومؤسسات « التعليم الخاص :

نواب الوزارة	العمالات أو الأقاليم
السادة :	
.....	.....
محمد علمي دريدب	الصخيرات ـ تمارة
.....	.....
خلا السعيدي	عين السبع ـ الحي المحمدي
عبد الله الغربي	المحمدية
.....	.....
التهامي شهيد	الفداء ـ درب السلطان
محمد انشاؤه	سيدي البرنوصي ـ ازناتة
شرف الدين ابراهيم	أكادير
عبد القادر المعروفي	الحسيمة
محمد افريخ	ازيلال
يحيى اليزيدي	بني ملال
عبد الرحيم العيساوي	بولمان
عبد الجليل بلغازي	بنسليمان
مصطفى بومنيدل	شفشاون
عبد الحق الكتاني	الجديدة
عبد الكريم المداد	قلعة السراغنة
الرشيدي علوي هاشم	الرشيدية
احمد الداودي	الصويرة
احمد يدوب	فاس الجديد ـ دار الدبيبغ
ادريس الحوتي	فاس ـ المدينة
عبد الرحمان الفاطمي	زراغة ـ مولاي يعقوب
عبد السلام الشامي	صفرو
مصطفى المدني	فكيك
.....	.....
حمو مرزوح	خنيفرة
محمد الفيلالي نبيه	الخميسات
حسن القباج	خريبكة
العربي أقسام	طاطا
ادريس لحلج	طنجة
احمد بلوش	طانطان
عبد الله الدويب	تازة
ادريس بورمضان	تطوان
.....	.....
حسن العلوي بلحضرمي	السمارة
عبد الواحد مهداوي	تاونات
محمد بن لحسن أمين	كلميم
مجمد العمراني	يفرن
لحسن اعمامو	سيدي قاسم
محمد اكازو	سطات
محمد الفلتي	سلا
عبد الكامل لحبابي	العرائش

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 19 من محرم 1412 (فاتح أغسطس 1991)

الامضاء : الطيب الشكيلي.

اطلع عليه :
الوزير الأول ،
الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

قرار لوزير التربية الوطنية رقم 1069.91 صادر في 19 من محرم 1412 (فاتح أغسطس 1991) بتغيير وتتميم القرار رقم 1729.89 الصادر في 13 من ربيع الآخر 1410 (13 نوفمبر 1989) بتفويض الامضاء.

وزير التربية الوطنية ،

بعد الاطلاع على قرار وزير التربية الوطنية رقم 1729.89 الصادر في 13 من ربيع الآخر 1410 (13 نوفمبر 1989) بتفويض الامضاء ،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي المادة الأولى من القرار المشار اليه أعلاه رقم 1729.89 الصادر في 13 من ربيع الآخر 1410 (13 نوفمبر 1989) :

« المادة الأولى. ـ يفوض ..... كل في دائرة اختصاصه الترابية :

نواب الوزارة	العمالات أو الأقاليم
السادة :	
.....	.....
خلا السعيدي	عين السبع ـ الحي المحمدي
عبد الله الغربي	المحمدية
.....	.....
التهامي شهيد	الفداء ـ درب السلطان
محمد انشاؤه	سيدي البرنوصي ـ ازناتة
شرف الدين ابراهيم	أكادير
عبد القادر المعروفي	الحسيمة
محمد افريخ	ازيلال
يحيى اليزيدي	بني ملال
عبد الرحيم العيساوي	بولمان
عبد الجليل بلغازي	بنسليمان
مصطفى بومنيدل	شفشاون
عبد الحق الكتاني	الجديدة
عبد الكريم المداد	قلعة السراغنة
الرشيدي علوي هاشم	الرشيدية
احمد الداودي	الصويرة
احمد بدوب	فاس الجديد ـ دار الدبيبغ
ادريس الحوتي	فاس ـ المدينة
عبد الرحمان الفاطمي	زواغة ـ مولاي يعقوب
عبد السلام الشامي	صفرو
مصطفى المدني	فكيك
.....	.....
حمو مربوح	خنيفرة
محمد الفيلالي نبيه	الخميسات
حسن القباج	خريبكة
محمد الشوفاني	مراكش ـ المنارة
محمد جناج	مراكش ـ المدينة
لمعيزي عمر	سيدي يوسف بنعلي
محمد لمجاهدي	شيشاوة
محماد جاكجود	الحوز
الهادي معتصم	مكناس ـ المنزه
ابراهيم نامي	الاسماعيلية
محمد عباد	الحاجب
.....	.....
العربي أقسام	طاطا
ادريس لعلج	طنجة
احمد بلوش	طانطان
عبد الله الدويب	تازة
ادريس بورمضان	تطوان
.....	.....
حسن بلحضرمي العلوي	السمارة
عبد الواحد مهداوي	تاونات
محمد بن لحسن أمين	كلميم
محمد العمراني	يفرن
لحسن اعمامو	سيدي قاسم

نواب الوزارة	العمالات أو الأقاليم
السادة :	
محمد اكازو	سطات
محمد الفلتي	سلا
عبد الكامل لحبابي	العرائش
محمد علمي دريدب	الصخيرات ـ تمارة

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 19 من محرم 1412 (فاتح أغسطس 1991)

الامضاء : الطيب الشكيلي.

اطلع عليه :
الوزير الأول ،
الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي.

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1260.91 صادر في 16 من ربيع الاول 1412 (26 سبتمبر 1991) بتفويض الامضاء.

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 أبريل 1957) في شأن تفويض امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تتميمه ولاسيما الفصل الثاني منه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.85.69 الصادر في 20 من رجب 1405 (11 أبريل 1985) بتعيين أعضاء الحكومة ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

يفوض الى السيدة هنية بن الشيخ المكلفة بمهام رئيس مصلحة التعاون التقني ، الامضاء أو التأشير نيابة عن وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي على جميع الأوامر بصرف وتحويل وتفويض الاعتمادات المرصدة في ميزانية التجهيز لوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي (الفقرة 60 تتبع أعمال التعامل التقني من الفصل 30 مديرية التخطيط والشؤون الاقتصادية) وعلى الأوراق المثبتة للنفقات والأوامر بقبض الموارد المخصصة للميزانية المذكورة ، باستثناء السطر 21 أجور وتعويضات الأعوان العرضيين ومساهمة المشغل.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من ربيع الاول 1412 (26 سبتمبر 1991).

الامضاء : عثمان الدمناتي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1369.91 صادر في 16 من ربيع الآخر 1412 (25 أكتوبر 1991) يمدد بموجبه لفترة ستة أشهر الأجل المنصوص عليه في الفصل 3 من الظهير الشريف رقم 1.69.174 الصادر في 10 جمادى الأولى 1389 (25 يوليو 1969) في شأن التحفيظ الجماعي للاملاك القروية فيما يتعلق بالمنطقة المسماة « بني اصبيح » الكائنة بجماعة تاكونيت القروية ، دائرة زاكورة (إقليم ورزازات).

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بعد الاطلاع على الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) في شأن التحفيظ العقاري ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى الظهير الشريف رقم 1.69.174 الصادر في 10 جمادى الاولى 1389 (25 يوليو 1969) في شأن التحفيظ الجماعي للاملاك القروية ولا سيما الفصل 3 (الفقرة 2) منه ؛

وبناء على قرار وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1073.90 بتاريخ 28 من ربيع الأول 1411 (19 أكتوبر 1991) المتعلق بفتح منطقة للتحفيظ الجماعي تسمى « بني اصبيح » بجماعة تاكونيت القروية ، دائرة زاكورة (إقليم ورزازات) ؛

ونظرا لما تستلزمه الضرورة ،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

تطبيقا لأحكام الفصل 3 من الظهير الشريف المشار إليه أعلاه رقم 1.69.174 بتاريخ 10 جمادى الأولى 1389 (25 يوليو 1969) يمدد لفترة ستة أشهر الأجل المضروب للقيام دون مصاريف ، بالاجراءات المتعلقة بالتحفيظ الجماعي للأملاك القروية الكائنة بمنطقة التحفيظ الجماعي المسماة « بني أصبيح » بجماعة تاكونيت القروية ، دائرة زاكورة (إقليم ورزازات).

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من ربيع الآخر 1412 (25 أكتوبر 1991).

الامضاء : عثمان الدمناتي.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نظام موظفي الادارات العامة

حركات الموظفين وتدابير التسيير

نتائج المباريات والامتحانات

وزارة الشؤون الثقافية

نتائج امتحان الكفاءة المهنية
لولوج درجة عون التنفيذ الممتاز
(دورة 28 يونيو 1991)

لائحة بأسماء الناجحين حسب الترتيب والاستحقاق :

أ) شعبة الادارة :

محمد محرز واحمد بنعامر.

ب) شعبة الضرب على الآلة الكاتبة :

يمينة غليدو وفاطمة الخالص.

نتائج امتحان الكفاءة المهنية
لولوج درجة كاتب ممتاز
(دورة 29 يونيو 1991)

لائحة بأسماء الناجحين حسب الترتيب والاستحقاق :

ابراهيم الصافي ، حورية بونانة ، مباركة بوستة ، سعاد البنيوري ، فاطمة العكاري ، للا حليمة الشرقاوي ، ثريا الحفصي ، عبد الحق بنتهامي ، السعدية العبدي ، فاطمة الهوتي ، عائشة بوبدي ، مارية سلاوي ، عبد اللطيف الادريسي البركوكي ، نجاة الدرعي ، نعيمة بوعسري ، مليكة العفير ، فاطمة اعراب ، كريمة العلمي بلخضر ، احمد شراقي ، شامة الزياني ، فاطمة فتحي ، فاطمة الرباج ، حسن كازيزا وعبد النبي فونوا.

نتائج مباراة ولوج سلك المبرمجين
بوزارة الشؤون الثقافية
(دورة 27 أبريل 1991)

لائحة بأسماء الناجحين حسب الترتيب والاستحقاق :

نبيل بالغازي.

وزارة السياحة

نتائج امتحان الكفاءة المهنية لولوج درجة متصرف مساعد
(دورة 15 يونيو 1991)

لائحة بأسماء الناجحين حسب الترتيب والاستحقاق :

نجيب الرحاوي والمرزوقي الزروالي المفضل.

نتائج مباراة ولوج درجة محرر
(دورة 15 يونيو 1991)

لائحة بأسماء الناجحين حسب الترتيب والاستحقاق :

لائحة (أ) : بنغالتي موراد وشريفي علوي خليد.

لائحة (ب) : لا أحد.

لائحة (ج) : العلمي الادريسي الشريف ، اتكطن أمينة ، بنسديرة خديجة والرحاوي حبيبة.

نتائج امتحان الكفاءة المهنية لولوج درجة محرر ممتاز
(دورة 22 يونيو 1991)

لائحة بأسماء الناجحين حسب الترتيب والاستحقاق :

عمر الساخي ، نجيبة العوني ، للا نزهة الادريسي وفاطمة خادلي.

وزارة الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر

نتائج المباراة الخاصة بولوج سلك المتصرفين المساعدين
(دورة 2 يونيو 1991)

قائمة بأسماء الناجحين حسب الترتيب والاستحقاق :

عبد القادر الصابر ، ادريس موادي ، محمد لسمر ، حسن بوتجدير ، خديجة سوري ، الحسين أغانيم ، عبد الرزاق وردي ، خالد مترجي ، يوسف العيمر ، سوعاد عليبوا ، حسن بوحلو ، محمد أديوان ، عمر منصف ، أحمد عدنان ، محمد رياض ، سعاد وسطي ، خليل عدنون ، محمد الخاضير ، عبد العزيز طافروت ، حميد أوزان ، الطيبي مغراوي ، عبد اللطيف المزريع والعياشي سحنون.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وزارة الصحة العمومية

نتائج مباراة ولوج إطار المحررين (السلم 8)
(دورة 4 يونيو 1991)

قائمة بأسماء الناجحين حسب الترتيب والاستحقاق :

لائحة (ا) : سعاد لقمام ، محمد غري ، محمد بلكُرعاني ، الحسن ملوكي ، حاميد الخرصي ، صالح فما ، سعاد الجباري ، بوعزة اجليل ، ابراهيم الناجي ، المصطفى وتضافت ، محمد اليعقوبي ، العربي السحيمي ، محمد مصلح ، شكيب العبقري وامنة المهبول.

لائحة (ب) : لا أحد.

لائحة (ج) : محمد تويمر ، العربي بنشريفة ، محمد بنوى ، المكي لوديي ، عبد القادر سطيف ، عبد القادر الطحاطح ، محمد السوهالي ومحمد العربي النجار.

وزارة الداخلية والاعلام
(الاعلام)

نتائج مباراة لتوظيف الكتاب
(دورة 4 أغسطس 1991)

قائمة بأسماء الناجحين حسب الترتيب والاستحقاق :

بنعمي ماليكة وحمادي اغزالة.

نتائج مباراة لتوظيف أعوان عموميين من الصنف الثالث
(دورة فاتح سبتمبر 1991)

قائمة بأسماء الناجحين حسب الترتيب والاستحقاق :

حميني بوشعيب والشيباني محمد.

إدارة الدفاع الوطني
(الدرك الملكي)

نتائج مباراة لتعيين أعوان التنفيذ ممتازين بالدرك الملكي بالرباط
(دورة 10 أغسطس 1991)

قائمة بأسماء الناجحين حسب الترتيب الاستحقاق :

لائحة (ج) : زهورأدكوكي ، فاطنة بوراس ، نجية التكنوتي ، فاطمة الكعموز ، ربحة ونجمة ، السعدية مخلص وحبيبة البخاري.

نتائج مباراة لتعيين أعوان التنفيذ (فرع الآلة الكاتبة) بالدرك الملكي بالرباط
(دورة 10 أغسطس 1991)

قائمة بأسماء الناجحين حسب الترتيب والاستحقاق :

لائحة (ج) : فوزية الحارتي ، ماليكة لگرين وخديجة الشداد.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.